

المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية

تقديم

د. خالد عكاشة

ملف العدد: الاستراتيجية المصرية

الاستراتيجية العليا المصرية من منظور الكمون الاستراتيجي

د. عبد المنعم سعيد

الاغراض الذكي نحو دور مصري جديد ونشط

د. محمد كمال

دراسات

العقيدة النووية التحولات الاستراتيجية والهيكلية

أحمد عليبة

هل توجد نظرية صينية للعلاقات الدولية؟ الإسهامات والتحديات

د. هدير طلعت سعيد

مفهوم القوة وتحولاته في إطار نظريتي الواقعية الهجومية والدفاعية

أحمد جلال

الاستراتيجية الهندية تجاه الصين - المحددات والركائز والتحديات

د. منى هاني محمد

دراسات تأثير التطور التكنولوجي على توازن القوى على الساحة الدولية

أسامة منير

الإرهاب في الجنوب الأفريقي - الاستجابة متعددة المستويات لمهددات

الأمن الإقليمي

د. أحمد أمل

المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية

يصدرها المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المدير العام: د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي: د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير: د. محمد كمال

مدير التحرير: د. أحمد أمل

إخراج فني اسلام علي

الطبعة الأولى، نوفمبر 2022

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

ISSN-2812-6416

المحتويات

5	كلمة التحرير د. خالد عكاشة
ملف العدد: الاستراتيجية المصرية	
9	الاستراتيجية العليا المصرية من منظور الكمون الاستراتيجي د. عبد المنعم سعيد
21	الانخراط الذكي نحو دور مصري جديد ونشط د. محمد كمال
دراسات:	
35	العقيدة النووية التحولات الاستراتيجية والهيكلية أحمد عليبة
49	هل توجد نظرية صينية للعلاقات الدولية؟ الإسهامات والتحديات د. هدير طلعت سعيد
65	مفهوم القوة وتحولاته في إطار نظريتي الواقعية الهجومية والدفاعية أحمد جلال
81	الاستراتيجية الهندية تجاه الصين - المحددات والركائز والتحديات د. منى هاني محمد
101	دراسات تأثير التطور التكنولوجي على توازن القوى على الساحة الدولية أسامة منير
115	الإرهاب في الجنوب الأفريقي - الاستجابة متعددة المستويات لمهددات الأمن الإقليمي د. أحمد أمل

المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية

في ظل ما يمر به العالم الآن من تفاعلات معقدة في اتجاهات متباينة، بات من الضروري العمل على استكشاف هذا المشهد المعقد من زوايا متعددة، ومحاولة استشراف مستقبله. ومع استمرار حالة اللايقين وتعدد الشواهد على ترجيح الواقع للسيناريوهات الأقل توقعًا والأكثر صعوبة، رأى المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أهمية تقديم إصدار نوعي جديد للقراء والمتابعين يحمل اسم «المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية». ويلبي هذا الإصدار الحاجة الماسة للمعالجات المتخصصة العميقة، وهو ما تبرز أهميته نتيجة اعتبارين: أولهما الفائدة المتحققة من توفير منصة للكتابات الرصينة في مجال الدراسات الاستراتيجية، كحقل يبني بشكل نقطة التقاء بين العديد من التخصصات الأكاديمية المهمة، كالعلوم السياسية والعلاقات الدولية ودراسات الصراع والسلام والاقتصاد الدولي والعلوم العسكرية، فضلًا عن أهمية الدراسات الاستراتيجية في الاستشراف بعيد المدى للمستقبل وتحولاته، واتساع نطاقها الجغرافي الذي يشمل كافة التفاعلات المؤثرة على المستوى العالمي. أما الاعتبار الثاني، فيتعلق بالمساهمة التي يحرص المركز على تقديمها في إثراء النشر العلمي، من خلال دورية محكمة تجمع في هيئتها الاستشارية وقائمة كتابها كذلك مساهمين من مختلف دول العالم، وذلك بما يساعد على

بناء شبكة واسعة وفعالة تقوم على التواصل المستدام وتبادل الأفكار والتصورات بشأن القضايا المختلفة ذات الأبعاد الاستراتيجية.

وقد ارتأى المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية تبني تقسيم متنوع لأعداد المجلة التي تصدر فصلياً بداية من أكتوبر 2022؛ بحيث يتصدر كل عدد مجموعة من الدراسات المعنية بأحد الملفات الخاصة ذات الأهمية النوعية، وفق ما تفرضه المستجدات الدولية، يعقبه قسم الدراسات المحكمة التي تغطي طيفاً واسعاً من القضايا الموضوعية والنطاقات الجغرافية، فضلاً عن الدراسات التي تقوم على عرض ومتابعة التطورات على مستوى الاتجاهات النظرية كما عبر عنها الإنتاج العلمي الأحدث حول العالم.

وختاماً، يتطلع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية إلى أن يشكل هذا الإصدار الجديد قيمة مضافة للدراسات الاستراتيجية في مصر والعالم العربي، كما يتطلع أيضاً إلى أن يشكل الإصدار نافذة إضافية للباحثين في مجال الدراسات الاستراتيجية، سعياً لتشكيل مجتمع علمي نشط وفعال يساهم في إثراء عمليات صنع القرار الاستراتيجي بصورة جادة وفعالة.

د. خالد عكاشة

مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



ملف العدد

الاستراتيجية العليا المصرية من منظور الكمون الاستراتيجي

ملف العدد

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

خلال العقدين الأخيرين، انتقل أكثر من مليار من البشر من الفقر إلى اليسر في الطبقات والشراخ الاجتماعية الوسطى، وكانت الأغلبية الساحقة من دولتين: الصين والهند. وعلى عكس ما يعتقد الكثيرون، فإن أحوال العالم أفضل الآن مما كانت عليه قبل عقود، وبالتأكيد قبل قرون؛ حيث ارتفعت مستويات المعيشة في دول كثيرة، وتراجعت معدلات حدوث المجاعة، والأوبئة. ولم يكن لذلك أن يحدث لولا الثورة العلمية والتكنولوجية، وتزايد الثروات في الدول، والأهم من هذا وذاك، وربما باستثناء منطقة الشرق الأوسط، تراجع الصراعات الدولية والحروب الأهلية. كل ذلك لم يكن ممكناً حدوثه لولا أن الغالبية من دول العالم أصبحت تسعى إلى التقدم والتنمية، وحدث ذلك من خلال حشد وتعبئة الاستثمارات الداخلية والخارجية وراء تحقيق تراكم رأسمالي يسمح للدولة بتحقيق معدلات عالية للنمو تنقلها من صفوف الدول النامية إلى تلك المتقدمة. ولكن واحداً من أهم شروط هذه النقلة الكيفية هو السير في طريق «الكمون الاستراتيجي»، بمعنى أن تتجنب الدولة الدخول في صراعات خارجية، وأن تجعل سياستها في الخارج أداة في الحصول على الاستثمارات.

وحرص الزعماء في الدولة الصينية لفترة طويلة على مقاومة أمرين بشدة: أولهما أن الصين دولة متقدمة؛ فكان الإصرار على أنها دولة من دول العالم الثالث الفقيرة التي ينبغي معاملتها في المحافل الاقتصادية الدولية على هذا الأساس. وثانيهما أن الصين لا تسعى إلى أن تكون قوة عظمى؛ ورغم مشاكلها الإقليمية الكثيرة فإنها تسعى، وبكرم، لحلها بالطرق السلمية كما فعلت مع قضايا هونغ كونج ومكاو وتايوان ومشكلات الحدود والنزاعات على الجزر. وحتى وقت قريب كان من النادر في الصين الحديث لا عن الدور الإقليمي للصين، ولا عن الدور العالمي. ولا تستخدم الصين حق «الفييتو» وإنما تمتنع عن التصويت في مجلس الأمن إلا في القضايا التي لا تهم الصين مباشرة. والملاحظ أن موقف الصين من التواجد الأمريكي المباشر في أفغانستان المجاورة للحدود الصينية كان مرحباً لأنه لمواجهة الجماعات الإرهابية. كانت الولايات المتحدة في الحقيقة تحارب، فيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بالوكالة عن الصين! وأكثر من ذلك كانت الصين تحصل، وفي المتوسط، على قرابة 40% من رؤوس الأموال الغربية المستثمرة في العالم الثالث كله.

ولكن الصين ليست المثال الوحيد، فلا اليابان، ولا كوريا الجنوبية، ولا البرازيل حتى حكمها اليسار، ولا ماليزيا، كان لهم دور دولي مؤثر؛ واقتصرت الأدوار الإقليمية لهذه الدول على تلك المتعلقة بالتعاون الدولي، ولم تقر دول «آسيان» التي تقدمت أن تفعل أكثر من الحديث عن «الأمن الإقليمي» في لقاءات أكاديمية. وحتى عندما ضغطت الولايات المتحدة على اليابان وكوريا الجنوبية لكي تساهم في تكاليف حرب تحرير الكويت، لم تزد المشاركة عن المال وأحياناً مساهمات طبية. وفي كل هذه الحالات كانت الدول تمارس حالة من «الكمون» الذي بمقتضاه تركز الدولة تماماً على عمليات البناء الداخلي، وتتجنب قدر الإمكان المناوشات والمشاغبات والتوريطات الخارجية، وإذا كان لا بد مما ليس منه بد فإنها تقوم بالحد الأدنى الممكن وسط الظروف الدولية الصعبة.

مصر على العكس خلال تاريخها فيما بعد الحرب العالمية الثانية اعتمدت «الفتح الاستراتيجي» الذي يتيح لها علاقات إقليمية ودولية متميزة، فساهمت في إنشاء جامعة الدول العربية، ودخلت حرب فلسطين الأولى رغم التحفظات في مجلس الشيوخ والوزراء، وهي الحرب التي كانت بداية حروب امتدت إلى أخريات (1956، 1967، 1969/1970، 1973) مضافاً لها حرب في اليمن، والتورط في عدد من الصراعات الأفريقية مساندة أو مشاركة، والمشاركة في حرب تحرير الكويت. كان لهذه المرحلة مجلوها ومرها ظروفها الخاصة، والتي يستحسن تركها للمؤرخين، ولكن الأمر الهام هنا أن التركيز الداخلي على بناء الدولة فقد الكثير من قوة الدفع والعنفوان، بل ونمت مدرسة كاملة في السياسة الخارجية المصرية قوامها أن «الفتح الاستراتيجي» يدعم عملية التنمية المصرية، بما حصلت عليه مصر من منح ومعونات ومكانة في النظام الإقليمي والدولي. ووقف وراء هذه «الاستراتيجية العليا» تصور جاء في كتاب «فلسفة الثورة» للرئيس جمال عبد الناصر الذي تصور ثلاث دوائر تتحرك فيها

السياسة الدبلوماسية المصرية، وهي: العربية والأفريقية والإسلامية. وعالمياً سعت مصر لكي تشكل كتلة ثالثة في العلاقات الدولية تبنت سياسات عدم الانحياز والحياد الإيجابي ومجموعة ال-77 في الأمم المتحدة. كانت هزيمة يونيو 1967 نقطة فاصلة في التاريخ المصري؛ من حيث كشفها عن التفاوت بين القدرات والإمكانات المصرية الفعلية والتوسع الضخم في الأهداف المصرية الدولية والإقليمية. ورغم الإنجازات التي أحرزتها مصر في حربي الاستنزاف (1968-1970) وحرب أكتوبر 1973، وتحريرها لكامل التراب الوطني بعد معاهدة السلام مع إسرائيل، فإن مصر خرجت من التجربة منهكة، وكانت مظاهرات الخبز عام 1977 واغتيال الرئيس السادات 1981 مؤشراً على هذا الإنهاك، وأيضاً اعتراضاً على عملية الإصلاح التي حاول الرئيس السادات القيام بها من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي. ومن مفارقات هذه المرحلة أن حرب أكتوبر غيرت الكثير من موازين القوى الإقليمية عندما رفعت أسعار البترول التي سرعان ما أعطت الدول الإقليمية، عربية وغير عربية، قدرات كبيرة تجاوزت بسرعة ما لدى مصر من إمكانيات، وبدأ ميزان القوى في المنطقة ينتقل إلى منطقة الخليج.

الخلل الإقليمي الكبير الذي ترتب على ظاهرة ما سُمي بالربيع العربي، الذي كانت «ثورة يناير» المصرية وتبعاتها حتى «ثورة يونيو» من أهم سماتها. نتيجة هذا الخلل الاستراتيجي فإن الدول الإقليمية -إيران وتركيا وإسرائيل- انتهزت الفرصة وأخذت في مد توسعاتها في النفوذ والأرض؛ ومعها فإن القوى الدولية الأخرى

حاولت مصر خلال عقود الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحالي، أن تقوم بعمليات إصلاح جادة، ولكن التردد والبطء والخوف من اتخاذ القرارات الصعبة أدى إلى حالة من «الانكماش الاستراتيجي» جعلت مصر تنسحب من مجالات إقليمية ودولية كثيرة دون أن يصاحب ذلك صلابة في الإصلاح الداخلي وبناء عناصر

القوة المصرية. نتيجة ذلك كان أولاً حالة كبيرة من الخلل الإقليمي الكبير الذي ترتب على ظاهرة ما سُمي بالربيع العربي، الذي كانت «ثورة يناير» المصرية وتبعاتها حتى «ثورة يونيو» من أهم سماتها. وثانياً أنه نتيجة هذا الخلل الاستراتيجي فإن الدول الإقليمية -إيران وتركيا وإسرائيل- انتهزت الفرصة وأخذت في مد توسعاتها في النفوذ والأرض؛ ومعها فإن القوى الدولية الأخرى -خاصة روسيا والولايات المتحدة- تدخلت بدورها. وثالثاً أن الفراغ الذي نجم عن الخلل الكبير في الإقليم أنتج كيانات سياسية من غير الدول، تمثلت في حركات سياسية عابرة للحدود، مثل جماعة الإخوان المسلمين والقاعدة و«داعش» التي نجحت في خلق دولة «الخلافة الإسلامية» على الحدود العراقية السورية، والتي نجح تحالف دولي متعدد الأطراف في تدميرها. هذه الكيانات ولدت العديد من الكيانات الأخرى المنسقة، والتي كانت جميعها ذات طبيعة إرهابية ومثلت تهديداً حاداً للدولة العربية، وخاصة الدولة المصرية.

الكمون الاستراتيجي (المفهوم)

الآن فإن مصر دخلت مرحلة جديدة في سياساتها الخارجية وحماية أمنها القومي، تبدأ من حقيقة أن البناء الداخلي وبناء عناصر القوة هو حجر الأساس في حماية مصر وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في تعبئة البيئة الخارجية لدعم الداخل المصري. والحقيقة الثانية أن التركيز على البناء يواكبه سياسات خارجية تقوم على التعاون والحد الأدنى من الاشتباك، فتحافظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل، وتدير قضية المياه مع إثيوبيا بحيث لا تقود إلى صراع وإنما إلى عمل مشترك، وإذا كان ضرورياً كما هو الحال مع ليبيا فإن القوات المسلحة تُستخدم بحزم وحساب ولإرسال الرسائل أن مصر قادرة على استخدام القوة عندما تقتضي الحالة. هنا فإننا نجد الحركة المصرية النشطة تقتصر على الحدود المباشرة لمصر مع فلسطين وإسرائيل في الشمال الشرقي، ومع ليبيا في الغرب، ومع السودان وإثيوبيا وإرتيريا في الجنوب. هذه كلها تمثل القضايا المباشرة التي تتعلق بالأمن القومي المصري، وفيما عداها فإنها تلتصق مباشرة بعمليات البناء الداخلي، ومن ثم كانت هناك اتفاقيات تخطيط الحدود البحرية مع المملكة العربية السعودية التي فتحت أولاً أبواب الاستغلال المصري للمنطقة الاقتصادية الخاصة بها في البحر الأحمر؛ وثانياً أبواب تعمير سيناء، كما كانت اتفاقية تخطيط الحدود البحرية مع قبرص التي قادت إلى تنمية حقلي «ظهر» و«نور» للغاز، والتعاون في منطقة شرق البحر المتوسط في نقل وتسييل وتصنيع الغاز على الأرض المصرية. وإذا أخذنا كل ذلك مع تنمية إقليم قناة السويس، فإن مصر تصير مركزاً إقليمياً للطاقة. «الكمون الاستراتيجي» المصري خلال مرحلة البناء الراهنة يعطي فرصة لمصر لم تتوفر لها خلال عقود ماضية؛ حيث كانت العيون على الخارج تُفقد الداخل مركزيته ومحوريته في التفكير الوطني المصري.

وإذا كان الجوار المباشر براً وبحراً يحدد النطاق الجغرافي للأمن القومي المصري المباشر، والذي قد يتطلب استخدام القوة العسكرية للدفاع عن المصالح المصرية العليا؛ فإن الإطار الجغرافي «ما بعد المباشر» في بقية المشرق العربي والخليج وشمال أفريقيا والعمق الأفريقي يحدد مناطق الاهتمام الدبلوماسي والسياسي والتأثير المصري من خلال التعاون المشترك، والتبادل التجاري، والقوة الناعمة المصرية.

ما بعد الجوار المباشر وغير المباشر، فإن الحركة المصرية سوف تقوم على التعامل مع إقليم الشرق الأوسط والنظام العالمي كله من خلال سياسات خارجية حاذقة، تعمل على حماية المصالح المصرية العليا في الحفاظ على توازنات القوى إقليمياً وعالمياً، والاستفادة من التعاون الدولي لاستجلاب فرص اقتصادية وتكنولوجية مفيدة للعملية التنموية المصرية.

محركات «الكمون الاستراتيجي» العشرة

العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين لا كان رحيماً بالمنطقة العربية والشرق أوسطية، ولا كان رحيماً بمصر بما جرى في السنوات الأولى من العقد، وما جرى بعد ذلك للتعامل معها، وفي كل الأحوال فإن التطورات التي جرت في السودان والجزائر في عامي 2018/2019 أوحى بأن الموجة التي بدأت منذ سنوات لم تنته بعد. ولكن ما جرى أعطى درساً أن بقاء الأوضاع التي كانت خلال العقود الماضية لم يعد ممكناً؛ ودرساً آخر أنه لم يعد ممكناً تأجيل التنمية ومعوقات استدامتها أكثر مما حدث، وإلا فإن الأمة مع كل تأجيل سوف تدفع الثمن مضاعفاً؛ ودرساً ثالثاً أن الأمن الإقليمي في حالة خلل حاد، بعضه بسبب الدول الفاشلة وتلك التي في طريقها إلى الفشل، وبعضه بل وكثير منه راجع إلى التطرف والإرهاب؛ وبعضه الثالث يرجع إلى خلل في توازنات القوى جعل قوى إقليمية ودولية تتدافع في اتجاهات حروب يمكن أن نعرف متى تبدأ، ولكن التجربة تقول إن لا أحد يعرف متى تنتهي. مصر اختارت طريقها منذ 30 يونيو 2013 عبر خريطة طريق سياسية وأمنية حكيمة، ومسار اقتصادي واجتماعي شاق وصعب. هذه المسيرة تقوم على عدد من المحركات التي تمثلت في «رؤية مصر 2030»، وما جرى من خطوات في أعقاب ثورة 30 يونيو 2013.

المحرك الأول: يشكل فلسفة العمل المصري في «الكمون الاستراتيجي» الذي لا يعني السلبية، ولا التراجع، ولا الحياد، ولا يعني عدم احترام تعهدات مصر الدولية والإقليمية، وإنما يعني أمرين، أولهما أن الهدف الرئيسي للدولة هو التنمية والنمو إلى آفاق لم تعرفها مصر، ولكن تعرفها جيداً الدول التي سبقتنا إلى التقدم والاستدامة؛ وثانيهما أن مصر لا تذهب في سياستها الخارجية بعيداً عن حدودها، والأهم بعيداً عن قوتها القادرة على تعبئتها سواء كانت القوة الخشنة أو الناعمة.

المحرك الثاني: تغيير الخريطة أو الجغرافيا التنموية المصرية من التمركز حول نهر النيل الذي اعتمدت مصر عليه لآلاف السنين، إلى البحار الواسعة ماءً وفضافاً المحيطة بالدولة. هذا الانتقال من «النهر إلى البحر» ليس إلغاءً للحاجة والوجود في وادي النيل، وإنما هو خلق البراح اللازم للتعامل مع عشرات الملايين من المصريين، والتعامل مع موارد إضافية لم يعد النهر «الخالد» قادراً على مد مصر بها. مثل هذا الحراك يفرض وجود ثقافات للعمل والإنتاج والتعامل بين المصريين وبينهم والآخريين تختلف عمماً تعودت مصر عليه لآلاف السنين. العمران المصري لا يمكنه البقاء في حدود 7% من مساحة مصر، وإنما عليه أن يمتد ليتجاوز ذلك بمسافات شاسعة.

المحرك الثالث: هو اختراق الأراضي المصرية من سيناء إلى الصحراء الغربية، وهو ما يجري من إقامة مدن جديدة وإقامة الأنفاق والطرق لتأكيد ارتباط البلاد ببعضها البعض.

المحرك الرابع: فحواه «إدارة الثروة وليس إدارة الفقر»، فقد درجت الدولة المصرية خلال العقود

الماضية على سياسات اقتصادية تمنع التراكم الرأسمالي، وتركز على محاولة حماية الفقراء بتقديم الطعام المدعوم، والطاقة المدعومة، والتعليم المجاني والصحة المجانية، والوظيفة الحكومية، وهكذا أمور، حتى نضبت قدرة الدولة على القيام بالواجب فزاد عدد الفقراء، واشتد فقرهم، وقل تعليمهم وصحتهم. كانت هذه هي تجربة مصر، أما تجربة الدول النامية الأخرى، الاشتراكية منها مثل الصين، والرأسمالي مثل الهند، أن تبحث عن «الثروة» في تعظيم مزاياها التنافسية إزاء العالم الخارجي في السلع والبضائع والخدمات والتكنولوجيا.

المحرك الخامس: يقوم على ما جرى اكتشافه في جميع الدول التي كانت نامية وتقدمت، فنجد أنها توقفت عن سياسات «الإحلال محل الواردات» واندفعت في اتجاه المحرك الخامس، وهو التنمية من أجل التصدير. وكانت النتيجة ما نشاهده الآن بين الصين والولايات المتحدة، وقبلها بين اليابان وكوريا الجنوبية وكل النمور والفهود الآسيوية والدول الغربية كلها، حيث الفائض في الموازين المالية والتجارية.

المحرك السادس: يقوم على أن المحركات الخمس السابقة ذات طبيعة مادية لها علاقة بتعبئة الموارد وعناصر القوة، ولكن الخمس محركات التالية تقوم علاقاتها على الاستخدام الأمثل لهذه المحركات؛ وتعبير لغة الكمبيوتر هي «السوفتوير» الذي يكفل التشغيل والفاعلية. وهكذا فإن المحرك السادس يضم الحزمة التي تضمنها برنامج الرئيس السيسي لفترته الثانية، وتضم التعليم والصحة والثقافة، وجميعها تصب من زوايا مختلفة في «الحدثة» ليس فيما يتعلق ببناء الدولة الحديثة والمجتمع العصري، وإنما من خلال «التفكير الحدائي» و«المعاصر» في النظرة إلى الإنسان، والآخر، والجمال، والمنافسة، والابتكار، والإبداع. هي ببساطة كل ما يدفع في اتجاه الخير ومنفعة الوطن. إن عناصر القوة المصرية ليست «صلبة» فقط من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية، ولكنها ناعمة أيضاً متمثلة في تاريخها وجغرافيتها وفكرها وإعلامها وفنونها وأدبها ومتاحفها، كل هذه القوى التي لا يماثلها وجود في دول المنطقة الأخرى تحتاج إلى التحفيز والدعم والاستخدام السياسي والاقتصادي.

المحرك السابع: هو القيام بثورة تشريعية كبرى؛ فواحد من أهم معوقات التنمية المصرية خلال العقود الماضية كان كثرة التشريعات والقوانين واللوائح التي تعدت عشرات الألوف، وتضاربيها، وتعقيدها، وعدم مساهمتها لأداء الأعمال والاستثمارات، وحاجتها المستمرة إلى نظام إداري معقد ومزدحم يكون مصالحي خاصة كثيراً ما تكون متعارضة مع المصالح العليا للدولة. تغيير ذلك ممكن من خلال اتباع القواعد الدولية المتعارف عليها بين الدول المتقدمة والدول الآخذة في عمليات التنمية والتقدم.

المحرك الثامن: هو أحد الأعمدة الهامة للسير في اتجاه الحدثة، وهو «تجديد الفكر الديني»، الذي بات واحداً من أهم ملامح عهد ما بعد 30 يونيو؛ حيث لم يحدث ما يماثل ما حدث منذ قيام ثورة 1952، وفيما قبلها كانت هناك معارك ثقافية، ولكن الواقع كان يقود إلى الكثير من السلفية وفكر الإخوان المسلمين.

المحرك التاسع: هو نتيجة منطقية للفكر الحدائي الذي يؤدي إلى قدرة المجتمع على احتواء ومشاركة جميع الجماعات الموجودة فيه، فيكون للمرأة والمسيحيين وجميع الجماعات المتميزة في المجتمع، مكانها وعطاؤها على طاولة المشاركة السياسية والفكرية للدولة.

المحرك العاشر: يعيد تركيب الخريطة الإدارية المصرية من جديد، فإذا كانت مصر سوف تنتشر من النهر إلى البحر، وتخترق مساحاتها الشاسعة بحيث تتصاعد حجم المساحة المأهولة سكانياً منها، فإن الخريطة الحالية للمحافظات المصرية لن تكون مناسبة. والأهم من ذلك فإن علاقتها الراهنة بالسلطة المركزية لم تُعد قادرة على مسايرة الأهداف الطموحة للتنمية المصرية. نتيجة ذلك كله أن «محرك» اللا مركزية «و» الحكم المحلي « بات ضرورة لتكثيف حركة الاستثمار وتعبئة الموارد المحلية والقومية. المحركات العشرة المذكورة مستقاة من الواقع المصري كما هو الآن. ولكن هذا الواقع بكل ما فيه من حركة وإنجاز، يواجه أيضاً تحديات صعبة، فلا يزال الإرهاب قائماً، ورغم تراجعها إلى مستوى الجريمة المنظمة فإنه لا يزال مؤثراً على عمل المحركات الإيجابية الأخرى. ولا يقل عن الإرهاب أهمية الزيادة السكانية، ربما كأهم المحركات المضادة للحركة في اتجاه التقدم، التي عوقت مصر في الماضي، والأرجح أنها ستعوقها في المستقبل إذا ما بقي الحال على ما هو عليه.

السياسة الخارجية والأمن القومي

مما سبق فإن هناك ثلاث دوائر للحركة المصرية الخارجية، مركزها الأساسي مصر، وهي: دائرة الجوار القريب، ويتمثل في الحدود المصرية البرية والبحرية المباشرة، والتي تضم السودان وليبيا وفلسطين وإسرائيل والسعودية وقبرص. ودائرة ما وراء الجوار القريب، وهي التي تضم الدول العربية والإقليمية الأخرى، والمؤثرة في التوازنات الإقليمية العربية والشرق أوسطية. ودائرة العالم والقوى العظمى المؤثرة فيه استراتيجياً واقتصادياً. واستراتيجياً فإن هناك ثلاث قوى عظمى، أي لها سياسات كونية، في العالم وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا الاتحادية. واقتصادياً فإن هناك قوى أخرى مؤثرة في الحالة الاقتصادية المصرية، وهي: الاتحاد الأوروبي، واليابان، وبريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

الفرق بين الدوائر الثلاثة هو أن الأولى هي الدائرة الأهم والأكثر التصاقاً بالمصالح المصرية العليا المتعلقة بالأمن القومي المصري مباشرة، سواء من خلال التهديد العسكري المباشر أو حرمان مصر من موارد طبيعية حيوية مثل المياه أو النفط والغاز، ومن ثم فإنها الدائرة التي يمكن أن تستخدم فيها مصر القوة المسلحة. والثانية هي التي تحافظ فيها مصر من خلال أدوات سياسية ودبلوماسية على توازن إقليمي عسكري واقتصادي وثقافي مع كل القوى الرئيسية في الإقليم، مثل إيران وتركيا والعراق وسوريا والجزائر والمغرب، ويكون هدفها الأساسي تشكيل حالة مستقرة وأمن إقليمي يسمح بتوفير بيئة مناسبة لعمليات

التنمية الاقتصادية. والثالثة هي التي تعطي مصر سلاحًا وتكنولوجيا وأسواقًا وموارد مادية وبشرية تساعدها في عملية البناء الداخلي، وأدواتها في ذلك اقتصادية وثقافية في الأساس، تبدأ من اتساع سوقها الداخلي، وعملية نموها المستدامة، وتراثها وسمعتها التاريخية وثقلها الثقافي.

المحرك الأول: للأُمور المتعلقة بالسياسة الخارجية، والأمن القومي المصري له طبيعة تنظيمية تتضمن مراجعة وإعادة تنظيم المؤسسات القائمة بهذه المهمة حاليًا، أخذة في الاعتبار تواتر عملية البناء الداخلي واستدامتها بحيث توفر مزيدًا من الطاقة والقدرات التي يمكن استخدامها في التحرك الخارجي. والخطوة الأولى في هذا المقام هي تحويل مجلس الأمن القومي من إطار لاجتماعات الأجهزة المعنية بالسياسة الخارجية والأمن القومي للتشاور واتخاذ القرارات الهامة، إلى مؤسسة تابعة لرئيس الجمهورية يمثلها مستشار للأمن القومي، يعاونه جهاز تكون مهمته تقديم الخيارات المختلفة لرئيس الجمهورية لاتخاذ القرار منها. وتكون مهمة هذه المؤسسة توفير التنسيق الكامل بين الأجهزة المعنية المختلفة من ناحية، وتوفير أداة اتصالية مستمرة بين نواب قيادات هذه الأجهزة من ناحية أخرى؛ بحيث تقلل إلى أدنى حد من المفاجآت، وتتيح فرصًا متزايدة لمنع الأخطار من البيئة الخارجية. ويواكب قيام هذه المؤسسة إعادة تنظيم المؤسسات المعنية الأخرى وفقًا للاستراتيجية العليا للدولة الموضحة عاليه؛ حيث تقتضي تحديدًا مختلفًا ومهامً وأولويات مختلفة عما جرت عليه عادات وتقاليد هذه الأجهزة.

المحرك الثاني: هو القوات المسلحة المصرية التي لعبت دورًا تاريخيًا خلال العقد الماضي، عندما حمت البلاد من الفوضى ومن حكم الإخوان المسلمين. وخلال ذات العقد أيضًا جرت عملية تحديث واسعة شملت القوات البحرية والجوية والبرية، بالإضافة إلى التحديث التكنولوجي الشامل. وإلى حد كبير جرت عمليات لإعادة تنظيم انتشار القوات المصرية، فكان إنشاء قاعدة محمد نجيب في العلمين مشيرًا إلى الاهتمام الذي توليه مصر لجبهتها الغربية، وكذلك كان إنشاء القاعدة العسكرية في برنيس عاكسًا للاهتمام بالجبهة الجنوبية ومؤازرًا للقيادة الجنوبية للأسطول المصري في البحر الأحمر. وإذا أضيف إلى ذلك الدور المباشر الذي يلعبه الجيش في عملية البناء الداخلي، فإن استمرار تفعيل القدرات الشاملة للقوات المسلحة سوف يظل حيويًا خلال العقد القادم للمشاركة في مواجهة عمليات التهديد القادمة لمصادر مياه النيل، والإرهاب، واختلالات توازن القوى مع إسرائيل وتركيا وإيران، والاختراقات الفلسطينية ذات الطبيعة الديمغرافية أو الإرهابية.

المحرك الثالث: له علاقة بالجبهتين الداخلية والخارجية، لأنه متعلق بالتكنولوجيا بصفة عامة وتكنولوجيا المعلومات والحرب السيبرانية بشكل خاص. ونظرًا لأن الإرهاب كان ولا يزال يشكل تهديدًا للأمن القومي، فإن استمرار حماية البلاد سوف يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتطورات الجارية في أجهزة الاستخبارات والأمن والمعلومات التي تتيح إنذارًا مبكرًا بالعمليات الإرهابية، وتتيحها لمجلس الأمن

القومي الذي يحولها إلى اختيارات يمكن لرئيس الجمهورية الاختيار منها. كذلك فإن هذه القدرات التكنولوجية يمكنها أن توفر لمراكز البحوث المساندة لصنع القرار، مثل المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، الإمكانيات لاكتشاف الأخطار والكشف عن مواطن الوهن داخل الرأي العام المصري. ورغم كل الأعباء التي أثارها أزمة كورونا التي ضربت العالم في نهاية عام 2019، فإنها خلقت فرصاً جديدة لدعم والإسراع بعملية التنمية الجارية في مصر، وجاءت الفرصة لتحديث الدولة في نفس وقت تحديث العالم اعتماداً على الثورة الرقمية. فلا كان ممكناً التعامل مع جيش العمل غير المنتظم، ولا قطاع الصحة، ولا التعليم دون التقدم الذي يجب أن تحققه مصر في هذا المجال. والاتجاه نحو دعم القطاع الرقمي في البلاد الذي ليس تعليمياً فقط وإنما خلق حلولاً للتعامل مع أزمات صعبة في اقتصاديات العمل والخدمة الصحية وتوزيع المرتبات على العمالة غير المنتظمة وفرزها وجذبها نحو الشمول المالي.

لقد فرضت الأزمة تعاملات جديدة مع قضايا التعليم في مصر، والتي كانت تجاهد لإقناع الرأي العام بضرورة القبول بأساليب وممارسات جديدة لتحديث التعليم المصري، فبات ذلك ممكناً ومرناً في التعامل مع درجات الانفتاح والإغلاق التي فرضتها ظروف احتدام الأزمة أو انفراجها. كذلك كان الحال مع بقاء مصر في حالة اتصال مع بعضها البعض وكذلك مع العالم الخارجي.

ولا جدال أن الدولة في خططها التنموية كانت تضع التحول الرقمي جزءاً أساسياً من برنامج عملها، ولكن الأزمة بما طرحته من ضغوط وضعت عبئاً كبيراً على الطاقة الإنتاجية للدولة كلها، بحيث أظهرت أن البنية الأساسية الحالية لم تُعد متوائمة مع الواقع الحالي للتفاعلات الحالية، ولا مع السرعة المطلوبة في التطبيقات المتنوعة، والتي تزداد تنوعاً مع كل تقدم تُحدثه البلاد. المسألة هكذا فرضت ليس فقط القبول وتشجيع الشمول الرقمي، وإنما وضع الخطط والتطبيقات لقفزات واسعة في البنية الأساسية تسمح بتحقيق ما هو مطلوب، وهو ما لن يتيسر إلا بالدخول في تكنولوجيا G-5، التي فضلاً عن رفع كفاءة النظام الاقتصادي المصري ككل، فإنها توفر قوة جاذبة للاستثمارات الأجنبية تتماشى مع تلك المتوفرة في الدول المنافسة. مثل ذلك سوف يحتاج لمجموعة عمل إضافية لوضع الاستراتيجية وخطط التنفيذ خلال السنوات القليلة المقبلة، بحيث لا تتجاوز عام.

المحرك الرابع: يتمثل في التعامل الواعي والخلاق مع القوة الناعمة المصرية. بعض من هذا جزء من عملية بناء الجبهة الداخلية؛ حيث قضايا التعليم والصحة والثقافة مهمة لبناء الإنسان المصري وقدراته المعنوية. ولكن للقوة الناعمة وظيفة أخرى بالنسبة للسياسة الخارجية والأمن القومي؛ حيث إنها من ناحية جزء هام في التصدي للإرهاب، وتجديد الفكر الديني، ومحاربة التطرف، ولكنها جزء لا يقل أهمية من الشخصية المصرية، والعلامة الوطنية Brand المؤثرة في الإقليم العربي، والتي تلقى الاحترام من العالم. إدارة القوة الناعمة تستلزم وجود إدارة خاصة داخل مجلس الأمن القومي، تنسق بين مصادر القوة الناعمة،

وتوجهها في الاتجاهات التي يتطلبها الأمن المصري، وتركز على التمييز بين أشكال العلاقات الدولية للدولة من حيث الصراع والتعاون.

المحرك الخامس: يقوم على بناء التحالفات اللازمة لسياسات مصر الخارجية. ومن الثابت أنه لا توجد دولة في العالم تعتمد فقط على قوتها الذاتية فقط في هذه المهمة، وقد قامت الولايات المتحدة ببناء حلف الأطلسي وحلف بغداد ومن بعده الحلف المركزي، مع اتفاقيات دفاعية خاصة مع اليابان وأستراليا، وكذلك فعل الاتحاد السوفيتي في السابق عندما أنشأ حلف وارسو. وبالنسبة لمصر، فإنها تربطها مع بقية الدول العربية اتفاقية الدفاع العربي المشترك، ولكنها لا تأخذ شكل حلف دفاعي إذا ما اشتبك مع قوة خارجية عضوتداعى بالمساعدة له باقي الأعضاء. وفي أوقات بدت مصر حليفة للاتحاد السوفيتي عندما أعطت تسهيلات بعينها لموسكو، وكذلك كان الحال مع الولايات المتحدة عندما أعطتها تسهيلات المرور السريع من قناة السويس، وفي أوقات الأزمات حقوقاً للمرور الجوي. ولكن أياً من ذلك لم ينطبق عليه شروط الحلف الاستراتيجي، وما انطبق عليه كان نوعاً من التعاون العسكري. ولما كانت منطقة الشرق الأوسط قد تعرضت لاهتزاز كبير في مطلع العقد الماضي من جراء ما وُصف باسم «الربيع العربي»، سمح للقوى الإقليمية المختلفة باستخدام اللحظة لصالحها من خلال أشكال مختلفة من التدخل كما فعلت إيران، ومن الغزو كما فعلت تركيا، ومن الضم كما فعلت إسرائيل. لمواجهة ذلك، فإن مصر تحتاج إلى بناء تحالفات مع دول عربية أخرى، يقع في مقدمتها السعودية والإمارات، لكي تكفل ترتيبات لعلاقات القوة يسمح بإقامة توازن إقليمي يكون كافياً لحل مشكلات الإقليم وإقامة التوازن الضروري فيه.

المحرك السادس: يتعلق بالمفاوضات والاتفاقات؛ حيث سوف تظل دائماً عناصر القوة الشاملة للدولة نافذة لحسم توازنات القوى عند التفاوض والاتفاق. ولكن المهارة في التفاوض تظل دائماً جزءاً أساسياً من عناصر قوة الدول، واستناداً إليه نجح الرئيس السادات في التوصل إلى اتفاق السلام مع إسرائيل، الذي ترتب عليه الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المصرية المحتلة، وكذلك نجح الرئيس السيسي في إدارة المفاوضات مع إثيوبيا بحيث حصلت مصر على حقوقها المائية، ومع السعودية لتخطيط الحدود البحرية، وكذلك مع قبرص لنفس الهدف، وأخيراً إقامة منتدى شرق البحر الأبيض المتوسط. وهكذا فإن المفاوضات والاتفاقات ليست أمراً يخص الدبلوماسية بقدر ما يمس المصالح العليا للدولة، ولذلك فإن مجلس الأمن القومي لا بد له أن يحتوي على مختصين في عمليات التفاوض وعقد الاتفاقيات مع الدول الأخرى.

المحرك السابع: يدور حول الإنذار المبكر ووقوع الأزمات وإدارتها؛ حيث لا ينبغي أن تفاجأ مصر بوقوع أزمة أو أخرى دون استعداد. ورغم أن «المفاجأة» أحياناً تُعد من خصائص وقوع الأزمات الدولية، فإن حصر مناطق التوتر ومتابعتها ونشاط المخابرات بشأنها ومشاركة الأجهزة المعنية في رصدتها، هي من مهام مجلس الأمن القومي الذي عنده تصل كافة الإشارات والمعلومات، التي عند تحليلها يمكن توقع الأزمات

المقبلة وتوقئها حتى قبل أن تنشب. أما إذا وقعت أزمة مثل الأزمة التركية الأخيرة مع مصر، فإن إدارتها تصبح ممكنة إذا ما كان لدى المجلس من المعلومات والإمكانيات المتاحة التي يمكن التعويل عليها في نجاح المهمة. هذه الإدارة في كل الأحوال تنتج مجموعة صغيرة ممثلة للأجهزة المعنية بأزمة بعينها لإدارة الأزمة وتوفير الخيارات اللازمة لرئيس الجمهورية لاتخاذ القرارات.

المحرك الثامن: هو بناء الفرص الاستراتيجية الجديدة. خلال السنوات الخمس السابقة، نجحت مصر في مواكبة بنائها الداخلي بعمليات تخطيط الحدود البحرية مع السعودية وقبرص، ولم يكن ذلك فقط لضم أراضٍ اقتصادية جديدة لمصر، أو انتهاز فرص اقتصادية للغاز والنفط والسياحة، وإنما بناء مناطق

اقتصادية في منطقة شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر. الأولى خلقت تجمعا للغاز في المرحلة الراهنة، ولكنه يؤشر على فرصة كبيرة للعلاقات مع اليونان وقبرص، وكلاهما عضوان في الاتحاد الأوروبي، كما أن لكليهما مواقف مضادة لتركيا تاريخية وصريحة. هذه الفرصة قابلة للامتداد والتوسع عندما تضع الحرب السورية أوزارها، ويصل الحراك

نجح الرئيس السادات في التوصل إلى اتفاق السلام مع إسرائيل، الذي ترتب عليه الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المصرية المحتلة، وكذلك نجح الرئيس السيسي في إدارة المفاوضات مع إثيوبيا بحيث حصلت مصر على حقوقها المائية، ومع السعودية لتخطيط الحدود البحرية، وكذلك مع قبرص لنفس الهدف.

اقتصادية في منطقة شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر. الأولى خلقت تجمعا للغاز في المرحلة الراهنة، ولكنه يؤشر على فرصة كبيرة للعلاقات مع اليونان وقبرص، وكلاهما عضوان في الاتحاد الأوروبي، كما أن لكليهما مواقف مضادة لتركيا تاريخية وصريحة. هذه الفرصة قابلة للامتداد والتوسع عندما تضع الحرب السورية أوزارها، ويصل الحراك اللبني إلى مده، وتكون الظروف ناضجة لترسيم الحدود البحرية بين مصر وإسرائيل وفلسطين وليبيا. في المرحلة القادمة سوف يكون مفيدا أن تكون الحركة السكانية المصرية «من النهر إلى البحر» خارجة من الدلتا إلى الشمال غرب الإسكندرية، وإلى الشمال شرق بورسعيد في سيناء. والثانية وضعت مؤشرا لتكامل إقليمي عميق مع السعودية، ومن ورائها دول الخليج، سوف يكون مفيدا لمصر كلما كان ذلك متوكلبا مع النمو المصري الواسع على ساحل البحر الأحمر والجزر المصرية فيه، وكذلك شبه جزيرة سيناء. ولكن هذا المؤشر سوف يكون أعمق إذا ما كان متوجها إلى منطقة شرق أفريقيا؛ حيث يمكن أن تكون مصر ممرا للغاز ليس فقط في اتجاه البحر المتوسط وأوروبا، وإنما في اتجاه القرن الأفريقي ودول شرق أفريقيا التي كثيرا منها ينمو بمعدلات متسارعة في إثيوبيا وكينيا وتنزانيا ورواندا، وكلها في حاجة ماسة لمصادر الطاقة غازا ونفطا وكهرباء.

الانخراط الذكي

نحو دور مصري جديد ونشط

د. محمد كمال

عضو الهيئة الاستشارية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

بالرغم من الظروف الدقيقة التي تمر بها مصر، وإعطاء الأولوية لعملية البناء الداخلي بأبعادها المختلفة، فإن ذلك لا يجب أن يعني تخفيض النشاط المصري في الساحة الخارجية، أو الحد من الدور الإقليمي بحجة التركيز على الداخل، بل تحتاج مصر إلى تنشيط دورها الخارجي، والتحرك في دوائر جديدة تحقق مصالحها الوطنية وأمنها القومي.

وترجع أهمية تنشيط الدور الخارجي لمصر لعدة أسباب:

1. إن مكانة مصر في العالم وعلى المستوى الإقليمي ارتبطت بدرجة كبيرة بجهدنا النشط في مجال السياسة الخارجية، والمبادرات التي طرحتها، والدور القيادي الذي قامت به، ومن ثم فإن خفض هذا النشاط سوف يضر بصورتها ومكانتها الدولية.
2. إن هذا الدور الخارجي النشط ترتبت عليه فوائد ملموسة، فكثير من الدول والمنظمات مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تبرر مساعداتها لمصر في ضوء الدور الإقليمي الذي تقوم به (عملية السلام - مكافحة الإرهاب - ... إلخ)، وبالتالي فإن تخفيض الدور المصري أو حتى الإحياء بالانشغال بالقضايا الداخلية قد يعطي الفرصة للقوى المناوئة لمصر في هذه الدول لتغذية المطالب بتخفيض المساعدات أو التعاون مع

- مصر، وخاصة أن هناك تيارًا في عدد من هذه الدول يردد مقولة إن مصر لم يُعد لها أهمية إقليمية / دولية، وبالتالي لا تستحق المعونات، والرد على هذه الادعاءات يكون بتنشيط الدور المصري وليس تخفيضه.
3. إن دور مصر الدولي والإقليمي لا يرتبط فقط بما يمكن أن تقوم به، ولكن يرتبط أيضًا بالطلب عليه، وفي هذا الإطار هناك طلب وتطلع لدور إقليمي مصري نشط من العديد من شعوب ودول المنطقة نتيجة لخبراتها الإيجابية مع الدور المصري، وتفضيلها لهذا الدور على أدوار دول إقليمية ودولية أخرى، ومن المهم أن يكون هناك عرض مصري يقابل هذا الطلب، وإلا بحثت هذه الدول عن قيادات إقليمية أخرى.
4. هناك العديد من القوى الإقليمية التي تسعى للعب دور قيادي بالمنطقة، ويساهم تخفيض النشاط المصري في تشجيع هذه الدول (سواء العربية وغير العربية) على ترديد مقولات إنها هي الأحق بالقيادة، وإن هذه هي لحظتها التاريخية للقيام بذلك.
5. إن العالم يشهد تراجعًا للدور القيادي للولايات المتحدة في مناطق كثيرة من العالم، ومنها الشرق الأوسط، وتسعى الولايات المتحدة إلى الاعتماد على قوى إقليمية لملء الفراغ الناتج عن هذا التراجع، وتحقيق الاستقرار في المناطق التي تنسحب منها، وبالتالي فإن خروج مصر من مشهد القوى الإقليمية الفاعلة سيؤدي إلى قيام قوى أخرى بطرح نفسها كشريك للولايات المتحدة لملء الفراغ المتعلق بتراجع دورها الإقليمي.
6. إن البناء الداخلي وتنشيط الدور الخارجي يمكن أن يسيرا جنبًا إلى جنب، ويعزز بعضهما البعض. والتنمية الداخلية تحتاج إلى بيئة دولية مستقرة يمكن المساهمة في تحقيقها من خلال النشاط الخارجي. والعديد من الموارد الاقتصادية المصرية (مثل السياحة وقناة السويس) ترتبط بالأوضاع الإقليمية والدولية، وبالتالي لا يمكن فصل التنمية الداخلية عن هذه الأوضاع. يضاف لذلك أن تكلفة النشاط الخارجي ليست ضخمة بحيث تؤثر على أولويات خطط التنمية الداخلية.
7. إن الدور الخارجي النشط لمصر لا يعني التورط في تدخلات عسكرية أو المشاركة في تغيير النظم (مثل تجربة اليمن في الستينيات)، ولا يعني التواجد في كل المناطق الجغرافية، أو تبني مواقف تجاه كل قضايا الكون، بل إن معظم دول العالم (بما فيها القوى العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية)، تتبنى ما يُعرف بـ «الانخراط الانتقائي» أو Selective Engagement، والذي يعني إعطاء الأولوية لعدد من القضايا والمناطق، والانخراط فيها بشكل أكبر، وترتبط معايير الانتقائية بالمصالح المباشرة للدولة. كما أن أدوات السياسة الخارجية التي يمكن أن تستخدم في هذا الانخراط (أدوات دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية، ثقافية... إلخ) تختلف من حالة إلى أخرى، وعادة ما تشمل خليطًا من القوى الناعمة والقوى الخشنة، وهو ما أصبح يُعرف بالقوة الذكية Smart Power.
8. انطلاقًا مما سبق، فإن المفهوم الحاكم للنشاط الخارجي المصري في المرحلة القادمة يمكن أن يُطلق عليه «الانخراط الذكي» Smart Engagement، والمقصود به تحديد أولويات التحرك بشكل انتقائي

واستنادًا إلى المصالح الوطنية المصرية والواقع الإقليمي والدولي، واستخدام خليط من الأدوات (الخشنة والناعمة) لتحقيق هذه المصالح ارتباطًا بخصوصية كل حالة.

9. إن تحديد أولويات «الانخراط الذكي» يختلف من فترة لأخرى، ومن المنطقي أن تضعف أهمية بعض الدوائر وتبرز دوائر اهتمام جديدة، كما أن الدوائر التقليدية يمكن أن يتم التعامل معها بأفكار وأدوات جديدة، أي أن حركة وأولويات وأدوات السياسة الخارجية ليست ثابتة، بل هي في حالة تغير وتطور بتغير أولويات المصالح، والبحث الدائم عن مزايا ومكاسب في مناطق وقضايا جديدة.

10. إن قضايا السياسة الخارجية والدور الذي يمكن أن تلعبه مصر على الساحة الإقليمية والدولية كانت دائمًا محل توافق بين المصريين بالمقارنة بقضايا داخلية قد تكون محل اختلاف، كما أن الدور المصري النشط كان يحظى بتأييد الرأي العام المصري، بل هناك طلب داخلي لدور مصري أكثر نشاطًا، يضاف لذلك أن الإنجاز في السياسة الخارجية يكون واضحًا وأقل تكلفة، وهي كلها أمور تصب في مصلحة القيادة السياسية.

11. إن مصر مرت بتحولات كبرى خلال السنوات الأخيرة، وتبنت نهجًا جديدًا في العديد من القضايا الداخلية وعلى رأسها قضايا الإصلاح الاقتصادي، وربما حان الوقت أيضًا لتبني رؤية جديدة للسياسة الخارجية وقضايا الأمن القومي استنادًا لمفهوم الانخراط الذكي. ويمكن في هذا الإطار اقتراح مسارات الحركة التالية:

أولاً: أولوية الإقليم

سوف تظل مكانة مصر الدولية، وما يترتب عليها من مكاسب مادية ومعنوية، ترتبط بحركتها في الإقليم (العالم العربي - الشرق الأوسط)، ومن ثم فإن تنشيط الدور المصري في المنطقة يجب أن يحتل الأولوية وفي إطار المسارات التالية:

1. الجوار أولاً:

مما لا شك فيه أن العلاقة مع الجوار المباشر يجب أن تحتل الأولوية في التحرك المصري الخارجي بسبب ارتباطها المباشر بالأمن القومي المصري. ويُقصد بالجوار المباشر كل من السودان وليبيا وفلسطين (قطاع غزة).

■ السودان:

وهو يمثل الامتداد الجغرافي الطبيعي لمصر في الجنوب، وبالإضافة للبعد التاريخي للعلاقات بين البلدين، فهناك المصالح المتعلقة بالأمن القومي المرتبط بالحدود المشتركة ونهر النيل.

والواقع أن التطورات الأخيرة التي شهدتها السودان، تتطلب مدخلاً جديدًا للتعامل المصري، يركز على استعادة الثقة بين البلدين ومساعدة السودان في الظروف الدقيقة التي يمر بها.

وربما يكون المدخل الأفضل في هذه المرحلة هو التركيز على البعدين التنموي والشعبي، ومن خلال الأدوات الاقتصادية والقوة الناعمة. فالسودان يمر بمرحلة اقتصادية صعبة، وفي هذا الإطار يمكن لمصر تقديم طرح اقتصادي جديد لعلاقة الشراكة والتكامل معه، سواء ما يتعلق بفتح الأسواق أمام حركة التجارة من البلدين، أو التعاون في مشاريع اقتصادية معينة سواء زراعية أو غيرها، وكذلك التعاون في مجال الطاقة (تصدير غاز... إلخ)، بالإضافة إلى توثيق الروابط بين قطاع الأعمال في البلدين.

أما فيما يتعلق بالبعد الشعبي، فالهدف هو استعادة الثقة بين الشعبين وتقريب الأفكار بين النخبة في البلدين. وبالتالي من المهم التركيز على استعادة التواصل الشعبي، وتبني مبادرات جديدة مثل زيادة المنح للطلاب السودانيين في القاهرة، وإنشاء فروع لجامعات مصرية في السودان سواء في الخرطوم أو خارجها، وتكثيف التبادل الثقافي (المهرجانات - المنتديات - أسابيع السينما... إلخ)، وزيادة جرعة التناول الإعلامي المصري لقضايا السودان وخاصة البرامج التليفزيونية، والتي تحظى بمتابعة من الجمهور السوداني. كما يمكن أن تساهم مصر أيضاً، وباستخدام علاقتها الخاصة مع العديد من دول العالم، في جهود رفع أي عقوبات مفروضة على السودان.

■ ليبيا:

من المهم استمرار الانخراط بشكل مكثف في الملف الليبي، وأن يكون لنا مبادراتنا الخاصة بالتسوية السياسية، وأن نكون جزءاً أساسياً من أي تحرك دولي بخصوصها، وأن نستمر في دعم شبكة تحالفاتنا المحلية والدولية باستخدام الأدوات الخشنة والناعمة.

■ قطاع غزة:

يمثل قطاع غزة جزءاً رئيسياً من الحدود الشرقية المصرية، ودعم الارتباط المصري بالقطاع هو جزء من الأمن القومي المصري، كما أن الاهتمام بغزة هو جزء أيضاً من الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية. ولكن بغض النظر عن مآلات هذه القضية في المرحلة القادمة، فإن زيادة الارتباط المصري بالقطاع والحد من نفوذ القوى الخارجية الأخرى به يجب أن يمثل أولوية، ويتضمن ذلك الارتباط الدبلوماسي من خلال دعم التواصل مع القوى المختلفة بالقطاع، والارتباط الاقتصادي من خلال المشاريع المتعلقة بتنمية الفرص الاقتصادية بالقطاع، والقوى الناعمة وخاصة في المجال التعليمي.

2. دعم التنسيق الثلاثي بين مصر والسعودية والإمارات:

برز التعاون بين الدول الثلاث خلال السنوات السابقة كإحدى الدوائر الناجحة في إطار العمل العربي المشترك، ومن المهم استمرار هذا التعاون وتوسيع التنسيق في إطاره ليشمل المزيد من القضايا الإقليمية والدولية.

3. التحرك نحو المغرب العربي:

يحتاج المغرب العربي إلى درجة أكبر من الاهتمام، وخاصة لكل من الجزائر والمغرب.

فبالنسبة للجزائر،

وفي ظل قيادتها الجديدة، والتي تسعى لتفعيل دورها في القضايا الإقليمية وخاصة الملف الليبي، فمن المهم استعادة الدفاء للعلاقات المصرية الجزائرية، وفتح آفاق جديدة للتعاون معها، بما في ذلك دعوتها للمشاركة في منتدى غاز المتوسط.

وبالنسبة للمغرب،

فقد تبنت موقفاً متحفظاً من العديد من قضايا المشرق العربي خلال السنوات الأخيرة، ولكنها تظل دولة مهمة ولها علاقات متميزة مع أوروبا وأفريقيا، ولمصر صيد كبير لدى المغاربة، ومن المهم تنشيط العلاقات وتوسيع دائرة التعاون والتنسيق معها.

ثانياً: مصر دولة بحرية (البعد البحري للسياسة الخارجية)

ترددت في السنوات الأخيرة فكرة تحول مصر من النهر إلى البحر في خططها التنموية، بمعنى التوسع الاقتصادي بعيداً عن الشريط الضيق للنيل، والاتجاه نحو سواحل البحرين المتوسط والأحمر.

هذا التوجه الداخلي المحمود يحتاج أن يرتبط ببلورة «استراتيجية بحرية» لمصر في المجال الخارجي، تعطي أولوية لتعزيز المصالح المصرية في منطقتي البحرين المتوسط والأحمر، من خلال رؤية شاملة ومتجانسة، وبشكل يختلف عن الدوائر التقليدية التي تحركت فيها السياسة الخارجية المصرية منذ الستينيات.

والواقع أن العديد من الدول لديها ما يُسمى باستراتيجية بحرية Maritime Strategy، والتي لا تستند فقط إلى تطوير واستخدام قدراتها العسكرية (القوات البحرية)، ولكن هذا البعد العسكري يصبح جزءاً من رؤية أكبر تتضمن أيضاً الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها، ويستهدف تحقيق مصالح الدولة في البحار وفي علاقتها مع الدول المشاطنة لها.

ولكن لماذا استراتيجية بحرية لمصر؟ الأسباب كثيرة:

وأولها: أن جانباً كبيراً من الثروة المصرية أصبح يرتبط بالبحار، مثل عائدات قناة السويس، بالإضافة إلى اكتشافات الغاز الجديدة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

السبب الثاني: يرتبط بزيادة درجة التكاليف والتنافس في منطقتي البحر المتوسط والأحمر، وسعي العديد من الدول الكبرى والإقليمية لتعزيز تواجدتها ونفوذها في البحرين، بالإضافة للمخاطر الأخرى المرتبطة بالإرهاب والهجرة غير الشرعية وانهيار وفشل بعض الدول المشاطنة للبحرين، وما لذلك كله من تأثير على مصر.

السبب الثالث: هو أن الاستراتيجية البحرية بأدواتها المختلفة يمكن أن تعزز المكانة الإقليمية لمصر، وتتيح لها لعب دور أكبر في منطقة البحرين والشرق الأوسط بشكل عام، سواء من خلال التحرك بشكل منفرد أو من خلال التعاون مع الدول التي تشترك معنا في الرؤية والمصالح.

وبالتالي فإن الهدف من هذه الاستراتيجية هو تعظيم «الفرص» المرتبطة بتنمية الثروة الاقتصادية والمكانة الإقليمية، وفي نفس الوقت الحد من «المخاطر» التي تؤثر بالسلب على المصالح المصرية.

أما بالنسبة لأدوات هذه الاستراتيجية، فمن الواضح أن هناك قدرًا من التبليور في الفكر المصري فيما يتعلق بالأداة العسكرية، ولكن هناك حاجة لتطوير الفكر فيما يتعلق بالأدوات الأخرى، وخاصة الدبلوماسية والاقتصادية، والدمج بينها في إطار رؤية استراتيجية واحدة، تتسم بالتجانس ووضوح الأهداف، وتعدد الأدوات.

ومما لا شك فيه، أن مصر قد قطعت شوطًا كبيرًا في تطوير سلاحها البحري، وأصبحت تملك نظامًا متقدمة، وقادرة ليس فقط على تأمين الحدود البحرية المصرية، ولكن أتاحت لها أيضًا المشاركة في مساح إقليمية بعيدًا عن هذه الحدود، مثل عمليات تأمين باب المندب في جنوب البحر الأحمر، وأتاح لها أن تكون شريكًا مطلوبًا ومؤثرًا للقوى الإقليمية والدولية الصديقة، سواء في إطار المناورات المشتركة، أو العمليات متعددة الأطراف التي تتم في البحرين المتوسط والأحمر.

وقد جاء إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط كخطوة هامة في تحقيق التعاون الاقتصادي بشأن هذا المورد الاقتصادي بين دول شرق المتوسط التي انضمت للمنتدى. وهناك أيضًا الاجتماعات الدورية التي تتم بين قادة مصر واليونان وقبرص، كما أن مصر قدمت بعض الأفكار واستضافت اجتماعات بشأن التعاون في إطار البحر الأحمر. وكل ما سبق يُعد جهدًا محمودًا، ولكن يمكن لمصر أن تقدم المزيد من الأفكار والمشاريع، ومن المهم أن يكون ذلك في إطار استراتيجية متكاملة لها بعدها الثنائي وبعدها الإقليمي. وأن يصبح لمصر استراتيجية «بحرية» للتعامل مع إقليمي البحرين المتوسط والأحمر، بجانب الاستراتيجية «النهرية» للتعامل مع دول حوض النيل.

وفي هذا الإطار يمكن اقتراح المسارات البحرية التالية:

1. صياغة مقترحات لإنشاء نظام إقليمي بحري:

الواقع أن حديثنا في مصر عن النظام الإقليمي ارتبط دائمًا باليابسة أو الامتداد الجغرافي الأرضي، مثل النظام الإقليمي العربي، أو الشرق أوسطي، ولكن العالم يشهد اليوم تطورًا في هذا المفهوم يتعلق بطرح رؤى ومبادرات لنظم إقليمية تركز على البحار والمحيطات والدول المشاطئة لها، مثل المبادرة التي تبنتها العديد من الدول لإنشاء منطقة تجارة حرة في المحيط الهادي، والاستراتيجية التي تبنتها الآن كل من الولايات المتحدة والهند واليابان بشأن التعاون الإقليمي في المحيطين الهادي والهندي، والمعروفة باسم «المحيط الهادي والهندي الحر المفتوح».

والواقع أنه يمكن تبني نفس الفكرة وتطبيقها في الإطار الإقليمي، بمعنى إنشاء نظم تعاونية في منطقتي البحر الأحمر وشرق المتوسط، على شاكلة النظم البحرية في مناطق أخرى مثل المحيطين الهادي والهندي، ويمكن لمصر أن تلعب الدور القيادي في هذا الشأن.

وهناك مجموعة من المبادئ التي يمكن الاسترشاد بها لضمان نجاح نظام إقليمي تعاوني في البحر الأحمر وشرق المتوسط، وأهمها أن يقوم على التوافق بين الدول المنضمة له حول عدد من القواعد الدولية تصبح محل التزام الجميع، وعلى رأسها قواعد القانون الدولي واحترام حرية الملاحة، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء، والتسوية السلمية للمنازعات.

ومن المهم أن يسعى هذا النظام الإقليمي لأن يكون شاملاً من حيث العضوية، بمعنى أن يضم غالبية الدول في النطاق الجغرافي، بل ويمكن ضم غيرها من خارج هذا النطاق، والتي لديها مصلحة فيه، وألا يكون هذا النظام موجهاً ضد أي دول. ومن الضروري أن يكون هذا النظام الإقليمي شاملاً أيضاً في مجالات التعاون بين أعضائه، بمعنى ألا يركز فقط على مجال واحد، ولكن يستهدف بناء ثلاثة أعمدة للتعاون في الاقتصاد والأمن والدبلوماسية، تحتل نفس درجة الاهتمام وتسير بذات الوتيرة.

2. التعاون مع النظم البحرية القائمة:

الواقع أنه يصعب الفصل بين ما يحدث في المحيطين الهادي والهندي، وما يحدث في البحرين المتوسط والأحمر؛ فجانبا كبير من خطوط الملاحة في المحيطين يرتبط بالبحرين في طريقهما من آسيا إلى أوروبا وإلى المحيط الأطلنطي، وهنا تأتي أهمية مصر وقناة السويس كنقطة محورية في هذا التواصل. ويبرز هنا أهمية ما أشار إليه المفكر الاستراتيجي نيكولاس سبيكمان من أن البحار الداخلية مثل الأحمر والمتوسط لا تقل أهمية عن المحيطات، وترتبط بها. وبالتالي فهناك حاجة لتطوير التعاون معها.

وأهم نظامين بحريين في عالم اليوم هما ذلك المرتبط بالصين أو ما يعرف بمبادرة «الحزام والطريق»، والثاني والذي يرتبط بكل من الولايات المتحدة واليابان والهند والمعروف بمبادرة «المحيط الهادي والهندي الحر والمفتوح»، وكما أصبحت مصر جزءاً من مبادرة «الحزام والطريق»، فيمكن التفكير أيضاً في التعاون في إطار مبادرة «المحيط الهادي والهندي الحر والمفتوح»، وخاصة أن لها امتدادات في البحر الأحمر، وتتيح فرصاً للتعاون في العديد من المجالات الاقتصادية والأمنية، والاستفادة من برامج التعاون المشترك في إطارها.

3. من منتدى الغاز إلى منظمة تعاون شرق المتوسط:

يمكن أن يمثل منتدى غاز شرق المتوسط أحد الأركان الأساسية للاستراتيجية البحرية المصرية، والواقع أن هناك العديد من التجارب التكاملية الدولية التي كانت بدايتها مثل منتدى غاز المتوسط، أي التعاون الاقتصادي في مجال محدد، ثم تم تطويرها بشكل تدريجي بحيث يمتد هذا التعاون لمجالات اقتصادية أخرى، ثم الانتقال بعد ذلك لمجالات للتعاون خارج الإطار الاقتصادي، وتحوّلت المنتديات والاتفاقيات إلى إطار مؤسسي.

والواقع أن تجربة الاتحاد الأوروبي بدأت بهذا الشكل (مجمع الفحم والصلب) ثم انتقلت إلى السوق الأوروبية المشتركة، ومنها إلى الاتحاد الأوروبي. أي الانتقال من التعاون الفني إلى الاقتصادي ثم السياسي والاستراتيجي، وبناء إطار مؤسسي لتنظيم هذا التعاون.

ويمكن استخدام نفس المنطق، وليس بالضرورة نفس النموذج، في تطوير آليات التعاون في منطقة شرق المتوسط، بمعنى استخدام آلية منتدى غاز المتوسط لتطوير مجالات التعاون بين الدول الأعضاء إلى مجالات اقتصادية أرحب (بالإضافة للغاز). وأيضاً طرح أفكار للتعاون والتنسيق في مجالات أخرى (بالإضافة للاقتصادية مثل مجالات دبلوماسية، ثقافية... إلخ) وأن تكون هناك آلية دورية للاجتماعات، وبحيث يتحول منتدى الغاز في شرق المتوسط إلى منتدى للتعاون والحوار في شرق المتوسط، وربما في المستقبل إلى منظمة شرق المتوسط.

4. القرن الأفريقي:

تمثل منطقة القرن الأفريقي أهمية استراتيجية كبيرة لمصر، بسبب موقعها الفريد على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وباب المندب، وبالتالي تأثيرها على قناة السويس. كما أنها تمثل أيضاً منطقة جوار جغرافي لإثيوبيا والمنفذ البحري لها، وتعطي إثيوبيا أولوية للتحرك فيها ولديها رؤية للتكامل الاقتصادي مع دولها. هذه الاعتبارات الجيوبولوتيكية تتطلب زيادة الاهتمام المصري بهذه المنطقة وتطوير العلاقات مع جيبوتي وإرتيريا والصومال باستخدام أدوات التعاون المختلفة (الاقتصادية والعسكرية والثقافية... إلخ)، ويمكن أن يمتد هذا التعاون ليشمل شرق أفريقيا وخاصة كينيا.

ثالثاً: شراكات جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

مما لا شك فيه أن هناك إعادة ترتيب لأولويات المتحدة في العالم، وأن هذا الأمر يترتب عليه إعادة تموضع للاهتمام والتواجد الأمريكي في مناطق العالم المختلفة. والواضح أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت تحظى بدرجة أقل من الاهتمام الأمريكي، وذلك للعديد من الأسباب، منها: انخفاض درجة اعتمادها على بترول المنطقة (الولايات المتحدة الآن هي أكبر منتج للبترول في العالم وحجم صادراتها البترولية أكبر من وارداتها)، يضاف لذلك تجربة حرب العراق التي رسخت القناعة بعدم الرغبة في التورط بعمل عسكري بالمنطقة، وكذلك تصاعد الاهتمام الأمريكي بآسيا على حساب الشرق الأوسط إما بسبب الفرص الاقتصادية الأكبر الموجودة به وإما لمواجهة الصعود الصيني.

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة ستظل لها بعض المصالح تسعى للحفاظ عليها، ومنها أمن إسرائيل بالإضافة لتدفق البترول من المنطقة لمصلحة حلفائها (خاصة اليابان وأوروبا)، والحفاظ على سعر معتدل للبترول لارتباط ذلك بمعدلات النمو والكساد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي بالاقتصاد الأمريكي، ومن ثم

فإن الولايات المتحدة بدأت عملية انسحاب تدريجي فيما يتعلق بالارتباط بالمنطقة وممارسة دورها القيادي بالمنطقة (بدأ هذا التوجه في عهد أوباما واستمر في إدارة ترامب)، وارتبط بذلك سعي الولايات المتحدة لبناء شراكات جديدة تملأ الفراغ الذي قد ينتج عن انسحابها حتى لا يملأه أعداؤها أو منافسوها. وفي هذا الإطار لابد من الحفاظ على استمرار العلاقة الاستراتيجية الخاصة مع الولايات المتحدة، وأن تطرح مصر أفكاراً للشراكة مع الولايات المتحدة في المناطق التي يقل ارتباطها بها وما تزال تحظى بقدر من اهتمامها، ويمكن في هذا الإطار السعي لعمل شراكات في المناطق التالية:

1. الخليج العربي:

من خلال زيادة الارتباط البحري بالمنطقة والمشاركة في الجهود الدولية المتعلقة بتأمين الممرات وحركة التجارة العالمية التي تعبر من خلالها.

2. منطقة الساحل والصحراء:

حيث إن هذه المنطقة الاستراتيجية، والتي يمتد جزء منها في جنوب ليبيا أصبحت مأوى للإرهاب، وتفاعلها مع المشهد الليبي يؤثر على الأمن القومي المصري، وبالرغم من تواجد قوات عسكرية أمريكية بالمنطقة فإن هناك نيات للانسحاب منها، وهو ما قد يؤدي إلى فراغ بالمنطقة. ومن ثم يمكن أن تصبح هذه المنطقة مجالاً للتحرك المصري من خلال وضع صيغ مشتركة مع دول المنطقة لمكافحة الإرهاب، ودعم التعاون العسكري مع هذه الدول، والتنسيق مع الولايات المتحدة في هذه المجالات. بالإضافة إلى تطوير مجالات التعاون الاقتصادي معها وخاصة تشاد والنيجر، والتنسيق معها بشأن الملف الليبي.

3. شرق أفريقيا:

تحظى منطقة شرق أفريقيا باهتمام أمريكي، وتضم هذه المنطقة بالإضافة لدول القرن الأفريقي السابق الإشارة إليها، دولاً أخرى منها إثيوبيا وكينيا وتنزانيا، وتشهد هذه المنطقة حالة من عدم الاستقرار وتصاعد التهديدات الإرهابية، وتعمل فيها القوات الأمريكية في أفريقيا المعروفة بـ «أفريكوم». ويمكن أن تكون هذه المنطقة، التي لها أيضاً أهمية استراتيجية بالنسبة لمصر، مساحة للتعاون مع الولايات المتحدة في جهود مكافحة الإرهاب وحفظ السلام، بالإضافة لفتح آفاق أرحب للتعاون الاقتصادي مع دول شرق أفريقيا.

4. آسيا الوسطى:

تضم هذه المنطقة عددًا من الدول، منها كازخستان، وطاجكستان، وتركمنستان، وأوزبكستان، وهي دول كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي السابق، وأصبحت الآن ساحة للتنافس بين عدد من الدول، منها روسيا وتركيا والولايات المتحدة، وتواجه هذه المنطقة عددًا من التهديدات المتعلقة بالإرهاب وعدم الاستقرار. والواقع أن أوضاع هذه المنطقة تتيح فرصة لزيادة الدور المصري بها، سواء في مجالات مكافحة الإرهاب، أو التعاون الاقتصادي، كما يمكن لمصر استخدام قوتها الناعمة في هذه المنطقة بشكل أكبر من خلال الأزهر والمؤسسات التعليمية المختلفة، ومن خلال توثيق الصلة مع الأغلبية المسلمة في هذه البلدان.

رابعًا: الدبلوماسية التجارية:

يمكن للتحرك الخارجي أن يخدم قضايا التنمية الداخلية بشكل أكبر، ويمكن أن تستهدف أولوية التحرك هنا زيادة الصادرات من خلال عقد اتفاقيات للتجارة الحرة بشكل ثنائي أو مع كتلتا اقتصادية، وفي هذا الإطار يمكن استئناف النقاش مع الولايات المتحدة الأمريكية سواء بشأن توسيع المناطق الخاضعة لاتفاق الكويز (المناطق الصناعية المؤهلة)، أو بدء تفاوض بشأن اتفاق شامل للتجارة الحرة بين البلدين على نموذج الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، وشبيه للاتفاق الذي عقده الولايات المتحدة مع المغرب والأردن، ويمكن أيضًا التفاوض لتوقيع اتفاقات تجارة حرة مع الاقتصادات الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

ملاحظات ختامية:

1. إن التركيز على المسارات السابقة للحركة لا يعني إهمال المسارات التقليدية المتعلقة بتنمية العلاقات مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، وكذلك الاهتمام بالدوائر التقليدية مثل دائرة حوض النيل، والدائرة الأفريقية على عمومها، والدائرة العربية، ولكن المقترح هو دوائر وأولويات وأدوات جديدة للحركة.
2. إن مسارات الحركة المقترحة يجب أن تأخذ في الاعتبار طبيعة النظام الدولي الجديد، وخاصة تبني الولايات المتحدة لنهج «عودة التنافس بين القوى الكبرى» واعتبارها الصين وروسيا دولتين منافستين، ومن ثم فإن التحرك المصري تجاه هذه القوى الكبرى يجب أن يتم بنهج متوازن.
3. إن مسارات الحركة المقترحة تتطلب أيضًا إعادة هيكلة وتطوير لعدد من المؤسسات، ومنها وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، وكذلك توحيد الرؤى، وتنسيق الأدوار بين المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية والأمن القومي.



دراسات

العقيدة النووية

التحولات الاستراتيجية والهيكلية

دراسات

أحمد عليبة

رئيس وحدة التسليح بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بشكل عام، يعكس «الموقف النووي» العالمي في المرحلة الحالية خطين متناقضين، خطًا كاشفًا عن تحديث مستمر بشكل دوري للعقيدة النووية، وبالتالي يتوافر الحد الأدنى من الوضوح بشأن مدونة «السلوك والضوابط» النووية التي تشكل لب العقيدة النووية، وعلى الرغم من ذلك يقف العالم حاليًا في دائرة «الللايقين»، فعلى الجانب الآخر، هناك لحظة مركبة وشديدة الحساسية النووية في النظام الدولي، في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية، والتي تنخرط فيها بشكل مباشر أو غير مباشر القوى النووية العظمى في العالم، بالإضافة إلى قوة الدفع الهائلة للتحديث النووي على خلفية التقدم التكنولوجي وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ونظريات العلوم الحديثة كنظرية «الكوانتم» في المجال النووي.

أولاً: عوامل التغيير

تشكل نقطة الالتقاء ما بين حالة «الللايقين» من جهة، وتحديث البنية النووية وبالتبعية تحديث القدرات العسكرية ذات الصلة على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي من جهة أخرى، لحظة اضطراب في العالم. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد التمييز بين لحظتي «الاضطراب» و«الفوضى» كمقاربة هامة فيما يتعلق بالموقف النووي، فعلى سبيل المثال، حينما انهار الاتحاد السوفيتي، كانت هناك خشية من حدوث حالة من الفوضى النووية في ظل لحظة الاضطراب في النظام الدولي، بوقوع الأسلحة النووية

السوفيتية في يد قوى دولية أو إقليمية وحتى تنظيمات الإرهاب الدولي التي لا يتعرف كيف كان من الممكن أن تتعامل مع هذه الأسلحة، إلا أن طريقة إخراج سقوط الاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى ضوابط قواعد القانون الدولي في ظل الترتيبات الأمريكية السوفيتية (المعاهدات والاتفاقيات) التي حولت الإرث النووي للاتحاد السوفيتي إلى روسيا، حالت بدورها دون الوصول إلى لحظة أو حالة الفوضى النووية.

كنقطة جوهريّة أخرى، فيما تعلق بالعقيدة النووية، غالبًا ما يشار إلى سياسية «الغموض النووي» فيما يتعلق بالموقف من عدد الرؤوس النووية، والتكنولوجيا النووية، ومبدأ الاستخدام، في واقع الأمر، رغم استمرار تبني بعض القوى الدولية لسياسة الغموض النووي، لكن غالبًا ما اتبعت هذه السياسة في مرحلة ما قبل الحيّزة النووية بشكل رئيسي، وهي مرحلة لم تُعد ممكنة إلى حد كبير، فحتى إجراء قوى إقليمية مثل الهند وباكستان للتجارب النووية، كانت نظم الإنذار المبكر لا تزال محدودة الفاعلية، وكان الأمر يعتمد إلى حد كبير على التقديرات الاستراتيجية وتقارير المعلومات الخاصة بأجهزة استخبارات القوى العظمى في التعرف على التجارب النووية التي تجريها الدول، أو مدى التقدم في برامج الصواريخ، لقياس مستوى القدرات، لكن في الوقت الراهن لم تُعد هناك تحديات كبيرة في معرفة ما يجري سواء بالنسبة لأنظمة الإنذار المبكر، أو الدور الذي تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

من المتصور أن هندسة توازنات القوى النووية حملت ميزة فريدة للحد من المخاوف النووية والوصول إلى لحظة «الفوضى»، وذلك في ضوء ثلاثة أبعاد رئيسية، أولها: الفارق الشاسع في القدرات النووية، فالقوى العظمى النووية في العالم هي الولايات المتحدة وروسيا، بينما القوى الأخرى الحائزة للقدرات النووية تدور في فلك هامش كمي إذا ما قورنت بهما، وهو ما أهّل هاتين القوتين إلى التخلص من ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية، من أكثر من 70 ألف رأس نووي إلى أقل من 15 ألف رأس نووي في مرحلة الحرب الباردة. على الجانب الآخر، بالنظر إلى خريطة التوازنات النووية أيضًا يمكن تصور أن القوتين الأوربيتين (فرنسا وبريطانيا) تدور عقيدتهما النووية في فلك السياسة الأمريكية كأعضاء في حلف شمال الأطلسي «الناتو»، بينما على الضفة الأخرى فيما يتعلق بالقوى الآسيوية فإن مثلث الرعب النووي (الصين والهند وباكستان) خلق توازنات أكثر تعقيدًا.

في سياق ما يتعلق بهندسة التوازنات، تعكس الصورة نوعًا من السيطرة على ميزان الرعب النووي، فمستوى التقارب بين القوى العظمى النووية سمح بتقليص القدرات النووية، بل ساهم في عدم اندلاع حرب نووية بإمكانها تدمير العالم بأسره، لكن هناك أكثر من نقطة هامة في هذا السياق، ومنها على سبيل المثال:

1. التخارج ونظرية الراكب المجاني

وهي تتعلق بحالتي الصين وروسيا؛ حيث كانت الصين هي الراكب المجاني للحصول على القدرات النووية، فالبرنامج النووي الصيني اعتمد في بداية الأمر إلى حد كبير على الدعم السوفيتي في كل شيء، من الخبرة الفنية إلى البنية النووية.. إلخ، لكن بعد فترة خرجت الصين من العباءة السوفيتية، واعتبرت أن تلك السياسة كانت خاطئة كونها كانت ستقود في الأخير إلى «مشروع الفائض النووي السوفيتي». بناءً على ذلك، بدأت الصين في بناء أسلحة نووية بشكل مستقل لسببين، أولهما أن الصينيين اعتقدوا أن تحالفهم مع الاتحاد السوفيتي لم يوفر الأمن الكافي. وثانيهما: كانت معاهدة التحالف الصينية السوفيتية المُوقعة في

عام 1950 محاولة صينية بشكل أساسي لحماية نفسها من التهديد الذي تشكله القوة العظمى الأخرى، وتحديدًا الولايات المتحدة، لكن كانت النتيجة هي اندلاع الحرب الكورية وأزمة تايوان عامي 1954 و1958، ما جعل الصينيين يدركون خطأ هذا النهج.

لا يختلف الأمر كثيرًا في حالة إيران، التي تتبع نهجًا أقرب إلى نهج كوريا الشمالية، من حيث سياسة الغموض العامة، وإجراء التجارب الصاروخية، مع الوضع في الاعتبار الفارق الزمني والتكنولوجي في الحالتين،

2. الخلل في هندسة التوازنات النووية

ما قد يشكل نقطة الخلل في هندسة توازنات القوى لا يزال تحت السيطرة ولو في حده الأدنى حتى الآن، وتحديدًا عندما يشار إلى كل من كوريا الشمالية وإيران، كلاهما ينتهجان سياسة «الغموض» فيما يتعلق بالقدرات، مع دور محدود، أو سياسة شفافية معدومة في التعاطي مع الوكالة الدولية، وانعدام ثقة أيضًا فيما يتعلق بمسألة العقيدة النووية، بالنظر لطبيعة السياسات الإقليمية والدولية التي تتبعها تلك الأطراف، بالنسبة لكوريا الشمالية تسود المخاوف من احتمالات اندلاع سباقات تسليح نووي، فقد أجرت «بوينج يانج» عدة تجارب صاروخية خلال العام 2022 مع الإعلان عن تدريبات لقواتها النووية جددت المخاوف من استئناف التجارب النووية المتوقفة منذ العام 2017، مع الأخذ في الاعتبار أن التقارير الكورية الجنوبية واليابانية تشير إلى «تجارب تكتيكية»، وهي نقطة إشكالية أخرى فيما يتعلق بالعقيدة النووية. إلى جانب الأخذ في الاعتبار أيضًا أن اليابان يمكنها حيازة قدرات نووية في زمن قياسي.

لا يختلف الأمر كثيرًا في حالة إيران، التي تتبع نهجًا أقرب إلى نهج كوريا الشمالية، من حيث سياسة الغموض العامة، وإجراء التجارب الصاروخية، مع الوضع في الاعتبار الفارق الزمني والتكنولوجي في الحالتين، لكن بالنسبة لإيران فمسألة العقيدة النووية قد تنطوي على جانب إشكالي أكثر تعقيدًا، في ظل نظام سياسي ديني، ما يتطلب النظر إلى احتمالات غير منظورة، فاعتبارات التوازن الإقليمي التي تروج لها إيران أحيانًا في ظل امتلاك إسرائيل أسلحة نووية، تتراجع في ظل تقدم نظرية التهديد الوجودي

للنظام وليس الدولة، في حالة إسرائيل ورغم نهجها لسياسة «الغموض النووي» باستمرار، فإن الاعتبار الأيديولوجي والتهديد الوجودي قائمان.

3. تداعيات انتشار الأسلحة النووية التكتيكية

من زاوية أخرى، فإن نقطة تصاعد الجدل في لحظة الاضطراب الحالية تتعلق بالأسلحة النووية «التكتيكية»، والتي لم تخضع من الناحية العملية لضوابط كافية، كما يمكن القول إن العالم على أعتاب سباق في هذا المجال، ويجادل علماء الذرة، بشأن الاعتداد بفرضية الفارق بين النووي الاستراتيجي والتكتيكي، ويرون أن السلاح النووي في الأخير هو سلاح استراتيجي، بغض النظر عن الجانب التسليحي المتعلق بوسائل الإيصال أو مركبات الانزلاق أو طبيعة التحميل على قاذفات استراتيجية أو صواريخ أو غوصات... إلخ، فالنظرة تتعلق بتداعيات الاستخدام، بل وقبل ذلك «الأمر النووي» الذي لا يفرق بين هذا وذاك، فالعقيدة النووية تتطلب وضوحًا لا يقبل التجزئة.

وفي المقابل، يرى خبراء الاستراتيجية العسكرية أن اعتماد الفارق بين التكتيكي والاستراتيجي لا بد أن يظل قائمًا لإخضاع الأسلحة التكتيكية للضوابط بعد مسار طويل من الضبط بشأن الأسلحة الاستراتيجية، والتي لا يمكن إهدار نتائجها في الحد من أسلحة الدمار الشامل. لكن يواجه هذا الفريق تحدًا آخر، يتمثل في صعوبات أو استحالة الضبط والأمان النووي فيما يتعلق بالأسلحة التكتيكية، ويرون أن الأفضل من الخوض في معترك الوصول إلى مدونة السلوك والضبط، هو إزالة الأسلحة النووية التكتيكية بالأساس، وهي نقطة مثالية في واقع الأمر، في ظل الفرضية السائدة حاليًا وهي أن العالم بصدد سباقات تسليح نووي تكتيكي.

ثانيًا: تحولات مفهوم العقيدة النووية

مبدئيًا، العقيدة النووية هي سياقات وتقاليد أكثر من كونها تعريفًا إصلاحيًا شاملاً، تنطوي هذه السياقات على عوامل عديدة، منها إدارة القدرات النووية من آليات النشر والاستخدام وفقًا للأهداف المرتبطة بمنظور القوى الحائزة للمتطلبات النووية بشكل عام، ثم السياسات الخاصة بعملية الإدارة، من حيث موقف القوى النووية من اتفاقيات الحد من الانتشار والتجارب وإجراءات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، والتي تحدد هيكل القوة لكل الدول الحائزة للأسلحة النووية، والسياسة التوضيحية والدبلوماسية.

ربما تشكل العقيدة في هذا السياق فكرة الاستحقاقات المترتبة على الحيابة بالنظر إلى مدى خطورة هذه الحيابة، وهي نقطة هامة بالنظر إلى أن العديد من الخبراء الاستراتيجيين يرون أنه لا يمكن الاكتفاء بإفراغ العقيدة النووية في أوراق الاستراتيجية والوثائق، بالنظر إلى عامل مهم للغاية يشكل محددًا واختبارًا لمدى المصادقية من عدمها، وهو محركات صنع القرار النووي التي تأخذ في اعتبارها عوامل غير خاضعة عمليًا للقياس أو حتى الضوابط، لا سيما حينما يتعلق الأمر بمنظور القوى لطبيعة التهديدات التي تتطلب

الاستخدام، بالإضافة إلى منظورها لفكرة امتلاك القوة والهيبة التي يفترض أن ترسمها تلك القوة. من الناحية الواقعية، بغض النظر عن مدى الالتزام بمسألة العقيدة النووية، فإن الخبرة النووية التي تشكلت في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، تكشف عن نتيجة جوهريّة، وهي أن الحرب النووية هي حرب لا يمكن كسبها من أي طرف، وهي حرب لا يمكن احتواء تداعياتها بسهولة، وبالتالي كانت فكرة عدم «الانتصار» واضحة بشكل قوي في السياق العام، ومنها تمحور القاسم المشترك للعقيدة النووية لدى مختلف القوى الحائزة للقدرات النووية حول فكرة أو استراتيجية «الردع»، والتي تترجم في مناظير مختلفة لا تخضع لمنظور واحد معتمد بقدر ما يخضع الأمر أيضًا لسياقات صنع منظور «الردع».

في هذا الصدد، يُنسب للولايات المتحدة الفضل في صياغة نموذج المحتوى الاستراتيجي للعقيدة النووية، ولا يمكن التقليل من دور الاتحاد السوفيتي من الناحية العملية في الاستجابة إلى حد كبير من هذه الصياغات، حيث قدمت الولايات المتحدة صيغة «المراجعة النووية الدورية» NBR، لتقييم الموقف النووي، وطرح الأسلحة الاستراتيجية لمعالجة حالات الغموض، والمخاوف من الانفلات والخروج عن السيطرة؛ فعلى الرغم من الدور الأمريكي الهام في صياغة استراتيجية العقيدة النووية، والمراجعات، ففي الوقت ذاته، وبعد نصف قرن من الإجراءات النوعية والعملية التي اتخذت للحد من الانتشار، لا يمكن تجاهل أن المبادرة الأولى للترجع عن هذا المسار كانت أمريكية أيضًا، عندما انسحبت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش من معاهدة الصواريخ الباليستية مع روسيا عام 2002، قبل العودة إليها مرة أخرى عام 2010. لكن بعد العودة أصبح هناك منظور آخر مختلف بشكل عام، يعكس في الكثير من جوانبه قصورًا فيما يتعلق بالعقيدة النووية، لأسباب أخرى، فقد كان منظور العقيدة يتعلق بالحد من الانتشار والتسلح، فيما لم يُعد من الممكن اختزال الأمر في هذا المحور فقط.

لكن قبل التعرض لنقطة الخلل، في المعالجة، تجدر الإشارة إلى أن خريطة القوى النووية، على نحو ما سلفت الإشارة إليه فيما يتعلق بمسألة الهندسة النووية، حيث تنقسم الدول الحائزة للقدرات النووية إلى القوى الرئيسية الخمسة المعترف بها (5p)، وهي (روسيا والولايات المتحدة والصين وفرنسا وبريطانيا)، ولعبت هذه الدول دورًا مهمًا في صياغة القواعد الاستراتيجية للعقيدة النووية بشكل عام، مع الوضع في الاعتبار أن تلك القواعد تظل أكثر وضوحًا في حالة روسيا والولايات المتحدة (القوتان العظيمتان النوويان) عن القوى الأخرى المعترف بها (فرنسا وبريطانيا والصين) التي تمتلك عقائد نووية مستقلة. في حين أن هذا الوضع لا يشمل القوى النووية التي دخلت النادي النووي بدون اعتراف دولي أو قانوني (إسرائيل، وكوريا الشمالية، والهند، وباكستان). ومع ذلك فإن هناك معطيات ما يمكن أن تشكل تصورًا حول منظور العقيدة النووية المستقلة لدى كل من هذه الأطراف، وإن لم تكن ناضجة بالقدر الكافي مقابل النظراء الرئيسيين (5p). ومن جهة أخرى ظهرت كتلة جديدة ذات صلة، وهي كتلة (حلفاء الرعاة النوويين)، أي القوى التي

لا تحوز قدرات نووية، لكنهم حلفاء لقوى نووية، ولديهم القدرة على إنتاج السلاح النووي. يمكن في هذا السياق النظر على سبيل المثال إلى وجود قدرات نووية أمريكية في بعض الدول الأوروبية التي لا تمتلك أسلحة نووية، مثل ألمانيا وإيطاليا وتركيا، بالإضافة إلى اليابان التي تتمتع بالمظلة الأمريكية في مقابل كوريا الشمالية، وربما الصين إلى حد ما. وبخلاف هذه الدول، هناك كتلة أكبر لديها موقف من الأسلحة النووية بشكل عام، بالنظر إلى تداعياتها التدميرية على البشرية والبنية، وتبلور هذا الاتجاه في توقيع عشرات الدول على اتفاقية حظر الأسلحة النووية (TPNW).

يعكس هذا الوضع نقاط اختلال عديدة، تتعلق بخريطة التوازنات، بالإضافة إلى التحديات المعاصرة التي تشكل ثغرات في العقيدة النووية، وهو ما يمكن التطرق إليه في السياق التالي:

1. سياسية الغموض الاستراتيجي

يتعلق هذا المنظور بسباقات التسلح، وطبيعة العلاقات بين القوى النووية حينما يتعلق الأمر بسياسات العداء، كما في حالة الهند وباكستان، بشكل عام، وفي ظل حالة الخصومة والعداء بين القوى الغربية وروسيا في ظل الحرب الروسية الأوكرانية؛ حيث تعتبر الدول أن القوة النووية تمثل الخط الأحمر لسقف العداء، ومع ذلك يمكن الإبقاء على الترتيبات المقررة من المعاهدات والاتفاقيات، لكن الأمر لا يخلو من سياسة الخداع، واللجوء إلى البدائل والخيارات الخاصة بالتحايل على تلك الضوابط. بصيغة أخرى لا يشترط أن الغموض في هذا الصدد يتعلق بالقدرات النووية، بقدر ما يتعلق بدوافع وسياسات الاستخدام والبدائل في ظل مقاربة «الردع»، ولهذا السياق تأثيره الحالي على سياسات الحد ونزع الأسلحة النووية التي لا يعتقد أنها في طريقها للتفعيل على نحو ما كان قائماً في السابق، بل على العكس يتصور زيادة مستوى الترسانات النووية في العالم.

2. تراجع مبدأ «الضربة الأولى»

عملياً، وفيما يتعلق بالاستخدام بدافع الردع، تتنامى الشكوك حول الموقف من مبدأ «الضربة الأولى» (NFU)، لا سيما من جانب روسيا على سبيل المثال منذ فترة طويلة، تلوح إلى التخلي عن المبدأ الذي كان مقرراً في عهد الاتحاد السوفيتي، فيما يُظهر الخطاب السياسي والوثائق الروسية أن المحدد هو طبيعة التهديد، الذي ينطوي على الخطر الوجودي للدولة، في حين أن مفهوم التهديد الوجودي محل نظر جديد بعد ضم روسيا أراضي من أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن منظور هيكل القوة النووية يرتبط بمسألة الضربة الأولى، وفقاً للعقيدة النووية الروسية المحدثة، يعتقد أن استخدام القوة النووية هو جزء من المهام القتالية لهيكل القوة العسكرية، وأن عامل الاستخدام يتعلق بمدى القدرة على كسب المعركة العسكرية، وهو مؤشر شديد الخطورة؛ حيث يضع ضمن احتمالات الحرب الروسية الأوكرانية حق الاستخدام النووي. وهي نقطة أكثر تطوراً إذا ما قورنت بمنظور «التهديد الوجودي».

3. مستقبل اتفاقية الحد من التسليح (INF)

الخاصة بالحد من الصواريخ متوسطة المدى التي أبرمت عام 1978 وشكلت مبادرة متميزة في إطار السياسات السوفيتية الأمريكية، والتي كانت تمثل مؤشراً رئيسياً في العقيدة من ناحية هيكل القوة العسكرية، ويتعلق مستقبلها بالشكوك في الفاعلية بالنظر لأكثر من عامل؛ فعلى سبيل المثال، لم تضم الاتفاقية دولاً حائزة للقدرات النووية بخلاف الدولتين الموقعيتين على الاتفاقية، وهي نقطة أثارها إدارة الرئيس دونالد ترامب؛ حيث كان لدى الإدارة الرغبة على الأقل في انضمام الصين عند التجديد عام 2017، كما أثار روسيا مسألة الفاعلية بامتلاك قوى إقليمية لقدرات صاروخية لم تكن متاحة من قبل، عندما وقع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة المعاهدة، وهي قوى ليست عظمى أو كبرى، وإنما قوى إقليمية.

4. التهديد النشط

أو إيقاف القوى النووية الأخرى، في ظل الموقف النووي الحالي، بالنظر إلى نظرة القوى النووية لتفاعلات الموقف الروسي الغربي، أو بمنظور آخر الارتدادات الجيوسياسية للتفاعلات التي شكلتها الحرب الروسية الأوكرانية فيما يتعلق بالقدرات النووية على القوى الأخرى، كما هو الحال بالنسبة لموقف كوريا الجنوبية كما سلفت الإشارة في ظل تنامي شعار «الأسلحة التكتيكية» المتصاعد بشكل عام، من جهة، وهو ما يرتبط من جهة أخرى بطفرة التحديث النووي، في ظل الطفرات التكنولوجية المتسارعة من جهة أخرى، بالإضافة إلى دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة القدرات النووية وتشغيل المنصات المختلفة للإطلاق، هناك على التوازي مخاوف من تطوير هجمات إلكترونية تلعب دوراً في تحريك هذه المنصات نووياً، ما يُخرج عملية القيادة النووية عن السيطرة.

ثالثاً: تغير الموقف النووي للقوى النووية الرئيسية

يعكس الموقف النووي الحالي سياسات حادة نوعاً ما، لا يمكن القول إنها خارج سياق العقيدة النووية، فالعقيدة النووية لا تعني عدم الاستخدام أو منع اللجوء إلى القوة النووية، لكنها ربما تلمح إلى طبيعة دوافع وضوابط الاستخدامات، من هذا المنطلق يمكن تصور أن العقيدة النووية لدى بعض القوى تنطوي على جانب ما من التطرف في السلوك، لكن لحظة الخطر هي سياق اللحظة الحالية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، واتجاهات الصياغة الاستراتيجية لمختلف الأطراف ذات الصلة بالحرب في اعتمادها لمفهوم «الردع»، والتطورات التقنية للقدرات النووية بشكل عام، وهو ما يمكن تناوله في السياق التالي:

5. تطورات الحالة الروسية

على الرغم من أن روسيا ورثت القدرات النووية الرئيسية عن الاتحاد السوفيتي، فإنها لم تُبق على العقيدة النووية السوفيتية، وقامت بتغيير هذه العقيدة وتطويرها باستمرار منذ عام 1993، لتلبي متطلبات روسيا ما

بعد الحرب الباردة، بدأت هذه السياسة تتضح في استراتيجية الأمن القومي الروسي؛ حيث تخلت موسكو عن سياسة عدم الاستخدام الأول، مع إظهار الحاجة إلى سياسة الاعتماد على القوة النووية، ورسخت عام 1997 مفهوم التهديد الوجودي للجوء للقوة النووية وتبرير حق الاستخدام، ومنذ عام 2000 بدأت موسكو في الإعلان بوضوح عن طبيعة الاستخدامات وطبيعة الانتشار وتنمية القدرات المكافئة لتطبيقات هذا الواقع لتشمل حلفاءها أيضًا، وليس فقط مجرد التهديد الوجودي للدولة الروسية؛ حيث أوضحت أن حق الاستخدام قد يكون ردًا على استخدام أسلحة تقليدية (غير نووية) على دول الاتحاد الروسي.

بعد تسع سنوات، وتحديدًا في منتصف عام 2009، ألمح نيكولاي باتروشييف رئيس مجلس الأمن الروسي إلى أن روسيا سيكون لديها خيار شن «ضربة نووية استباقية» ضد معتمد «باستخدام الأسلحة التقليدية في حرب شاملة أو إقليمية أو حتى محلية». رغم أن هذه الإشارات لم يتم تضمينها للعقيدة الروسية التي نُشرت عام 2010، لكن لم يتم تجاهل تلك التلميحات، بل أعادت روسيا الاعتبار لها مع ضم «القرم» عام 2014، ثم جاءت صيغة عام 2020 لتكون الأكثر وضوحًا في هذا الصدد؛ حيث حددت التهديدات والظروف التي قد تؤدي إلى استخدام روسيا للأسلحة النووية. وتضمنت الوثيقة أن روسيا «تعتبر الأسلحة النووية وسيلة حصرية للردع»، باعتبارها وسيلة دفاعية بطبيعتها، ومن ثم يتعين الحفاظ على إمكانات القوات النووية عند المستوى الكافي للردع النووي لضمان حماية السيادة الوطنية وسلامة أراضي الدولة، وردع أي خصم محتمل من العدوان على الاتحاد الروسي أو حلفائه.

كذلك سردت الوثيقة عددًا من التهديدات التي قد تواجهها روسيا، والظروف التي قد تفكر في ظلها في استخدام الأسلحة النووية. منها على سبيل المثال أن روسيا يمكن أن ترد بأسلحة نووية عندما تتلقى «بيانات موثوقة بشأن إطلاق صواريخ بالستية تهاجم أراضي الاتحاد الروسي أو حلفائه»، و«ردًا على استخدام الأسلحة النووية أو أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل من قبل خصم ضد الاتحاد الروسي و/أو حلفائه»، كما يمكنها الرد بالأسلحة النووية بعد «هجوم من قبل الخصم على المواقع الحكومية أو العسكرية الحساسة للاتحاد الروسي، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تقويض إجراءات رد القوات النووية» و«العدوان على الاتحاد الروسي باستخدام الأسلحة التقليدية عندما وجود الدولة في خطر».

وعلى الأرجح تبدو الاستراتيجية الروسية باتجاه التحلل من الالتزامات الخاصة بترتيبات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، مع عملية تحديث القوة النووية بنويًا وهيكلية. ومن اللافت أن هذه العملية بدأت بشكل لافت؛ حيث بدأت مظاهرها في الشرق الروسي، مع تغيير بنية وهيكل القوة باستبدال القدرات والبنية في 12 موقعًا تنتشر فيها الألوية العسكرية الصاروخية؛ حيث حلت منظومات إسكندر إم، محل منظومات توشكا (SS-21)، وهي منظومات يمكنها الاستخدام المزدوج للصواريخ التقليدية والصواريخ النووية. ومن الناحية الجيوسياسية، أثارت عملية الانتشار

مخاوف أطراف مقربة من روسيا، لا سيما الصين ثم الهند وباكستان، لكن قامت موسكو بتبديد هذه المخاوف عندما أشركت الصين في مناورات فوستوك 2018، كما انضمت القوى الأخرى لاحقاً كمراقبين ومشاركين، في رسالة طمأنة روسية، لكن بالتدريج تم تصور المغزى الاستراتيجي على أنه نوع من المناورة الروسية لتطوير هذه القوة على الخط الخلفي بعيداً عن حدود الناتو، بينما الحلف هو المستهدف من هذه الرسالة مع التقدم في سياسة الباب المفتوح لضم أعضاء جدد إلى الحلف، وتعزيز بنية الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية.

مع تنامي هذا التوجه وتراجع مبدأ الالتزام بالضربة الأولى، أظهرت العقيدة الروسية مبدأ «التصعيد من أجل خفض التصعيد»، بمعنى اختبار الخصم بضربة نووية «محدودة» أو «تكتيكية» كنوع من الردع لإظهار القوة للخصم، على اعتبار أن هناك تقليداً متبعاً من القوى العظمى بأنه لا يجب اللجوء إلى القوة النووية في الحروب الإقليمية. وبما أن الحرب الروسية في أوكرانيا لا تزال في طورها الإقليمي، ولم تخرج إلى اعتبارها حرباً عالمية، فتم الانتقال إلى هذه الصيغة «الخيار النووي منخفض القوة». هذا المبدأ عكس رد الفعل من جانب الناتو لاتخاذ سياسات «الردع المضاد» التي ظهرت في سياق استراتيجية الحلف التي تم اعتمادها في مؤتمر (مدريد 2022)، والتي أكدت على الحاجة للإبقاء على الردع في إطار حق اللجوء للضربة الثانية. ومع ذلك لا تزال هناك نقاشات واضحة، لا سيما في الولايات المتحدة، لبورة آليات تحييد الضربة الأولى، باستخدام الأسلحة الاستراتيجية غير النووية كنوع من الردع، مع الأخذ في الاعتبار عدم التراجع عن مسار تطوير البنية، لا سيما ما يتعلق بالأسلحة التكتيكية.

6. موقف الناتو

على الرغم من أن سياسات الناتو تعكس انطباعاً بكونها رد فعل على التطور الاستراتيجي للموقف الروسي، فلا يمكن استبعاد المنظور العكسي، بمعنى أن سياسات الناتو تشكل دافعاً لدى روسيا لكنها لا تسعى إلى أن تظهر في سياق سياسة تبادلية لردود الفعل، وهي النقطة التي تُظهر لماذا يتبادل الطرفان الاتهامات فيما يتعلق بالدوافع الخاصة بالحرب الروسية الأوكرانية. البعد الآخر هو أن مراجعة سياسة الناتو تكشف عن مدى هيمنة الولايات المتحدة على هذه السياسة، على سبيل المثال فإن صيغة (مدريد 2022) هي صيغة مستنسخة من الاستراتيجية الأمريكية الواضحة في وثائق الاستراتيجية الدورية للسياسة الخارجية التي تصدرها الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى الاستراتيجية الدفاعية التي يصدرها البنتاغون أيضاً بشكل دوري.

بخلاف إشكالية الفعل ورد الفعل، فإن هناك قواسم مشتركة بين الطرفين، فيما يتعلق بالعقيدة النووية، من عدة نقاط استراتيجية: إذ إن مقارنة موسكو للتهديد الوجودي، يقابلها المبدأ الدفاعي الأساسي للناتو، المتمثل في المادة الخامسة من ميثاق الحلف والخاص بالدفاع عن الدول الأعضاء، العامل الآخر

المتعلق بتحديث الاستراتيجيات، وهو ما يمكن إدراجه في العقيدة النووية على المستوى الفني، ويتعلق بتوسيع الجوانب الفنية لتشمل تلك التحديثات التقدم التكنولوجي إلى جانب الفضاءات المختلفة، في الجو والفضاء، بالإضافة إلى التحديثات الخاصة بالبنية النووية تحت سطح البحر، وهو ما أشارت إليه استراتيجية مدريد بـ «التكاملية».

وتعد هذه الصيغة أكثر تطوراً على المستوى الاستراتيجي والهيكلية عن صيغة «شيكاغو 2012»، قبل 10 سنوات كانت عملية وضع الردع والدفاع للحلف DDPR تركز على أن الهدف الأساسي للقوات النووية للحلف هو الردع الفاعل من خلال جهاز أو مجموعة التخطيط النووي للحلف، فيما أقرت صيغة مدريد تطوراً لافتاً يتعلق بفكرة «العقيدة النووية الجماعية»، على اعتبار أن الحلف في حد ذاته هو صيغة تحالف جماعية، بدت هذه الصيغة أكثر وضوحاً بالإشارة في المفهوم الاستراتيجي لصيغة مدريد إلى «تقاسم الأعباء النووية»، وأن الحلف هو «حلف نووي» بغض النظر عن أن هناك قوى تمتلك تلك القدرات، وقوى أخرى تتمتع بمظلة القدرات النووية، وعلى الأرجح لدى روسيا منظور مماثل وإن لم يكن مفعلاً، ظهر على سبيل المثال حينما طلبت بيلاروسيا إعادة نشر الأسلحة النووية الروسية على أراضيها.

7. الاستجابة الأمريكية

لم تصل العلاقات الروسية الأمريكية إلى نقطة اللا عودة، لكن أقرب السيناريوهات الواقعية تتوقع احتمالات الوصول إليها، في ظل تراجع الثقة وتنامي العداء المتبادل بين الطرفين، الذي عززته الحرب الروسية في أوكرانيا. ومع استمرار الحرب من جهة، وقيام الولايات المتحدة بتنمية الأصول العسكرية في شرق أوروبا من جهة أخرى، فتسرع هذه المعادلة من الوصول إلى نقطة اللا عودة، مع الأخذ في الاعتبار أن التجديد النهائي لمعاهدة (NEW STSRT) عام 2026، فينتوقع إن لم تحدث متغيرات جذرية لإعادة الطرفين إلى طاولة التفاوض، فسيكون العالم في سياق حقبة مختلفة تماماً فيما يتعلق بالأمن الدولي عموماً. صحيح أن الاتفاقية عُلقت في عهد إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، ورغم ذلك ظلت الأوضاع مستقرة نوعاً ما، لكن لم تكن هناك حالة عداء وصلت إلى حد انفجار فائض هذا العداء في ساحات الحروب على نحو ما تشهده اللحظة الحالية.

ثمة زاوية استراتيجية أخرى تفسر النهج الروسي الأمريكي، الحالي؛ لإعادة تقييم الاستراتيجية والعقيدة والقدرات التي كانت سائدة خلال فترة الاتحاد السوفيتي، تكشف عن الدوافع الفعلية لنهج الاتحاد السوفيتي الخاص بعدم توجيه الضربة النووية الأولى، فالاتحاد السوفيتي كان يرى أن وجود الأسلحة النووية كان مفيداً لردع الغرب، وأنه يمكن هزيمته في حال شن حرب عليه، فإن السلاح النووي هو ما سيحقق لها النصر رغم الدمار الهائل، لكن ما حدث هو أن الاتحاد السوفيتي سقط لأسباب أخرى. وفي تقييم حديث لطبيعة العقيدة الروسية في الحقبة السوفيتية، يمكن استكشاف منظور آخر؛ حيث تؤكد

تقديرات أمريكية شبه رسمية أن قدرات الاتحاد السوفيتي لم تكن لتسمح بتوجيه الضربة الأولى، لذا اعتمدت هذا المبدأ. بل فيما بعد، ومع تآكل القدرات السوفيتية، أصبحت الضربة الثانية هي الأخرى محل شك، وبالتالي فقدت صيغة التدمير المتبادل (MAD). في الوقت الراهن لم تُعد هذه المعادلة قائمة، بالنسبة لروسيا فإنها تمتلك قدرات مختلفة، واستراتيجية وعقيدة مختلفتين.

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن اللحظة الحالية لا تنسجم مع سياسة الحرب الباردة، وربما تعتبر أن موسكو لديها رغبة انتقامية وفقاً لعقيدة «بوتين» في الانتقام لما جرى لروسيا في لحظة الانهيار، فغالباً ما يؤكد على أن انهيار الاتحاد السوفيتي هو خطأ تاريخي، ومن ثم يعيد الاعتبار لدور القوة النووية في العقيدة الروسية مرة أخرى. وبلورث واشنطن حدود اللجوء للقوة النووية الروسية، باعتبارها أداة القوة لتغير الخريطة الأوروبية بهدف فرض الإرادة الروسية، وفق ما يشير

تؤكد تقديرات أمريكية شبه رسمية أن قدرات الاتحاد السوفيتي لم تكن لتسمح بتوجيه الضربة الأولى، لذا اعتمدت هذا المبدأ. بل فيما بعد، ومع تآكل القدرات السوفيتية، أصبحت الضربة الثانية هي الأخرى محل شك، وبالتالي فقدت صيغة التدمير المتبادل (MAD). في الوقت الراهن لم تُعد هذه المعادلة قائمة، بالنسبة لروسيا فإنها تمتلك قدرات مختلفة، واستراتيجية وعقيدة مختلفتين.

إليه تقرير مراجعة الوضع النووي (NPR) عام 2018. وعلى الرغم من ذلك، أبطأت سياسات إدارة ترامب من مسار التصعيد مع الجانب الروسي، رغم وجود ذكر لمصطلح «التهديد الروسي» في الوثائق الصادرة عن الخارجية والدفاع، والذي تحول إلى مصطلح «العداء» بشكل أكثر وضوحاً في عهد إدارة بايدن.

رابعاً: اتجاهات مستقبل العقيدة النووية

تطرح التطورات المتلاحقة على مستوى مفهوم العقيدة النووية وتطبيقاته المختلفة من جانب القوى النووية الرئيسية حول العالم، عدداً من الاتجاهات التي ترسم أبعاد مستقبل العقيدة النووية، والتي تشكلت بوضوح في عدد من الملامح التي تتضمن:

1. **غياب الثوابت في العقيدة النووية:** لا يمكن الارتكان إلى أن هناك ثوابت في العقيدة النووية، مهما كانت تعكس سياسات الأطراف، لكن تظل هناك صعوبة في توضيح العلاقة بين العقيدة والاستراتيجية، تظل المعادلة النووية تطرح السؤال حول اللجوء للاستخدام، في ظل تطوير الاستراتيجيات والهياكل العسكرية، والتحديثات الفارقة في كل منهما، والتي تكشف عن أن المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة لم تحدد من المخاوف العديدة المصاحبة لقرار الاستخدام النووي، وخاصة أن تلك المعاهدات لم تخضع لقواعد القانون الدولي بشكل كامل، فقط من الناحية الإجرائية المتعلقة بميراث المعاهدات وسرياتها، لكن لا يوجد منظور لما بعد الاستخدام.
2. **تجدد منظور الرعب النووي:** مع خوض سباقات الأسلحة النووية التكتيكية، وهنا يتعلق الأمر بأكثر من نقطة مثيرة للاهتمام، منها على سبيل المثال الحدود الجيوسياسية لاندلاع صراع نووي محتمل، فالأمر لا يتعلق بقواعد الاشتباك الرئيسية المتعلقة باندلاع حرب عالمية، وإنما هبطت إلى مستوى الصراعات الإقليمية، وقد ظهرت تجليات هذا المبدأ في إعلان كوريا الشمالية إجراءات تدريبات تكتيكية، وبالتالي هذا المنظور الإقليمي سيغري قوى إقليمية أخرى باعتماد «الخيار النووي منخفض القوة»، وهو مبدأ باتت تعتمده قوى عديدة بعد روسيا، اعتمدت الصين الخيار ذاته رغم تأكيدها على مبدأ «عدم الاستخدام الأول» ونفيها في الوقت ذاته حيافة أسلحة تكتيكية، ومن جانب آخر لن يجد الأمر ذاته من منظور الرعب النووي لإحداث نوع من التغيير بالقوة في النظام الدولي.
3. **مركزية القرار الأمريكي:** في اعتماد مبدأ الردع، وهو ما أكدت عليه صيغة مدريد، على اعتبار أنها تمثل القوة العظمى في الحلف الحائزة للأسلحة، بل إن وثيقة مدريد منحت الولايات المتحدة حق القرار الخاص بالضربة الثانية، مع الوضع في الاعتبار أن هناك حاجة لتسليط الضوء على «الضربة الثانية»، والتي يبدو أنها لن تكون مجرد رد فعل، وإنما ضربة إجهادية كاملة لبنك أهداف واسع النطاق، ولا يعني ذلك الرد النووي العنيف، وإنما قد تكون ضربة مزدوجة الاستخدام للإكراه والتحديد في الوقت ذاته، ويعتقد أن إمكانيات هذه الضربة تستحوذ عليها بشكل رئيسي الولايات المتحدة، التي ركزت عليها الوثيقة في مجال القيادة والسيطرة في أكثر من محور. خلاصة ذلك أنه أصبح هناك منظور فضفاض لعملية الردع من كافة الأطراف.

4. **صعوبات التنبؤ:** تنامي حالة «اللا يقين» فيما يتعلق باندلاع حروب نووية، تتضمن صيغ العقيدة النووية لكافة القوى النووية بلا استثناء، بل أصبح من الدارج في التقديرات الاستراتيجية المفسرة للعقيدة النووية مصطلح «الحرب النووية المحدودة»، ورغم ذلك لا يمكن فهم طبيعة المحدودية في ظل تنامي مؤشر الصراعات، ومخاوف التصادم بين القوى الكبرى والعظمى، إضافة إلى عدم القدرة على إدراك ما إذا كانت «الحرب النووية المحدودة» هي الحرب النووية حصرياً الاستخدام في ساحات الصراع في المستقبل، أم إنها مستوى أول وتمهيدي لاستخدامات أوسع، خاصة في ظل التوسع في تجارب الصواريخ الفرط صوتية hypersonic missiles.
5. **الطبيعة المزوجة لعامل التقدم التكنولوجي:** كما هو شائع فإن استخدام التكنولوجيا هو سلاح ذو حدين، فكما أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي على سبيل المثال تعكس مؤشراً لمستوى التقدم الفني في الاستخدام، والتي ستكون أكثر دقة وقدرة على التدمير، فإن تلك التطبيقات قد تنطوي على ميزة من جانب آخر حال استخدامها بشكل ملائم في أنظمة الإنذار المبكر، وتحييد المخاطر والتهديدات.
6. **القوى الصاعدة والعقيدة النووية:** قطعت الصين شوطاً هائلاً في مجال ضبط التسليح، على الأقل انضمت لخمس اتفاقيات للحد من التسليح، لكن تقف الصين الآن في موقع الريبة من القوى العظمى النووية الأخرى. على سبيل المثال، تعتقد الصين أن اتجاهات الولايات المتحدة وروسيا السابقة للحد من التسليح كانت مجرد شعارات زائفة، لإطلاق سباقات موازية على مستوى الأسلحة التكتيكية، وأن كلاً من روسيا والولايات المتحدة هدفنا إلى الحد من منافسة الصين في مجال القدرات النووية، وهو ما يفسر انضمام الصين لمعاهد الحظر، كما وقعت روسيا اتفاقيات خاصة منها اتفاقيات ترتيبات الانتشار على الحدود المشتركة، ومع ذلك لا يعتقد أن الصين قد بددت شكوكها بالكامل، من جهة، ومن جهة أخرى لا يعتقد أن الصين خارج سباق التسليح، وفقاً للتقديرات الأمريكية فإن الصين تضاعف من قدراتها بشكل غير مسبوق فيما يتعلق بالتسليح الصاروخي والنووي، وإن كانت الصين تكتفي بنفي التقديرات الأمريكية، لكنها في الوقت ذاته تسائر من الناحية الاستراتيجية مناظير الردع لتقدم صيغتها الخاصة، وإن كانت هذه الصيغة غير متوافرة في وثيقة رسمية معلنة.

المراجع

1. Paul Ingram, Discussion Paper: Nuclear Doctrine, Global Enterprise To Strengthen Nonproliferation And Disarmament (NTI), January 2019. https://media.nti.org/documents/Discussion_Paper-Nuclear_Doctrine.pdf
2. Dr. Petr Topychkanov, Russia's nuclear doctrine moves the focus from non-Western threats, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), October 2020 <https://www.sipri.org/commentary/blog/2020/russias-nuclear-doctrine-moves-focus-non-western-threats>
3. NATO's nuclear deterrence policy and forces, North Atlantic Treaty Organization (NATO), July 6, 2022. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_50068.htm
4. Harsh V. Pant And Yogesh Joshi, India's nuclear policy: China, Pakistan and two distinct nuclear trajectories, Observer Research Foundation (ORF), May 11, 2018. <https://www.orfonline.org/expert-speak/indias-nuclear-policy-china-pakistan-and-two-distinct-nuclear-trajectories/>
5. Savita Pande, Chinese Nuclear Doctrine, Strategic Analysis, March 2000. https://ciaotest.cc.columbia.edu/olj/sa/sa_00pas01.html
6. Hans M. Kristensen, The Role of U.S. Nuclear Weapons: New Doctrine Falls Short of Bush Pledge, Arms Control Association, October 2014. <https://www.armscontrol.org/act/2005-09/features/role-us-nuclear-weapons-new-doctrine-falls-short-bush-pledge>
7. Dr. Sidharth Kaushal, James Byrne, Joe Byrne and Gary Somerville India's Nuclear Doctrine: The Agni-P and the Stability-Instability Paradox, Royal United Services Institute for Defence and Security Studies (RUSI), July 8, 2021. <https://rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/indias-nuclear-doctrine-agni-p-and-stability-instability-paradox>
8. Amy F. Woolf, Russia's Nuclear Weapons: Doctrine, Forces, and Modernization, Congressional Research Service, April 21, 2022. <https://sgp.fas.org/crs/nuke/R45861.pdf>

هل توجد نظرية صينية للعلاقات الدولية؟ الإسهامات والتحديات

دراسات

د. هدير طلعت سعيد

متخصصة في الشؤون الصينية

أضحت الصين تثير الارتباك الشديد حال استعمال الوصف المناسب لوضعها العالمي، فهي قوة صاعدة *Rising Power*، قوة ناشئة أو بازغة *Emerging Power*، قوة كبرى *Great / Major Power*، وشبه قوة عظمى *Quasi Super Power*، وقوة إقليمية *Regional Power* (وأحياناً قوة إقليمية ذات تأثير عالمي)، وقوة نامية *Developing Power* (وأحياناً قوة نامية كبرى)، وقوة منافسة *Rival Power*، وقوة مراجعة *Revisionist Power*. وأياً كان الوصف، فهي أحد أهم الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية، نتيجة الإمكانات التي تملكها، والتي تتنوع وتمتد فيما بينها لتشكّل قوة لا يستهان بها، فهي تمتلك قوة بشرية هائلة واقتصاداً متطوراً يسهل من تعاظم دورها في النظام الدولي وقوة عسكرية متنامية، الأمر الذي دفع البعض إلى تسمية القرن 21 بـ «القرن الصيني»، وجعل صعود الصين واندماجها في المجتمع العالمي من أهم الظواهر في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وتزامناً مع هذا الصعود، أولت الصين اهتماماً كبيراً بدراسات العلاقات الدولية من منظور صيني على مدى العقد الماضي. وكانت هناك مناقشات مختلفة بين أكاديمي العلاقات الدولية الصينية حول المساهمة الصينية المرغوبة أو المُنتظرة في نظرية العلاقات الدولية، وخاصة مناقشة إمكانية بناء نظرية

للعلاقات الدولية بخصائص صينية. وتعود الفكرة الأصلية لهذه المناقشات التي دارت بين الباحثين، والتي بدأت في أوائل التسعينيات من خلال العمل المقدم من طرف أشاريا عن العالم الثالث والآسيوي، حيث قاده عمله إلى إدراك النقص الواضح في الملاءمة بين المناطق الخاضعة للدراسة في عمله ونظرية العلاقات الدولية. كما تركت علاقات بوزان المتقطعة مع آسيا انطباقاً بأنه يوجد القليل لأي تطوير أصلي لنظريات العلاقات الدولية في المنطقة -آسيا-. بالإضافة إلى ذلك، أكد عمله التعاوني مع ريتشارد ليتل أن هناك اعتماداً كبيراً لنظرية العلاقات الدولية على التاريخ الغربي على وجه التحديد، وبالاعتماد على علم الاجتماع كإطار للمعرفة العلمية. (1) وبمّ أنها لم ترتق بعد للوصول إلى «النظرية» كما سيتضح لاحقاً، فإنه ينظر إلى نقاشات العلاقات الدولية في الصين لا كأطر منهجية للتحليل، ولكن بدلاً من ذلك كرؤى صينية للعالم، والتي لا تعكس العالم بل تمثله.

وعليه، تتمثل المشكلة البحثية محل الدراسة في «إلى أي مدى نجحت الصين في تطوير رؤية نظرية للعلاقات الدولية؟ وإلى أي مدى يمكن أن تختلف عن النظريات القائمة من حيث الافتراضات والقدرة على تفسير الواقع؟». ويمكن صياغة تلك المشكلة في تساؤل بحثي رئيسي مؤداه: «ما هي أهم ملامح الرؤية الصينية للعلاقات الدولية كإطار نظري؟». وحاولت هذه الدراسة الإجابة عن هذا السؤال من خلال توضيح دوافع التنظير الصيني المتنامي بالتنظير في العلاقات الدولية، ثم من خلال تحديد أهم النظريات المفسرة للرؤية الصينية للعلاقات الدولية، بعد ذلك الإشارة إلى أبرز التحديات التي تواجه تطوير نظرية صينية للعلاقات الدولية. وتنبع أهمية الدراسة من اهتمامها بالتنظير الصيني في العلاقات الدولية، خاصة مع وجود العديد من الإسهامات الفكرية لبعض المفكرين الصينيين التي تستحق منا تضمينها ومناقشتها في المساقات الدراسية في الجامعات العربية.

أولاً: دوافع الاهتمام الصيني المتنامي للتنظير في العلاقات الدولية

يرجع الاهتمام الصيني المتنامي بالتنظير في العلاقات الدولية، إلى عدة أسباب متنوعة، لعل أهمها ما يلي:

1. افتقاد النظريات الغربية السائدة إلى سمة العالمية في التعبير والتحليل لمختلف أنواع ظواهر العلاقات الدولية، فهذه النظريات أسيرة التجربة والبيئة الغربية ومنظوماتها العلمية، والمدخلات الثقافية والحضارية للأخـر غير الغربي في الأدبيات الغربية، أو لدى الغرب، شبه غائبة أو محدودة جداً.
2. التأثير المتزايد للجهات الفاعلة «غير الغربية»، خاصة تلك الموجودة في منطقة شرق آسيا في السياسة الدولية، خاصة مع صعود بعض الفاعلين الآسيويين إلى مكانة القوة العالمية، وتحول القوة من الغرب إلى الشرق، وهو الدافع الذي مكّنهم من المشاركة في إعادة هيكلة النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة، وإلى وضع أنفسهم في مركز إدارة الشؤون الدولية. من المحتمل أن تحاول هذه القوى الصاعدة -ومنها

الصين - تكوين مجموعات خاصة بها من نظريات العلاقات الدولية المعيارية، والمستمدة من تقاليدهم الفلسفية - التاريخية، لتحديد وتشكيل مستقبل النظام العالمي.⁽²⁾ لذلك، فإن صعود بعض القوى كالصين قد يستلزم ظهور «نظرية علاقات دولية صينية» تعكس رؤيتها الخاصة للعالم الخارجي.

3. الاستياء المتزايد من هيمنة نظريات العلاقات الدولية الغربية السائدة، ومحاولة كسر ضيق الأفق الغربي للعلاقات الدولية من خلال تطوير نظريات تلائم مختلف البيئات والخلفيات؛ حيث إن العلاقات الدولية تتميز بالنسبية وعدم الثبات، ولا توجد نظرية واحدة صالحة في جميع الأوقات. وبالتالي تحتاج نظرية العلاقات الدولية إلى الابتعاد عن هذا التحيز الضيق، من خلال دمج وجهات النظر ليس فقط من التاريخ والنظريات السياسية الأخرى، ولكن أيضاً من تاريخ العالم، وأن تكون أكثر انعكاساً للجنوب العالمي.⁽³⁾ وفي هذا السياق، تضمنت معظم الأعمال النظرية حول العلاقات

الدولية الآسيوية نظريات متوسطة المدى، تميل إلى أن تكون قائمة على أساس السياق، وتميل أكثر نحو المنهج الاستقرائي بدلاً من الاستنتاج. ومن أهم الأمثلة على ذلك دراسات الأمن الآسيوي في سلسلة مطبعة جامعة ستانفورد، وكذلك انتشار لسلسلة الكتب المتخصصة حول

العلاقات الدولية الآسيوية من دور النشر الأخرى، بما في ذلك روتليدج (Routledge) (التي لها العديد من البصمات على العلاقات الدولية والأمن في آسيا)، Palgrave Macmillan، و SAGE Publishing، و Columbia University Press، Georgetown University Press، Edward Elgar Publishing.

4. حالة السيولة التي تعكسها حركة المابعديات: ما بعد الحرب الباردة، ما بعد الحداثة، ما بعد الوضعية، سواء على صعيد المنهج أو المضمون. وقد أنتجت الأبحاث حول نظرية العلاقات الدولية الصينية مجموعة متنوعة من الخطابات - بما في ذلك تحليلات ما بعد الوضعية أمثال كتابات أميتاف أشاريا Amitav Acharya وباري بوزان Barry Buzan ووليفر وايفر Waever Ole وبارني تيكنر Arlene B. Tickner، ومساهمات المتخصصين في الدراسات المناطقية وباحثي الصين على سبيل المثال Chan Gerald. بالإضافة إلى مقالات كتبها باحثو العلاقات الدولية الصينيون أمثال تشين يا تشينغ Yaqing Qin، ووانج جيسي Wang Jisi، والتي تتداخل أو تتواصل مع بعضها البعض، كمحاولة لتشكيل رؤى غير «غربية» للعلاقات الدولية، ورفض اعتبار المناطق «غير الغربية» مجرد ساحة لاختبار النظريات الغربية السائدة للعلاقات الدولية.

فشل تنبؤات بعض رؤى النظريات الغربية التي توقعت أن النموذج الصيني محكوم عليه بالفشل، لكنه نجح بما يتجاوز كل التوقعات. وكذلك فشل تنبؤاتها أيضاً القائلة بأن القوى الناشئة ومنها الصين يمكن ضمها ودمجها إلى النظام العالمي القائم الأمريكي الصنع

5. فشل تنبؤات بعض رؤى النظريات الغربية التي توقعت أن النموذج الصيني محكوم عليه بالفشل، لكنه نجح بما يتجاوز كل التوقعات. وكذلك فشل تنبؤاتها أيضًا القائلة بأن القوى الناشئة ومنها الصين يمكن ضمها ودمجها إلى النظام العالمي القائم الأمريكي الصنع. ووفقًا لوجهة النظر هذه، برغم من أن القوى الناشئة قد استفادت كثيرًا من النظام الذي تقوده الولايات المتحدة لدرجة أنه ليس لديها سبب وجيه للسعي إلى استبداله. لكن من ناحية أخرى، تشير مبادرات الصين في تطوير مؤسسات موازية مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، ومشاركة الصين والهند في المنظمات المالية والتنمية التي تنظمها مجموعة بريكس، إلى خيار مشترك يطالب بإصلاح وإعادة توجيه مؤسسات النظام الدولي القائمة وفقًا لرؤية هذه القوى.⁽⁴⁾

6. يرجع التحول النظري في نظرية العلاقات الدولية الغربية السائدة أيضًا إلى دور المجالات الآسيوية التي تركز على العلاقات الدولية، مثل *The Pacific Review* (التي نُشرت من المملكة المتحدة)، ومجلة العلاقات الدولية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ *International Relations of the Asia-Pacific* (ومقرها اليابان، وتم إطلاقها في عام 2000)، والمجلة الصينية الأحدث للسياسة الدولية *The Chinese Journal of International Politics*، (ومقرها جامعة تسينغها، وتم إطلاقها في عام 2006). ومجلة الدراسات الدولية *Journal of International Studies* أقدم مجلة متخصصة في العلاقات الدولية في آسيا؛ التي نُشرت منذ عام 1959، وأظهرت أيضًا اهتمامًا متزايدًا بنظرية العلاقات الدولية، وغيرها من المجالات مثل *Journal of Contemporary China*، *The China Quarterly*.

وتستند الرؤية الصينية للعلاقات الدولية لمنظور فكري حددته إسهامات بعض المفكرين الصينيين المبينة على التفكير والفلسفة الصينية التقليدية، خاصة أفكار كونفوشيوس. تقع تلك الإسهامات ضمن جهود أكبر لتجاوز النظرية الغربية للعلاقات الدولية والابتعاد عن الهيمنة الأنجلو ساكسونية داخل حقل العلاقات الدولية، من خلال إضفاء الطابع المحلي (توطين) على نظرية العلاقات الدولية. ولا يدعي العلماء الصينيون أن ابتكاراتهم النظرية هي بدائل لنظرية العلاقات الدولية الغربية السائدة، لكنها مكملتها بشكل أو بآخر. وثمة اتفاق على أن هناك ما لا يقل عن ثلاث مدارس تتميز بمشاريعها وتركيباتها النظرية بأنها الأكثر تأثيرًا في مجتمع العلاقات الدولية بالصين، وذات قدرة تفسيرية لافتراضات ومرتكزات الرؤية الصينية للعلاقات الدولية. وهي: الواقعية الأخلاقية ليان شيوي تونغ Yan Xuetong، وتصور تشاو تينغ يانغ Zhao Tingyang لنظام تيانشيا، ونظرية تشين يا تشينغ Yaqing Qin العلائقية للسياسة العالمية.

ثانياً: نظرية يان شويو تونغ Yan Xuetong

الواقعية الأخلاقية والقيادة بالقدوة

يقود يان (الذي يُعرّف نفسه على أنه واقعي سياسي) مجموعة من الباحثين والطلاب في جامعة تسينغهاوا، يشار إليها مجتمعة باسم «نهج تسينغهاوا».⁽⁵⁾ وتعتمد النظرية على عدد من الافتراضات، أهمها:

1. القوة السياسية هي مفتاح العلاقات الدولية للدولة، وهي الأهم، وتنتمي أكثر إلى فئة القوة الناعمة غير المادية، ويجب أن يكون لها أساس أخلاقي راسخ أو ما أسماه «وانغداو» (المصطلح يعني حرفياً «الطريق الملكي» ويان يترجمها على أنها «سلطة إنسانية») بدلاً من مجرد اتباع مفهوم السلطة الواقعي السائد في أدبيات العلاقات الدولية⁽⁶⁾. تعتمد نظرية يان إلى حد كبير على مفهوم «السلطة الإنسانية»؛ والذي يُنظر إليه في أفكار Xunzi وغيرها من الأفكار الكونفوشيوسية على أنه أعلى أشكال الحكومة وأكثرها قيمة، وتتفوق على النوعين الآخرين qiang (الاستبداد)، و ba (الهيمنة)، اللذين يكافئان المفهوم الغربي للقوة الصلبة لتقديم فهم مختلف لعمل القوة والقيادة في السياسة العالمية.⁽⁷⁾

ويتعلق الأمر بممارسة تلك الفضائل والأخلاق من أجل قبول الآخرين كقائد عالمي، أو في المصطلح الصيني، Yishen Zuoze (تعني حرفياً القيادة بالقدوة). وبالتالي، فإن الفضائل والأخلاق من الصفات التي يمكن أن تكون متأصلة في سلوك الدولة وقادتها، والتي يمكن أن تؤثر على الآخرين للعمل لصالح الفرد وتصبح مصدرًا للسلطة السياسية. أطلق يان على هذا اسم نموذج «محاكاة المثال»، والذي يختلف اختلافاً جوهرياً عن نموذج الإقناع المعياري الذي اقترحه Kupchan و Ikenberry، والذي يتم تنفيذه عادةً من قبل القوى الغربية. بالنسبة ليان، يؤكد نموذج الإقناع على أن الدولة المهيمنة تقنع الدول الأخرى باتباع المعايير الدولية التي تدعو إليها من خلال قوتها الخطائية (و/أو قوتها الناعمة). من ناحية أخرى، يعتقد أن نموذج محاكاة المثال يختلف بسبب دور الدولة الرائدة كنموذج يحتذى به بدلاً من الإقناع، مما يؤدي بالدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها طواعية دون تدخل مباشر. يضع يان الأخلاق في سياق التقليد الواقعي بالقول إنها ليست مجموعة من القيم التي يجب على الدولة اتباعها، ولكنها بدلاً من ذلك أداة لتنفيذ التفضيلات الاستراتيجية للأمم، والتي من شأنها أن تسمح لهم بتحقيق مصالحهم مع الحصول على الدعم أيضاً من الآخرين، ومن ثم تُعرف نظرية يان بـ «الواقعية الأخلاقية».

2. للقوة المادية مثل القوة العسكرية أهمية أيضاً للحفاظ على نظام دولي مستقر، وكل من القوة المادية والفكر الأخلاقي ضروري، وأحدهما غير كافٍ. وبهذا المنطق يرى يان أن الصين يجب أن تعتمد بشكل أساسي على بنائها العسكري للحفاظ على بيئتها السلمية، وخاصة أن النظام والمعايير الدولية

ليست قادرة بعد على منع نشوب الحرب بشكل فعال، لذا فإن الصين ليس لديها خيار سوى زيادة قدرتها العسكرية للحفاظ على سلامتها.

3. يجادل يان بأن جميع نظريات العلاقات الدولية هي نظريات عالمية وليس لها خصائص وطنية، وبالتالي فإن هدف بناء نظرية صينية في العلاقات الدولية غير قابل للتحقيق.⁽⁸⁾ لكنه من الممكن إثراء نظرية العلاقات الدولية الحالية من خلال دراسة الفكر الصيني التقليدي، وبالتالي، قد يكون الفكر الصيني التقليدي مفيداً في صياغة استراتيجيات للصين الصاعدة. وبالتالي يهدف مشروع يان إلى إنشاء نظرية عالمية تستند إلى خبرة الصين التاريخية وثقافتها وفلسفتها،⁽⁹⁾ كما يفترض أنه إذا كان التنظير من قبل العلماء الصينيين ناجحاً، فإن تسمية «المدرسة الصينية» أو «الخصائص الصينية» ليست ضرورية، لأن النظرية المطورة ستصبح نظرية صالحة عالمياً، وليست نظرية صينية. لهذا السبب، يعتبر مشروعه هو الأكثر طموحاً، بل وأكثر واقعية من اقتراح تشاو Zhao الجريء لإحياء نظام Tianxia الهرمي القديم.

4. يرى يان أن الوصول إلى حالة القوة السياسية مسألة صعبة، وتمر عبر مراحل عديدة من تراكم القوة الشاملة بكل أنواعها، وأنه نتيجة لل صعود الصيني فإن الصين يجب أن تسعى بالتأكيد إلى قيادة العالم. وفي هذا الصدد، يقترح بعض الاستراتيجيات المهمة، ومنها التحالف كاستراتيجية رئيسية لتحقيق الهيمنة، فعندما تشكل دولة قوية كتلة وتقودها، وعندما تكون هذه الكتلة هي الأقوى في النظام الدولي، فإن الدولة الرائدة هي المهيمنة؛ حيث إن تشكيل التحالف هو الاستراتيجية الرئيسية المستخدمة في السياسة الدولية في السعي لتحقيق الهيمنة. وبالتالي، يقترح يان أن الصين يجب أن تغير سياستها الحالية لعدم التحالف، وتشكيل تحالف مع حلفاء محتملين مثل روسيا وباكستان وطاقبكستان وكمبوديا وبنغلاديش وميانمار ولاوس وجمهورية كوريا الشعبية وغيرها.

ثالثاً: تصور تشاو تينغ يانغ Zhao Tingyang لنظام تيانشيا Tianxia

يُعد تشاو تينغ يانغ، الأستاذ في معهد الفلسفة في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، هو أبرز مفكر صيني يناقش رؤية الصين للنظام العالمي من خلال تطبيق نظام تيانشيا - Tianxia؛ حيث يعتبر مشروعه محاولة لخلق كيان شامل للبشرية، أو عالم من الوحدة، أو نسخة صينية من العالمية الليبرالية أو السلام الدائم. تيانشيا هي نظام دولي شرقي يعود تاريخه إلى العصر الإمبراطوري في الصين في عهد أسرة Zhou؛ حيث توافق جميع الدول على طاعة مجموعة من القواعد حول كيفية عمل النظام الدولي في إطار من الانسجام والسلام. وقد ألهمت تلك الفكرة مجموعة من العلماء الصينيين لصياغة خطط طموحة لمستقبل الصين في النظام الدولي.⁽¹⁰⁾ ويقوم التصور لنظام Tianxia خلال فترة Zhou على عدد من الأفكار الأساسية، أهمها:

1. تعتمد حلول المشكلات في السياسة العالمية على نظام عالمي مقبول عالمياً بدلاً من القوة القسرية (الإرادة العامة).
 2. مثل هذا النظام له ما يبرره سياسياً إذا كانت ترتيباته المؤسسية تفيد جميع الشعوب في جميع الدول (المنفعة المشتركة).
 3. العالم بأسره، في أنطولوجيا تيانشيا، هو وحدة التحليل، وليس الدول القومية كما هو في النظام الويستفالي؛ حيث يعمل مثل هذا النظام إذا كان يخلق الانسجام بين جميع الأمم والحضارات، ويجب أن يكون نظاماً - بالمعنى الحقيقي - للعالم، وليس نظاماً للدول.
 4. نظام تيانشيا نظاماً عالمياً يشمل جميع الدول، وعالمياً لجميع الشعوب ولا يوجد تمييز بين «هم» و«نحن». وبالتالي فإن النظام ينتمي إلى جميع الدول على قدم المساواة، وهو مدفوع بالسلام أكثر من نظام ويستفاليا الذي هيمن على النظام العالمي لعدة قرون.
 5. يعد النظام بمثابة شبكة مفتوحة، أو موطن عالمي، تتكون من حكومة عالمية عامة وغيرها من الدول الفرعية. وفي حين أن الأولى مسؤولة بشكل عام عن حفظ النظام، فضلاً عن كونها مسؤولة عن القواعد والقوانين والتحكيم في النزاعات بين الدول الفرعية، تتمتع الأخيرة، بدرجة عالية من الاستقلالية، ومسئولة عن الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداخلية لكل منها.⁽¹¹⁾
- نظام Tianxia عبارة عن عائلة موسعة، ومبدأها التنظيمي هو الروابط الأسرية، لذلك يوفر مثل هذا النظام القائم على مبدأ الروابط الأسرية نظاماً أكثر ملاءمة للقرن الحادي والعشرين من الإمبراطورية أو نظام الهيمنة الذي يعتمد إلى حد كبير على القوة القسرية من أجل تعظيم إمكانيات التعاون العالمي والسلام. يرى تشاو أنه في المجتمع الصيني التقليدي وفي أفكار كونفوشيوس فإن المبادئ المستخدمة داخل الأسرة هي مبادئ قابلة للتطبيق عالمياً، بما في ذلك الدولة والعالم ككل.⁽¹²⁾ يشكل هذا تناقضاً حاداً مع الحجة الواقعية القائلة بأن «المبادئ الأخلاقية العالمية لا يمكن تطبيقها على تصرفات الدول في صياغتها العامة المجردة». ويجادل تشاو، بصفته ناقداً حازماً للفكر الغربي، بأنه نظراً لعدم وجود مؤسسة سياسية عالمية مقبولة عالمياً تحكم مجتمعاً عالمياً متماسكاً، فإن عالم اليوم هو عالم فاشل، وبالتالي فإن محاولات توحيد عديمة الجدوى. ولتحقيق هدف إنشاء نظرية عالمية، يجب فهم السياسة العالمية في إطار «العالمية»، وليس «القومية». وفي هذا السياق، يقارن تشاو المفهوم الصيني لتيانشيا، بمفهوم الأمم المتحدة؛ فبينما يفترض تيانشيا الانسجام، يفترض نموذج الأمم المتحدة التشابه.⁽¹³⁾ ويجادل تشاو من خلال استخدام المعنى الأصلي لتيانشيا، اقتراح ممارسة وطريقة تفكير معقولة لحكم العالم، كما يقترح أن يكون النظام مفتوحاً لأي مرشحين مؤهلين يعرفون أفضل طريقة لتحسين سعادة جميع الشعوب عالمياً. ومع ذلك، يقترح تشاو ضمناً أن الصين يمكن أن تساهم في إنشاء هذه المؤسسة العالمية، منذ أن ظلت «روح تيانشيا» ثابتة في عملية تشكيل الصين اليوم.

مما سبق، يحاول تشاو تقديم نظام تيانشيا على أنه بديل لنظام ويستفاليا، ويرى أنه في حين أن النظام الويستفالي هو نظام فوضوي، محصلته صفر، تهيمن عليه القوة العسكرية، وغير أخلاقي، فإن نظام تيانشيا بديل هرمي ولكنه مستقر، يسوده التناغم والانسجام ومدفوع بالسلام، ويُدار بواسطة سلطة أخلاقية وثقافية وسياسية، والمشاركة فيه طوعية، ومحصلته فوز الجميع.⁽¹⁴⁾

رابعاً: نظرية تشين يا تشينغ Qin Yaqing

النظرية العلائقية في العلاقات الدولية Relationalism Theory

يُعد تشين، الذي يعمل أستاذاً بجامعة الشؤون الخارجية الصينية، من أبرز نقاد النظريات الغربية في العلاقات الدولية المعاصرة، ومن أهم المروجين لبناء مدرسة الصينية للعلاقات الدولية. ويركز تشين في نظريته على دور الأبعاد الثقافية، خصوصاً الصور التي يخرتها المتفاعلون عن بعضهم البعض في تشكيل طبيعة العلاقات الدولية.⁽¹⁵⁾ وتقوم النظرية على عدد من الافتراضات، هي:

1. «العلاقات بين الأفراد وليس الأفراد المنفردين» هي الوحدة الأساسية لتحليل العالم الاجتماعي. فوفقاً لتشين، يركز المجتمع الصيني بشكل كبير على العلاقة، أو guanxi، وهي فكرة متأصلة في الكونفوشيوسية؛ حيث إن كل شيء مرتبط ببعضه البعض وبالسياق الخارجي. وعليه يرى تشين أن العالم مترابط ومتشابك من سلسلة من العلاقات بين الجهات الفاعلة المرتبطة ببعضها البعض وبالبيئة الخارجية. لذلك، على عكس النظرة الغربية الحديثة الموجهة نحو التركيز على الدول القومية والفرد، والتي تشدد على الاستقلالية الليبرالية الفردية، فإن الصينيين يميلون لرؤية العالم وفهمه ضمن سياق علائقي جماعي.⁽¹⁶⁾
2. القوة هي أهم مفهوم في النظرية العلائقية، فمع الاعتراف بأهمية كل من القوة الصلبة والناعمة، فإن هناك ما يسمى بـ«القوة العلائقية Relational power»، والتي تعني أن القوة تأتي من العلاقات، أو ببساطة، العلاقات قوة.

« It means that Power Comes from Relations, or Simply, Relations are Power».

حيث تولد العلاقات القوة وتتدفق القوة من العلاقات. وبالتالي، القوة يمكن اشتقاقها من الدوائر العلائقية لدولة ما بالتركيز على العناصر غير المادية وغير الملموسة مثل الوجه والمكانة، والتي قد لا تنطوي على مكاسب ملموسة، أو قد تنطوي على خسائر فورية، لكنها في حد ذاتها عنصر مهم من عناصر القوة في تعزيز العلاقات على المدى الطويل. (في عام 1960، قدمت الصين مساعدات مادية لبعض الدول الأفريقية على الرغم من أن الصين كانت فقيرة. لم تتوقع الصين حينها أي مكاسب فوري ملموس، لكنها أرادت أن يكتسب سمعة الصديق من خلال التضامن مع دول العالم الثالث.

وفي الواقع، كان نجاح الصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة إلى حد كبير بسبب الدعم من الدول الأفريقية).

3. يعتبر الانسجام والتناغم جوهر العلاقات الدولية؛ حيث يفترض الديالكتيك الصيني الحالة المتناغمة لعلاقات ين ويانغ أو العلاقات الفوقية، كما لا يفترض عدم وجود الصراع بل يأخذ الصراع على أنه يمثل خطوات تقدمية نحو الانسجام (التنوع يؤدي للانسجام). وبالتالي فهو يتحدى بشكل أساسي الديالكتيك الهيجلي الذي يعتبر الصراع جوهر هذه العلاقة، والتي تميل إليه نظرية العلاقات الدولية الغربية التي تقوم على الرؤى المتعارضة للأضداد، أي أن التنوع يؤدي إلى الصراع.

4. توازن العلاقات الذي يهدف إلى بناء العلاقات بين الدول واستقرارها، أكثر أهمية في النظام الدولي العلائقي من توازن القوى (النظرية البارزة في الغرب)، فالحفاظ على النظام لا يعني مجرد موازنة السلطة، بل موازنة العلاقات بين القوى، لكن هذا ليس معناه أن توازن العلاقات بديل لتوازن القوى، وإنما هو مكمل له.

5. مفهوم «العلائقية» الصينية Relationalism مفهوم موازٍ لـ «العقلانية والرشادة» الغربية Rationalism، فالحكم العالمي يجب أن يركز على العلاقات المتبادلة والمتشابكة ذات الأبعاد الثقافية والاجتماعية، وليس فقط الرسمية لتشكل ما يسمى بالجماعة الائتمانية Fiduciary والتنظيم الأخلاقي، أي لا يمكن استبدال القواعد والعلاقات، ولكنها تكمل بعضها البعض من خلال مزجها، أو نسج نموذج تركيبي للحكم أكثر فعالية واستدامة.

6. العلائقية تحدد الهوية، فالعلاقات هي المحرك الرئيسي لسلوك الدول، كما تتحدد الهويات والأدوار الاجتماعية للفاعلين من خلال العلاقات الاجتماعية، ولا توجد هوية منفصلة عن العلاقات الاجتماعية. علاوة على ذلك، العلاقات الاجتماعية ليست ثابتة، ولكنها عملية تتغير باستمرار. لذلك، يولد الأفراد وتنشأ الدول في شبكة علائقية، مع تقديم هوياتهم وأدوارهم وسلوكياتهم المناسبة وتعريفها بواسطة الويب العلائقي.⁽¹⁷⁾

يتضح مما سبق، أن تشين يتبنى رؤية وسطية ترى أن تطور العلاقات الدولية والتنظيم الدولي سيحدث عبر نهج تفاعلي يربط نظريات العلاقات الدولية الغربية بالفكر الثقافي الصيني التقليدي، ويجادل أيضًا بأنه «من الممكن بل وحتى الحتمي» أن تظهر مدرسة صينية للعلاقات الدولية. وفي هذا الإطار، يرى تشين أن الطريقتين الأخريين غير مكتملتين؛ حيث إن تشاو - تيانشيا يستخدم المفاهيم الصينية التقليدية فقط لفهم المشكلات المعاصرة التي تواجهها الصين اليوم. كما أن نهج يان - تسينغها على الرغم من أنه يعيد تقديم الفلسفة والتاريخ والثقافة التقليدية إلى نظرية العلاقات الدولية، فإنه يتفهم شؤون العالم والسلوك الصيني الدولي من خلال المفاهيم الغربية المستوردة.⁽¹⁸⁾

خامسًا: القواسم المشتركة للمساهمات الصينية في مجال نظرية العلاقات الدولية

بجانب الإسهامات الفكرية الثلاثة المذكورة أعلاه، ينبغي الإشارة إلى نظرية قفص العصفور Bird-Cage Theory التي طرحها دينغ شياو بينغ Deng Xiaoping، والتي تقوم على فكرة عدم التخلي عن الاشتراكية مع توظيف بعض ميكانيزمات الرأسمالية، أي أن تبقى الصين في "قفص الاشتراكية" مع ضرورة توسيع مساحة القفص فيما يسمى «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية». ونظرية لون القط التي صاغ فكرتها لوي جيوي Lou Jiwei، وهي التعبير عن النزعة البراجماتية في التوجهات الصينية لفترة ما بعد ماوتسي تونغ، فليس مهمًا لون القط، المهم أن يصطاد الفئران، أي أن المهم هو النتائج الاقتصادية والسياسية بغض النظر عن «اللون العقائدي». (19)

وعلى الرغم من أن مسح تشين Yaqing Qin يوثق وجود نموذج صيني للعلاقات الدولية، فإنه لم يتم تطوير تصور منهجي للنهج الصيني لنظرية العلاقات الدولية حتى الآن، ولا يزال العلماء الصينيون المؤيدون لنظرية العلاقات الدولية الصينية يختلفون حول ما إذا كان ينبغي أن تكون نظرية «ذات خصائص صينية»، أو أن تؤدي إلى تشكيل «مدرسة صينية في العلاقات الدولية» أو تمثل محاولة توطین (صينية) للعلاقات الدولية Sinicize International Relations. وبالرغم من أنه لا يوجد إجماع بين العلماء الصينيين على ما يشكل مدرسة صينية للعلاقات الدولية، فإن هناك قواسم مشتركة تجمعهم، لعل أهمها:

المادة الخام للمدرسة (المدارس) الصينية يجب أن تكون شيئًا صينيًا فريدًا، مثل التاريخ الصيني، والتقاليد، والأفكار السياسية، والثقافة، والأدب؛ حيث تهدف النظرية الصينية للعلاقات الدولية لإعادة اكتشاف الفكر الصيني.

يتفق العلماء على أن تطوير مدرسة (مدارس) صينية يوازي التأثير المتزايد باستمرار لتيار العلاقات الدولية السائد. وبالتالي استكمال وإثراء النظريات الموجودة، وليس استبدالها، هو الفهم المشترك لهؤلاء المساهمين.

يتفق العلماء بشكل عام على أن صعود الصين وظهور مدرسة (مدارس) صينية من العلاقات الدولية مرتبطان ارتباطًا جوهريًا. يقدم تشانغ، على سبيل المثال، ثلاثة أسباب تفسر ارتباط صعود الصين وظهور نظرية العلاقات الدولية الصينية ارتباطًا وثيقًا. أولًا، مع تطور الصين بشكل أكبر، من المرجح أن يصبح العلماء الصينيون على دراية بأوجه القصور في نظريات العلاقات الدولية القائمة في شرح السياسة العالمية بشكل عام، وسلوك الصين في السياسة العالمية بشكل خاص. ثانيًا، يوفر الواقع الجديد للعلماء الصينيين أسئلة وألغازًا جديدة في ظل بيئة عالمية جديدة. ثالثًا، سيؤدي صعود الصين إلى إثارة مسألة الشرعية في نظام عالمي متغير، خاصة تلك المتعلقة بالصين كقوة صاعدة جديدة تحل محل، أو على الأقل

تكمل، النظام العالمي كما حددته الولايات المتحدة وأوروبا الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. هذه ليست حالة خاصة للتجربة الصينية؛ حيث أدى الواقع العالمي الجديد إلى تطور نظريات جديدة، كما هو الحال في الواقعية الجديدة، ونظريات التكامل، والنيوليبرالية.

سادسًا: تحديات تطوير نظرية صينية للعلاقات الدولية

يرى البعض أنه من أجل تطوير وازدهار نظرية صينية للعلاقات الدولية، يجب التغلب على بعض القيود والتحديات على المدى الطويل.

تحدي الاستثنائية

وعلى الرغم من أن مسح تشين Yaqing Qin يوثق وجود نموذج صيني للعلاقات الدولية، فإنه لم يتم تطوير تصور منهجي للنهج الصيني لنظرية العلاقات الدولية حتى الآن، ولا يزال العلماء الصينيون المؤيدون لنظرية العلاقات الدولية الصينية يختلفون حول ما إذا كان ينبغي أن تكون نظرية «ذات خصائص صينية»، أو أن تؤدي إلى تشكيل «مدرسة صينية في العلاقات الدولية» أو تمثل محاولة توطين (صينية) للعلاقات الدولية

من أجل العلاقات الدولية العالمية، لا بد من تجنب «الاستثناء الثقافي وضيق الأفق، والاستثناء هو الميل إلى تقديم خصائص المجموعة الخاصة (المجتمع أو الدولة أو الحضارة) باعتبارها متجانسة وفريدة ومتفوقة على تلك الخاصة بالآخرين. أحد الأمثلة التي استخدمها أميتاف أتشاريا لإثبات الاستثنائية هو مفاهيم مثل «القيم الآسيوية» أو «حقوق الإنسان الآسيوية» أو «الديمقراطية الآسيوية». تظهر الاستثنائية الصينية أيضًا في التركيز الأكاديمي على الصعود

السلمي للصين؛ حيث يفترض العلماء، استنادًا إلى ممارسات الصين حتى الآن، أن الصين ستكون مختلفة عن أي قوة عظمى أخرى في سلوكها أو تصرفها. لا ينبغي أن تقع المساهمات الفكرية غير الغربية - وفي هذه الحالة الصينية - في فخ التحول إلى شكل آخر من أشكال ضيق الأفق أو الاستثنائية. للتغلب على مثل هذا الخطر، يجب على العلاقات الدولية الصينية الانخراط مع الأساليب غير السائدة لدراسات العلاقات الدولية، وإرساء بناء نظريتها على التفكير النقدي.

1. تحدي الثنائية

أي تجنب الفهم الثنائي للغرب والصين. تكون الثنائية أكثر وضوحًا في حالة تفسير Zhao لنظام tianxia. يقترح Zhao الإحياء المحتمل لنظام tianxia كبديل لنظام الدولة الحديث الحالي. هنا، تتم مقارنة ترتيب تيانشيا بنظام ويستفاليا الذي، وفقًا له، هو نظام فوضوي، محصلته صفر، يهيمن عليه القوة العسكرية،

وغير أخلاقي. من ثم، فإن كل ما هو جيد ومرغوب فيه - النظام، والشرعية، والخضوع الطوعي - يتم تجميعه داخل النظام التقليدي الصيني، وما هو سيئ وغير مرغوب فيه - الفوضى، والحرب - متأصل في نظام ويستفاليا. بناءً على هذه الثنائية، يُفهم نظام تيانشيا على أنه «بديل هرمي ولكنه مستقر»؛ حيث يُدار النظام بواسطة سلطة أخلاقية وثقافية وسياسية، والمشاركة طوعية. هذا الفهم هو مثال واضح على التفكير الثنائي، الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثنائية الصينية.

1. تحدي تجنب الترويج الصريح للمصلحة الوطنية أو الحزبية

حيث أثار العديد من العلماء مسألة ما إذا كانت نظرية العلاقات الدولية ذات الخصائص الصينية، أو المدرسة (المدارس) الصينية، مشروعًا سياسيًا للأغراض السياسية للصين أم لا. تمثل هذه القيود الأيديولوجية مشكلة رئيسية في تطوير نظرية العلاقات الدولية الصينية، لأنه من المستحيل على العلماء الصينيين انتقاد السياسة الخارجية لحكومتهم علنًا بسبب الافتقار إلى الحرية الأكاديمية والقيود السياسية والمؤسسية والثقافية المفروضة على الأكاديميين في الصين. إن القيود السياسية والمؤسسية تؤدي إلى هجرة الأدمغة؛ حيث يرغب أكثر المهووبين في الصين في الدراسة في الخارج، وبعد التخرج، يفضلون العمل في جامعات غربية بدلاً من جامعات النخبة الصينية. ولكي تكون المدرسة (المدارس) الصينية مكونًا عالميًا حقيقيًا للعلاقات الدولية، يتعين على العلماء الصينيين الابتعاد عن الترويج للمصلحة الوطنية للصين، والاستفادة من حالة المدرسة الإنجليزية، التي يُعزى نجاحها، وفقًا لوانغ وبوزان، إلى تجنبها الاهتمامات الضيقة، وبناء نظرية عالمية. (20)

خاتمة

حاولت هذه الدراسة تحليل المقاربة الصينية للعلاقات الدولية كمحاولة تنظيرية من عدسة الإطار النظري للعلاقات الدولية غير الغربية. ومحاولة لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحقل الحالي للعلاقات الدولية في العالم، لا يمكن اشتقاق تراث العلاقات الدولية من نظريات العلاقات الدولية الوضعية - الغربية لأن التفاعلات الاجتماعية بين البلدان في جميع أنحاء العالم لا يمكن الحكم عليها من مقياس الخبرة الغربية. لذا يمكن إنشاء نظريات العلاقات الدولية غير الغربية في ظل ما بعد الوضعية العلمية ضمن إطار منهجي. وعليه يمكن أن تكون هذه الدراسة بمثابة نقطة انطلاق لتقدير أفضل للعلاقة بين الممارسة والنظرية والمعرفة في سياق نظرية العلاقات الدولية الصينية.

ومن خلال ما تقدم، يمكننا القول إنه منذ بداية المرحلة الثالثة في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حقق إنتاج المعرفة النظرية للعلاقات الدولية في الصين تقدمًا مهمًا، مع عدد من المبادرات المبتكرة التي أطلقها المفكرون الصينيون، والتي أشرنا إليها سلفًا بالتفصيل. لكن بالرغم من الجهود الصينية في هذا الشأن، لا يزال المشروع الصيني لبناء نظرية للعلاقات الدولية ذات خصائص

صينية حوارًا داخليًا بشكل أساسي، ولكي يصبح أكثر إبداعًا وإنتاجًا، يجب أن يقوم برحلات المعرفة عبر المكان والزمان ويتخطى العقبات المذكورة أعلاه. فالنظريات هي نتاج تراكمي لعملية طويلة وصعبة. وبسبب الهيمنة الفكرية للفكر السياسي الغربي، فإن إنشاء نظريات غير غربية يصعب تحقيقه. وبالرغم من أنه منذ الستينيات كانت هناك محاولات مختلفة لتحقيق هذا الهدف. سقط العديد من هذه الجهود في فخ ترديد صدى الوسطية الغربية للعلوم الاجتماعية الأساسية. وكما هو موضح سابقًا، فإن المحاولات الصينية لإنشاء مدارس صينية خاصة بالعلاقات الدولية تنطوي على نفس المخاطر. وعلى الرغم من كونه مشروعًا ناشئًا، فإن المشروع الصيني لبناء نظرية للعلاقات الدولية كثف خلال العقود الأخيرة، وبدلاً من إنشاء مدرسة صينية واحدة، ظهرت عدة مناهج صينية للتعامل مع العلاقات الدولية والنظام العالمي. لذلك، من الأنسب التحدث عن بناء مدارس صينية للعلاقات الدولية، وليس نظرية صينية للعلاقات الدولية. وفي حين أن غالبية هذه الأساليب، مثل نظرية تشين يا تشينغ Yaqing Qin حول العلاقات الدولية. ونظرية يان شيوي تونغ Yan Xuetong حول الواقعية الأخلاقية (منهج تسينغهاو)، تحاول الدخول في التيار السائد في دراسات العلاقات الدولية، الذي تمثله الأوساط الأكاديمية الأمريكية من خلال الجمع بين الفكر السياسي الغربي والفكر الصيني التقليدي، يركز البعض الآخر، مثل نهج تشاو تينغ يانغ Tingyang Zhao حول نظام Tianxia، فقط على الفكر الصيني القديم. لكن على الرغم من هذا الاختلاف، تشترك النظريات الثلاثة في أرضية مشتركة، وهي استخلاص الدروس من الفكر الصيني التقليدي لصياغة استراتيجيات للصين الصاعدة.

وأخيراً، يمكن توضيح أهم ملامح الرؤية الصينية للعلاقات الدولية كإطار نظري استناداً لما ورد في إسهامات المفكرين الصينيين المذكورة أعلاه، في النقاط التالية:

1. رؤية الصين للنظام الدولي: تنظر الصين للنظام الدولي من منظور جماعي وليس فردياً، وبالتالي يمكن القول بأن العالم بأسره، هو وحدة التحليل، وليس الدول القومية، كما هو في النظام الويستفالي. كما أن النظام الدولي ليس فوضوياً، فالفوضى هي حالة اضطراب أو طبيعة مؤقتة، ويمكن إدارة وتنظيم العلاقات بين الدول عن طريق حكومة عالمية / نظام عالمي يسوده التناغم والانسجام ومدفوع بالسلام، ويُدار بواسطة سلطة أخلاقية وثقافية وسياسية، والمشاركة فيه طوعية، ومحصلة فوز الجميع. فالعالم يُعد بمثابة أسرة واحدة ينبغي لأفراده التوصل إلى توافق في الآراء ومعرفة المصالح المشتركة وتحمل المسؤوليات المشتركة. كما أن النظام الدولي المتعدد الأقطاب القائم على العدالة والمساواة بين مختلف الدول هو الأكثر استقراراً، لذا من المهم تأسيس نظام دولي متعدد تعاوني يقوم على التعاون المتكافئ بين الجميع، ولا ينصرف هذا المفهوم على النظام السياسي والاقتصادي للمجتمع الدولي فقط، وإنما يمتد أيضاً للعلاقات الثقافية والاجتماعية. العلاقات الدولية ليست لعبة صفرية Zero Sum game، لأنه من

- الصعب أن يستفيد طرف واحد على حساب الآخرين، وإنما لا بد من تحقيق المنافع المتبادلة Win-Win.
2. رؤية الصين للطبيعة البشرية، إن الطبيعة البشرية خيرة، ولكن ستظل هناك صراعات ومواجهات بين البشر وكذلك الدول نتيجة الاختلافات، ولكن لا بد أن تمثل مثل هذه الاختلافات فرصة وليس تهديدًا لتحقيق عالم منسجم ومتناغم ومنفتح يضم جميع الحضارات، ويستطيع البشر وكذلك الدول تعزيز مصالحهم الخاصة عبر التعاون مع الآخرين، مما يؤدي إلى الفوز المشترك.
3. رؤية الصين لمفهوم القوة في العلاقات الدولية، القوة السياسية هي مفتاح العلاقات الدولية للدولة، وهي الأهم، وتنتمي أكثر إلى فئة القوة الناعمة غير المادية، وهي تلك المتعلقة بالدبلوماسية والثقافة والتعاون الاقتصادي والتعليم وغيرها من المؤشرات التي تجعل شعوب العالم تنظر لها كنموذج له جاذبيته للآخرين، ويجب أن يكون لها أساس أخلاقي راسخ. ومن ناحية أخرى، للقوة المادية مثل القوة العسكرية أهمية أيضًا للحفاظ على نظام دولي مستقر، لكن لا يجوز استخدامها أو التلويح بها لتحقيق مصالح وطنية غير عادلة وعلى حساب مصالح الآخرين. وكل من القوة الناعمة والصلبة ضروريان، وإحدهما غير كافية. ومع الاعتراف بأهمية كل من القوة الناعمة والصلبة، إلا أن هناك ما يُسمى «بالقوة العلائقية Relational Power»، والتي تعني أن القوة تأتي من العلاقات، أو ببساطة، العلاقات قوة.
4. رؤية الصين لمفهوم المصلحة القومية ودور المعايير الأخلاقية في السياسة الخارجية، من الضروري الحفاظ على المصلحة الوطنية، ولا يحق لأية دولة أن تتخلى عن مصالحها خاصة الرئيسية (الجوهرية) منها، لكن لا بد من الاهتمام بمصالح الدول الأخرى في الوقت نفسه، مع الحفاظ على الفوارق. تعبير النظرية الصينية للعلاقات الدولية أيضًا اهتمامًا كبيرًا للمعايير الأخلاقية في العلاقات الدولية؛ حيث ترى الصين أنه يمكن تطبيق الأخلاق في العمل السياسي، فهناك علاقة طردية بين الأخلاق والمصالح، ولا يجب تحقيق المصالح على حساب الأخلاق، وإنما يجب الاندماج المتوازن بينهما لتحقيق الفوز المشترك، كما يجب الابتعاد عن التطرف في العلاقة بينهما بالتنازل عن إحدهما لصالح الأخرى.

المراجع

1. ليندة الفحل، «المقاربة الصينية: محاولة للتطوير من عدسة نظريات العلاقات الدولية غير الغربية»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 16، الجزائر، يناير 2020.
2. Muthiah Alagappa ,” International Relations Studies in Asia: Distinctive Trajectories” , International Relations of the Asia Pacific , Vol. 11, No. 2, 2011, P.222, <https://academic.oup.com/irap/article/11/2/193/716935>
3. Amitav Acharya and Barry Buzan ,” Why Is There No Non Western International Relations” , International Relations of the Asia-Pacific, Vol. 17, Issue 3, September 2017, PP. 341–370, <https://doi.org/10.1093/irap/lcx006>
4. Oliver Stuenkel, ”Post-Western World: How Emerging Powers are Remaking Global Order”, Cambridge: Polity Press , 2016.
5. Feng Zhang, «The Tsinghua Approach and the Inception of Chinese Theories of International Relations» , The Chinese Journal of International Politics , Vol. 5, No. 1 , 2012, PP. 73–102, , <https://academic.oup.com/cjip/article/5/1/73/343583>
6. Yan Xuetong & Others , “ Ancient Chinese Thought, Modern Chinese Power “ , (New Jersey: Princeton University Press , 2011), P. 21.
7. Yih-Jye Hwang , “Reappraising the Chinese School of International Relations: A postcolonial perspective” , International Studies Review , Volume 47 , Issue 3 , July 2021 , PP. 311 – 330 , <https://doi.org/10.1017/S0260210521000152>
8. Xiao Ren, «Toward a Chinese School of International Relations», in Wang Gungwu and Zheng Yongnian, eds., China and the New International Order, (London: Routledge, 2008), P. 297.
9. Jin Xu and Sun Xuefeng, “The Tsinghua Approach and the future direction of Chinese international relations research” , World Outlook , Vol. 6, (2014), PP. 18–32 , <https://www.worldcat.org/title/constructing-a-chinese-school-of-international-relations-ongoing-debates-and-sociological-realities/oclc/951624027>
10. June Teufel Dreyer, ” The Tianxia Trope: will China change the international system?» , Journal of Contemporary China, Vol. 24, 2015, <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10670564.2015.1030951>
11. QinYaqing , “Culture and global thought: Chinese international theory in the making” , Revista CIDOB d’Afers Internacionals , No.100, PP. 67-89, Available At: [file:///C:/Users/Google%20Technology/Downloads/6790_QIN+YAQING_ANGLES%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/Google%20Technology/Downloads/6790_QIN+YAQING_ANGLES%20(1).pdf)
12. Wan-ping Lin And Ching-Chang Chen, “Reflections on Confucian Cosmology and the Chinese School of IR Written “, March 2020 ,Available At:https://www.researchgate.net/publication/346963189_Reflections_on_Confucian_Cosmology_and_the_Chinese_School_of_IR_Written
13. Zhao Tingyang , “Rethinking Empire from a Chinese Concept ‘All-under-Heaven’ (Tian-xia),” Social Identities, Vol. 12 , No. 1, January 2006 , PP.29-39, <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13504630600555559>
14. Nele Noesselt , “Revisiting the Debate on Constructing a Theory of International Relations with Chinese Characteristics”, The China Quarterly, Vol. 222 , June 2015 , P. 6, <https://www.cambridge.org/core/journals/china-quarterly/article/abs/revisiting-the-debate-on-constructing-a-theory-of-international-relations-with-chinese-characteristics/1F90D82B6157FA4A2FFA384D8544E7F3>
15. Qin Yaqing , “ Relationality and processual construction: Bringing Chinese ideas into International Relations theory” , Social Sciences in China , Vol.30 , No.4 , 2009 , PP. 5–20, <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/02529200903342560>
16. Benjamin Tze Ern Ho , “ About Face: The Relational dimension in Chinese IR discourse” , Journal of Contemporary China , Vol. 25, No.98 , 2016, PP. 307–20, <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10670564.2015.1075715?tab=permissions&scroll=top>
17. Qin Yaqing , “A Relational Theory of World Politics” , International Studies Review” , Vol. 18 ,No.1 (2016), PP. 36,https://www.researchgate.net/publication/297626516_A_Relational_Theory_of_World_Politics

18. Qin Yaqing , “ Why Is There No Chinese International Relations Theory? ”, *International Relations of the Asia-Pacific* , Vol. 7, No. 3 ,2007, P. 329, <https://www.jstor.org/stable/26159493>
19. Walid ‘Abd al-Hay, *The Future of Arab-Chinese Relations in 2030* , Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations ,March 2022 , https://www.researchgate.net/publication/359229719_The_Future_of_ArabChinese_Relations_in_2030
20. Hun Joon Kim,»Will IR Theory with Chinese Characteristics be a Powerful Alternative?« , *The Chinese Journal of International Politics*, Vol. 9, Issue. 1, Spring 2016, PP 59–79, <https://doi.org/10.1093/cjip/pov014>

مفهوم القوة وتحولاته

في إطار نظريتي الواقعية الهجومية والدفاعية

دراسات

أحمد جلال

طالب برنامج الماجستير بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

يُعتبر مفهوم القوة أحد أهم المفاهيم المحورية في العلاقات الدولية، لا سيما في ظل وجود نظام عالمي يتسم بالفوضوية وعدم وجود هيراركية تنظم وحداته الدولية. ولقد باتت الدول تدرك بشكل جلي أن حماية حدودها ومكتسباتها القومية والدفاع عن مصالحها هي أمر مرهون بامتلاك القوة. وتتكئ السياسة الخارجية للدول في تفاعلاتها مع الوحدات الأخرى، على عامل القوة بشكل رئيسي، وهو ما عبر عنه ونستون تشرشل بقوله: «ليس هناك سياسة خارجية ذات مصداقية، إذا لم يكن وراءها قوة كافية، وإذا لم يكن هناك استعداد لتقديم تضحيات في سبيلها».

ويُعد النموذج الواقعي أحد النماذج الذي يتعامل مع مفهوم القوة كمفهوم مركزي؛ حيث يفسر الصراع الدولي بين القوى على أنه صراع من أجل اكتساب وتعظيم ما تمتلكه الدولة من قوة. ولقد أصبح النموذج الواقعي هو النموذج التحليلي السائد بعد بداية الحرب العالمية الثانية، عندما حل محل النموذج المثالي بتقديمه إجابات أكثر دقة ومنهجية لجذور وأسباب الحرب والصراع في التفاعلات الدولية. وقد شهد هذا النموذج تطورات عديدة على مر تاريخه، منذ نشأته على يد هانز مورجانتو، فانتقل خلال تلك التطورات مما يُعرف بالواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية البنائية (الواقعية الجديدة) بنظرياتها

المختلفة، ثم إلى الواقعية الكلاسيكية الجديدة، وذلك بعد العديد من المراجعات في كل مرحلة من تلك المراحل من رواد المدرسة الواقعية. وقد وُلد العديد من النظريات الشهيرة من رحم المنظور الواقعي، مثل: الواقعية الهجومية، والواقعية الدفاعية، وواقعية جيلبين، ونظرية الدفاع الهجومي، وغيرها.

أولاً: مفهوم القوة وخصائصها في العلاقات الدولية

تُعد القوة من أهم المتغيرات في النظام الدولي؛ حيث تُعدّ واحدًا من أركان عمليات التحليل السياسي في العلاقات الدولية، وقد خضعت للعديد من التحولات، لا سيما في العقود الأخيرة ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتعددت أشكالها، بل وأصبحت أكثر تعقيدًا من ذي قبل، وتداخلت عناصرها واستخداماتها بشكل أكثر تراكبًا في العقود الأخيرة. ورغم كل هذا، فإنها تظل المعيار الأهم الذي تسعى الدولة لامتلاكه لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في عالم يتسم بالفوضوية.

ونظرًا لتعدد موارد القوة وتنوع أشكالها وطبيعتها امتزاجها وتراكبها، فإن الباحثين قد نهجوا أكثر من طريق لمحاولة قياسها والوقوف على أهم المحددات التي تندرج في إطار معادلتها، محاولة منهم للوصول إلى أهم المؤشرات التي تحدد قوة الدول.

ويعتبر مفهوم القوة من أكثر المفاهيم المركبة التي تم تناولها في مجال العلاقات الدولية، لما يمثله من أهمية في التفاعلات بين الوحدات الدولية وبعضها، ولما يحدده من حجم الدور الذي تلعبه الدولة على مسرح السياسة الدولية، بناءً على ما تتمتع به من قوة. ولقد مر هذا المفهوم بالعديد من التحولات نتيجة التطور التطبيقي والتكنولوجي، بالإضافة إلى الممارسات التي أنتجت تفاعلات المجتمع الدولي.

1. مفهوم القوة في العلاقات الدولية:

■ مفهوم القوة:

كعادة العلوم الاجتماعية، فإن منظري علم السياسة اختلفوا في تعريفاتهم حول مفهوم القوة، إلا أن تلك التعريفات -على اختلاف منطوقها- تدور في إطار تعريفي يحمل ذات المضمون والهدف، فقد عرفها هانز مورجانثو على أنها «القدرة على التأثير في سلوك الآخرين»، وقد عرفها بادلفور ولنكولن على أنها «المجموع الكلي لقدرات الدولة التي أُعدت لتُستخدم من أجل تطوير مصالحها وتحقيق أهدافها»، وقد عرفها تشارلز مارشال بأنها «إمكانية الوصول إلى الغايات المطلوبة»، وقد وسع كينيث والتزم مفهوم القوة ليشمل عناصر غير عسكرية، وحاول الربط بين قوة الدولة وبين امتلاك عناصر أخرى، مثل المساحة والموقع الجغرافي والسكان ودرجة النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي.

ويلاحظ من تلك التعريفات أنها تدور حول محورين أساسيين لبلوغ هدف معين. أما المحوران، فهما القدرة على التأثير، وامتلاك عناصر التأثير. وأما الهدف، فهو تحقيق أهداف الدولة.

■ اتجاهات تعريف القوة:

يمكن الحديث أن هناك ثلاثة اتجاهات لتعريف القوة السياسية: الاتجاه الأول «يعرفها على أنها القدرة على التأثير في الغير»، ويعتبر رائد هذا الاتجاه هو «ماكس فاير». والاتجاه الثاني «يعرف القوة على أنها القدرة على المشاركة في صناعة القرارات المهمة»، ويعتبر أبراهام كابلان وهارولد لزويك رائدي هذا الاتجاه. أما الاتجاه الثالث، فهو الاتجاه الذي يجمع بين الأول والثاني، ويعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية، أو عملية توزيع القيم وما يترتب عليه من مقدرة في التقرير أو التأثير في الموقف في الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة.

■ مفهوم القوة بين قوة الموارد وقدرة الفعل:

إن المقصود بقوة الدولة هو مدى فاعليتها في النظام الدولي، وقدرتها على فرض إرادتها على الدول والوحدات الأخرى. وهذا الأمر يتم عن طريق توظيف الدولة لعناصر القوة المتاحة لديها، واستخدامها للاستخدام الأمثل لتحقيق أهدافها. إن علماء السياسة السلوكيين يعتبرون أن مجرد امتلاك موارد القوة ليس هو المهم، بل القدرة على تحويلها إلى تأثير فعلي؛ حيث إنه ليس من المؤكد أن الفاعلين الدوليين سيكونون قادرين على استخدام موارد القوة التي تقع تحت سيطرتهم، وهو الأمر الذي يعني أن عناصر القوة وحدها لا تؤثر في سلوك الوحدات الأخرى إلا إذا حدث نوع من التوظيف السياسي، إما عن طريق الجذب وإما الضغط وإما التأثير في

التغيير في البيئة الاقتصادية العالمية على ضوء الدور الذي تلعبه التطبيقات التكنولوجية الحديثة في دعم النمو الاقتصادي بمختلف دول العالم، وظهور أنشطة اقتصادية قائمة على التفاعلات الرقمية (E-economy)؛ حيث ساهمت المنصات الرقمية في فتح أسواق افتراضية تتيح زيادة التبادل التجاري وحركة السلع بين دول العالم.

إرادات وسلوك الدول الأخرى. ولهذا يميز الباحثون بين القوة التي هي مجرد امتلاك للعناصر، وبين القدرة التي هي إمكانية تحويل تلك العناصر إلى وسيلة تأثير في سلوك الآخرين، أو بمعنى آخر هي التوظيف السياسي لتلك المواد، وهذا يتم بإرادة سياسية وقدرات عقلية، وبهذا المعنى عرف روبرت دال القوة على أنها «القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا ليقوموا بها لولا استخدام ذلك».

■ مفهوم القهر والتأثير وعلاقته بمفهوم القوة:

هناك العديد من المفكرين السياسيين يميزون بين التأثير والقوة والقهر؛ فالقهر شكل من أشكال القوة التي تواجه المجبر بالقدرة على إلحاق الضرر به، بغض النظر عن الموقف الذي يتخذه، فهو أي قوة أو تهديد يجعل التصرفات تتم بحرية أقل، بينما يُعد مفهوم التأثير مفهوماً يعتمد على الوسائل غير الملموسة أو غير المباشرة لتغيير السلوك، أما القوة فهي ما يجمع بين الشكلين: القهر والتأثير.

■ القوة في السياسة الخارجية:

في الفكر الاستراتيجي، يُقصد بقوة الدولة فاعليتها ووزنها في المجال الدولي، الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية، وكذلك التأثير في إرادة الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها.

وقوة الدولة بهذا المعنى تتحدد في ضوء عنصرين، هما: مصادر القوة وعملية إدارة تلك المصادر وتوظيفها. ونظراً لأن كل وحدة دولية مستقلة تحاول فرض أجندتها وإرادتها على الآخرين لطبيعة الاختلاف في التوجهات والمصالح، وكذلك تعارض الرؤى والأجندات، مما ينتج عنه صراع إرادات، وهو الصراع الذي تتسم به البيئة الدولية، والذي ينشأ كنتيجة طبيعية لحالة الفوضوية والرغبة في امتلاك القوة والسيطرة؛ فإن لغة القوة بكل أشكالها ووسائلها هي الأداة الأكثر قدرة لضمان بقاء الدولة والحفاظ على مصالحها في ظل كل تلك التفاعلات الدولية المختلفة.

وقد تجاوز مفهوم القوة وتطبيقاته في السياسة الخارجية، إلى أوسع من كونه مجرد مفهوم عسكري تقليدي، ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التكنولوجية... إلخ، وإمكانية توظيف مصادر تلك القوى لعناصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين.

2. خصائص مفهوم القوة في العلاقات الدولية:

إن مفهوم القوة يُعتبر مفهوماً ديناميكياً متغيراً؛ حيث يدخل في تكوينه عدد كبير من العناصر المتغيرة (المادية وغير المادية) المرتبطة مع بعضها البعض، والقوة بطبيعتها شيء نسبي لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى. ورغم أن مفهوم القوة ديناميكي متغير، فإنه يمكن تحديد خصائص هذا المفهوم من خلال الآتي:

- إن القوة هي جوهر العلاقات الدولية، كما أن السلطة هي جوهر السياسة الداخلية، والفارق بينهما أن الصراع بين القوى الداخلية يكون على السلطة، بينما يدور الصراع بين الدول على القوة، وتتميز السلطة بأنها منظمة ومتمركزة وتهدف إلى وحدة الجماعة الداخلية، بينما القوة غير منظمة وتهدف لتحقيق المصالح القومية للدولة.
- إن القوة وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير، وليست هدفاً في حد ذاتها. وتسعى الدول بامتلاك تلك الوسيلة إلى تحقيق أهدافها، والتي تتضمن تحقيق المصالح القومية، وحماية الأمن القومي، وصيانة الاستقلال السياسي، وردع الأعداء.
- يتغير وزن قوة الدولة بناءً على قدرتها في تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فعالة مؤثرة يمكن استخدامها في المجال الدولي.
- القوة بطبيعتها شيء نسبي وليست قيمة مطلقة، فمن غير الممكن وصف دولة قوية أو ضعيفة إلا

- في إطار مقارنتها بالدول الأخرى، وبناءً على تلك المقارنة يُحدد موقع الدولة في هيكل القوة العالمي.
- إن القوة صناعة فرضتها طبيعة البيئة الدولية التي تتسم بالاضطراب وغياب السلطة المركزية، مما فرض على الدول السعي بكل الطرق إلى امتلاك مصادر القوة والعوامل المهيئة لتفعيلها، وتحويلها إلى طاقة مؤثرة بوصفها الضمان لتحقيق الأمن وحماية الحدود وتحقيق المصالح.
 - القوة تتحدد عن طريق علاقة بين طرفين، وليست فعلاً ساكناً أو ممارسة في الفراغ؛ فعمليات ممارسة النفوذ والتأثير على المستوى الدولي لا تتم إلا من خلال تفاعل الدول باستخدام الأساليب المختلفة المتوفرة لكل منها، ومن ثم فإن القوة تتميز بالديناميكية والتغير نتيجة هذا التفاعل المتغير بطبعه.

ثانياً: التفسير الواقعي الجديد وعناصر تحليله لمفهوم القوة

يُعتبر المنظور الواقعي القوة جوهر العلاقات الدولية، فجميع رواد هذا المنظور يتشاركون في تلك الرؤية؛ فميكافيلي يرى أن السياسة ما هي إلا معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة، ومارتن وايت يرى أن التاريخ الحديث يتميز عن التاريخ الوسيط بتفوق فكرة القوة على فكرة الحق، وبالتالي فإن العلاقات الدولية ليست إلا صراعاً على القوة. وقد برز من هذا المنظور عدد من النظريات الهامة في مراحل تطوره المختلفة، كان لها الأثر في تفسير سلوك الدول في الساحة الدولية. وسنركز في هذا البحث على تفسيرائيتين من النظريات التي تنتمي إلى المنظور الواقعي الجديد، وهما نظريتا (الواقعية الهجومية) و(الواقعية الدفاعية) *.

1. الواقعية الجديدة وتفسير السلوكيات الخارجية للدول:

تُعتبر المدرسة الواقعية منظوراً يرى العالم كما هو على طبيعته، وليس من خلال منظور مثالي غير محقق؛ حيث يؤكد المنظور الحاجة إلى البراغماتية عند التطبيق على صعيد السياسة الدولية، كما ترى الواقعية أن العالم مليء بالصراعات بين الدول المهتمة بشكل أساسي بأمنها وبقائها، ولتحقيق ذلك عليها السعي وراء القوة كوسيلة لضمان ذلك، لذلك يرى الواقعيون أن توزيع القوة هو المحدد الرئيسي لسلوك الدولة والاستقرار الدولي. ويعبر عن المنظور الواقعي مجموعة من النظريات التي تتقاسم ذات المعتقد، خصوصاً تلك التي تُحاجج بأن الدول هي الفواعل الأساسية في السياسة الدولية، ولا وجود لسلطة عليا فوق سلطتها، فغياب هذه الهيراركية في النظام الدولي هو ما يُسمى بالفوضى الدولية بالإضافة إلى ذلك، فإن حسابات القوة تُهيمن على تفكير الدول؛ حيث تُنافس بعضها البعض من أجل امتلاك القوة، وقد يشتد ذلك الصراع على امتلاك القوة إلى الصيغة الصفيرية، والتي تكون في بعض الأحيان شديدة وغير متسامحة. إن المنظور الواقعي الجديد لا يلغي وجود تعاون بين الدول، لكنه يؤكد على أن الأصل في التعامل بين الدول هو وجود صراع على المصالح بينها، لا تناغم حول هذه المصالح.

وتُعتبر الواقعية الجديدة، التي تُعرف أيضًا بالواقعية البنوية أو الواقعية العصرية، بمثابة امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينيات. ومن أهم مؤيديها كينيث والتروستيفن كرينز وروبرت جيلبن وروبرت تاكرو وجون مودلسكي وجون مرشايمر، إلا أنها حاولت أن تتلافى تلك الانتقادات التي وُجّهت للواقعية الكلاسيكية التي كان أحد أبرز روادها هانز مورجانثو. ويُعتبر سبب الصراع الدولي عند الواقعيين الجدد هو نتيجة حتمية للبيئة الفوضوية غير الآمنة، على عكس سبب الصراع الدولي عند الواقعيين التقليديين، والذي ينبع نتيجة صراع القوى من أجل القوة نظرًا للغريزة العدوانية الشريرة الكامنة لدى الطبيعة البشرية.

لقد حاول ستيفن لامي (Steven L. Lamy) صياغة الافتراضات الكبرى للواقعية الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات الشديدة بين الواقعيين الجدد أنفسهم في تصويرهم لعالم العلاقات الدولية، مثل الاختلاف بين كينيث والتر (رائد نظرية الواقعية الدفاعية) وجون ميرشايمر (رائد نظرية الواقعية الهجومية). وفيما يلي أهم تلك الافتراضات:

- تُعتبر الدولة الفاعل الأساسي في النظام الدولي، ولا توجد سلطة عليا محتكرة للشرعية تفرض سيطرتها على تلك الدول، وهو ما يُسمى بالفوضى في السياسة الدولية (Anarchy in The International politics) خلافًا للهيراركية التي تُعرفها النظم السياسية المحلية للدول، أي أن الدول مُوزعة توزيعًا فوضويًا في النظام الدولي، ولا وجود لسلطة أعلى من سلطة الدولة، فالدول متموضعة في النظام الدولي على غرار كرات البلياردو على طاولة اللعب.
- بنية النظام هي محدد رئيسي لسلوك الدولة، على اعتبار أن السياسة الخارجية تعمل انطلاقًا من دافع وحافز النظام الدولي.
- للدول توجه مصلي، والنظام الدولي الفوضوي والتنافسي يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني، بمعنى أن النظام يشجعها بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات في تأمين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين.
- الدول فواعل عقلانية، تنتفي استراتيجيتها من أجل الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر. ومؤشر عقلنتها أنها تسعى من أجل مصالحها الوطنية.
- المشكل الحاسم المطروح من قبل الفوضى هو البقاء بالنسبة للدول الوطنية.
- لا يمكن للدول أن تتأكد من حقيقة نوايا نظيراتها، فالنوايا أمر خفي يقع داخل مراكز تفكير صناع القرار في تلك الدول. قد تتعرف الدولة على القدرات العسكرية للدول الأخرى عبر الإحصاءات المنشورة عن عتادها العسكري، لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال معرفة من صاحب القرار النهائي داخل الدولة، وبالتالي لا يمكن توقع سلوك تلك الدولة في وقت ما، فالنوايا غير قابلة للإثبات على الإطلاق. كما يستحيل معرفة طبيعة نوايا دولة ما في المستقبل هل ستكون سلبية أم إيجابية، لأن

الأمر ببساطة متعلق بالغيب والمستقبل، ولا تستطيع الدولة أن تعرف أو تُقدّر ما سيحمله المستقبل من ظروف وطوارئ قد تُغيّر نوايا الدول الأخرى. ويمكن من تلك الافتراضات توضيح أهم المرتكزات التي تعتمد عليها الواقعية الجديدة بنظرياتها المختلفة في تحليل السلوك الخارجي للدول.

2. مرتكزات تحليل السلوك الخارجي للدول لدى الواقعيين الجدد:

تُعتبر مفاهيم البنية الدولية (النسق الدولي): الفوضى، والمساعدة الذاتية، وعقلانية الدول، هي أهم العناصر التحليلية للواقعية الجديدة، بالإضافة إلى تحجيم دور السياسة الداخلية في السلوك الخارجي، لذا يهتم محللو السياسة الخارجية من المنظور الواقعي بدراسة تلك العناصر وتحليلها. وفيما يلي تفصيل لكل منها:

▪ النظام الدولي (النسق الدولي):

يميل مؤيدو الواقعية الجديدة، أو كما يطلق عليه البعض الواقعية البنيوية، إلى اعتبار أن بنية النظام الدولي هي التي تدفع الدول إلى التنافس، وليس الطبيعة البشرية أو الاختلافات الأيديولوجية، ولذا يؤكد والتر-أحد مؤسسي هذا الاتجاه- أن «الدول وجدت نفسها في حالة صراع ليس بسبب الاختلافات الأيديولوجية أو الاقتصادية أو غيرها، ولكن بسبب بنية النظام الدولي نفسه،» مما يعني أن تركيبة المنظومة الدولية هي التي تفرض طريقة معينة في تصرفات وحدات المنظومة، وهي الدول، وبالتالي تظل الدول هي الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية، وهي تتصرف على نحو شبه دائم وفق مصالحها الذاتية. ويؤكد والتر على هذا؛ حيث يقول بأن «بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية».

▪ عقلانية الدول:

تعتبر الواقعية أن الدول فواعل عقلانيون "Rational Actors"، أي تتصرف بشكل عقلائي رشيد. وهذا يعني أن صنّاع القرار يختارون البدائل التي تُعظم منافع الدولة وتُقلل خسائرها. وفي حال تعدد الخيارات السلوكية، يقومون باختيار واحد هو الأمثل بعد النظر إلى النتائج والعقبات التي يواجهونها، مع ملاحظة أن والتر نفسه ينكر أنه وضع أي نوع من الافتراضات حول عقلانية الدول، ورغم ذلك فإن معظم خلفائه من الواقعيين يفترضون أنه نظراً لأن الدول تريد البقاء على قيد الحياة، فإنها ستتصرف بعقلانية لزيادة أمنها.

▪ الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي:

انتقل الواقعيون من تفسيرهم لطبيعة استخدام القوة ونشأة الحروب في العالم من الطبيعة البشرية (واقعية مورجنثا وتوماس هوبز) التي تدفعهم إلى ذلك الفعل كغريزة بشرية، إلى فوضوية النظام الدولي (واقعية والتر وجون مرشايمر)، وقد قام والتر بمراجعة أدبيات الواقعيين الكلاسيكيين، واستطاع دحض التحليلات المبنية على الطبيعة البشرية، وبالتالي أضحي مستقراً دور وطبيعة الفوضوية في النظام الدولي؛ حيث إنه ليس هناك سلطة عليا على المستوى الدولي تستطيع أن تفرض النظام والانضباط، لذا فإن كل

دولة تعتمد على نفسها من أجل ضمان أمنها، ولذلك ينبغي أن تسعى كل دولة لتحصل على المزيد من القوة لتحقيق الأمن لنفسها، وهذه الفوضوية هي التي تدفع الدول للقيام بذلك .

▪ الأهمية المحدودة للعوامل الداخلية في السياسة الدولية:

يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدًا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية، ونفي أية علاقة بينهما؛ حيث يستبعدون أي أهمية أو قيمة للعوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي للدول، وهذا ما دافع عنه والتر بقوله: «نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي». ونود أن نشير إلى أن هذا الأمر كان مثيراً لجدل داخل الواقعيين، مما أدى إلى تغييره فيما بعد فيما يُسمى بالواقعية الكلاسيكية الجديدة.

▪ الاعتماد على الذات:

إن حالة الفوضى في بنية النظام الدولي تؤدي إلى خلق ما أسماه كينيث والتزبمعضلة اللا أمن insecurity dilemma، وتدفع الدول إلى القلق بشأن أمنها. هذه الصياغة تشير إلى وجود علاقة طردية ثنائية الاتجاه بين فوضوية بنية وتركيبة النظام الدولي واعتمادية الوحدات الدولية (الدول) على نفسها self-help units، وذلك بغرض حماية أمنها وحفظ بقائها من تهديدات الوحدات الأخرى. وهذه العلاقة الطردية تعني أنه كلما زادت فوضوية بنية النظام الدولي تزيد اعتمادية الدول على نفسها، وكلما زادت اعتمادية الدول على نفسها زادت الفوضى في بنية النظام الدولي.

structural anarchy self-help إن مبدأ الأوتاركية Autarky (الاكتفاء الذاتي) سيكون هدفاً رئيسياً لكل دولة؛ حيث يحفز النظام الدولي كل دولة لتكون قادرة على إدارة شؤونها ما لم توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة.

ثالثاً: مفهوم القوة وفق نظرية الواقعية الهجومية

تتسم نظرية الواقعية الهجومية بأنها ترسم صورة قائمة (أو متشائمة) عن السياسات الدولية بشكل عام؛ حيث نجد في أدبياتها مصطلحات مثل الهيمنة Hegemon، ومضاعفة القوة Power Maximizing، والدولة التصحيحية Revisionist State، وهي مصطلحات بارزة خصوصاً في أعمال جون ميرشايمر رائد هذا الاتجاه، إلى جانب أعمال بعض المفكرين الآخرين التي تدرج أدبياتهم ضمن هذا التوجه الهجومي، وهم فريد زكريا، إيريك لابس، روبرت جيلبين، راندلشفيلر. ولذلك تُسمى أيضاً بـ (الواقعية التشاؤمية) (والواقعية العدوانية).

ويُعتبر جون مرشايمر رائد هذه النظرية (الواقعية الهجومية)، وتستند نظريته التي يُحدد من خلالها كيف تنطلق الدول في إطار تعاملاتها مع بنية النظام الدولي، إلى خمس فرضيات مركزية: (اتسام النظام الدولي بالفوضوية، وامتلاك القوى العظمى القدرة على تدمير بعضها البعض، وعدم التأكد من نوايا الآخرين، وأن بقاء الدولة هو الهدف الأسمى للدول، بالإضافة إلى عقلانية هذه الدول)، وينتج عن الجمع بين هذه الفرضيات الخمسة استنتاج هام، وهو أن القوى العظمى تتصرف بعدوانية تجاه بعضها البعض؛ حيث إن القدرات الهجومية مع عدم اليقين بشأن النوايا يثير المخاوف بشأن البقاء.

3. نظرة الواقعيين الهجوميين للقوة:

يرى أنصار الواقعية الهجومية، وعلى رأسهم البروفيسور جون مرشايمر، أن المنطق الاستراتيجي يقتضي أن تسعى الدول إلى زيادة مستوى قوتها كلما استطاعت ذلك، بل ويدعو الواقعيون الهجوميون إلى الهيمنة إن سنحت لها الظروف بذلك، لأن هذا الأمر هو وحده الكفيل لتأمين البقاء، الذي هو الهدف الأسمى لكل الدول. إن مقدار القوة التي تحتاجها الدولة للحفاظ على أمنها لا يقف عند حد معين لدى أنصار هذا الاتجاه، وإن حاجة الأمن لا يمكن إشباعها.

كما يرى فريد زكريا وإريك لابس أن الفوضى الموجودة في العلاقات الدولية تحفز الدول على تعظيم قوتها النسبية، خصوصاً أنه لا يُعرّف على وجه التحديد نوايا الدول الأخرى وما إذا كان سيظهر من بينها دولة تمتلك قوة توسعية في أي وقت مستقبلاً. وتعبيراً آخر، فإن أي دولة لا تستطيع أن تتأكد في أي وقت قد تظهر القوة التي تطالب بتغيير الوضع الراهن.

كما يرى الواقعيون الهجوميون أن على الدول التعظيم من قوتها النسبية لتصبح مهيمنة في النظام الدولي إذا ما أتاحت لها الفرصة بفعل ذلك؛ حيث إن أفضل طريقة للحفاظ على الأمن وضمان البقاء في عالم تسوده الفوضى، هو امتلاك مزيد من القوة.

إن أنصار هذا التوجه الهجومي يضعون علاقة طردية بين زيادة القوة وتوفير الأمن؛ فبقدر امتلاك الدولة لعناصر قوة أكبر، تكون قدرتها على توفير الأمن والحماية لنفسها في ظل فوضى النظام الدولي، وكلما زاد مقدار القوة زاد مستوى الأمن أيضاً، ويمكن الوصول لأكبر قدر من الأمن عن طريق الوصول بالدولة إلى وضع المهيمن في النظام الدولي، أو على الأقل في الإقليم المحيط بالدولة.

يؤكد جون مرشايمر على أن الدول تمتلك نوعين من القوة، وهما القوة الكامنة والقوة العسكرية؛ حيث تشير القوة الكامنة إلى المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي تدخل في بناء القوة العسكرية. ويرى مرشايمر أن القوة العسكرية لها الأسبقية على القوة الكامنة عند قياس قوة الدول وتوازن القوة بينهما. كما ينظر الواقعيون الهجوميون إلى القوة باعتبارها هدفاً ووسيلة في ذات الوقت.

4. نظرة الواقعيين الهجوميين للغزو والتوسع:

يرى أنصار الواقعية الهجومية أن القوة العسكرية والكامنة المتحصل عليها تفيد الدولة في سياساتها التوسعية الحالية أو المستقبلية، والتي يراها الواقعيون الهجوميون أمثال بيترليبرمان (في كتابه المعنون: هل الغزو مرجح؟) بأن فوائدها المتحصلة نتيجة هذا الغزو والتوسع يفوق تكاليفه، وأن الجدوى الاقتصادية لسياسات التوسع أكبر من الخسائر المتوقعة. كما يرى أنصار الواقعية الهجومية أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع، وأن الدول المهاجمة تاريخياً هي غالباً التي تحظى بالانتصار وكسب الحروب والهيمنة على الدول الأخرى وتحقيق أهدافها. ويعتبر العديد من الواقعيين الهجوميين أن سلوك تعظيم القوة هو النتيجة المنطقية للفوضى والمعضلة الأمنية، وأن النظام الدولي يوفر حوافز قوية للسعي وراء السياسات الخارجية التوسعية، لأن الدول الأقوى فقط هي التي تتمتع بأفضل فرصة للبقاء وتبحث عن فرص لإضعاف الخصوم المحتملين وتحسين مواقع قوتهم النسبية، وغالباً ما يكون التوسع هو أفضل طريقة لتجميع المزيد من القوة على حساب المنافسين، وأنه من غير المرجح أن تتبع الدول الضعيفة استراتيجيات توسعية لأن مخاطر القيام بذلك عالية، كما يرون أن الدول الأقوى تتكيف بعقلانية مع البيئة الدولية، وتتعلم بسرعة كيف تتوسع، ومتى وأين تبدو التكاليف والمخاطر قابلة للإدارة؛ لذا يعلق إريك لابس بقوله: «يتعلم المتوسعون الناجحون من أخطاء الماضي، ويجاوبون التوسع بطريقة لا تلتفت انتباه القوى العظمى الأخرى».

5. نظرة الواقعيين الهجوميين لمحفزات النظام الدولي:

■ نظرة الواقعيين الهجوميين لحالة توازن القوة:

يرى الواقعيون الهجوميون أن حالة توازن القوة لا تمنع الحروب كما يؤكد الدفاعيون؛ حيث إن قوى الوضع الراهن لا تحدث إلا نادراً، ولا تستمر طويلاً؛ حيث إن جميع الدول تسعى إلى تغيير تلك الحالة باستمرار، وبالتالي تدخل الدول في حروب لتغيير توزيع القوى وفرض حالة جديدة من التوازن. فعملية توازن القوى دائماً عملية متغيرة تسعى الدول إلى إحداثها بشكل مستمر يحقق لها مزيداً من اكتساب القوة، وهو ما يؤدي إلى تغير وضع توازن القوى السابق وترتيبها من حيث امتلاكها للقوة. يرى راندلشفيلر أن الدول ليس شرطاً أن تتحالف لإحداث حالة من التوازن في النظام الدولي عبر تحالفاتها مع الطرف الأضعف لتحقيق نوع من توازن القوى، بل أن الدول تتحالف دوماً مع الطرف الأقوى أو الأكثر تهديداً بدلاً من تشكيل تحالف لموازنته، فالأمن يمكن تحقيقه فقط عبر القوة وليس عبر التوازن.

■ نظرة الواقعيين الهجوميين للصراع بين القوى العظمى:

يستخدم ميرشايمر (رائد نظرية الواقعية الهجومية) نظريته للتنبؤ بمستقبل سياسات القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين. فبالنسبة لميرشايمر، لم يتغير الهيكل الأساسي للنظام الدولي،

الذي يتسم بالخوف والفوضى، مع نهاية الحرب الباردة كما توقع العديد من العلماء، ولكن المنافسة الأمنية أصبحت أكبر بكثير مما كانت عليه في التسعينيات؛ حيث يصف التكوين الأمني الحالي في أوروبا بأنه ثنائي القطب (روسيا والولايات المتحدة)، بينما في شمال شرق آسيا يصفه على أنه متعدد الأقطاب (مع روسيا والصين والولايات المتحدة كموازن لهما). ومع ذلك، فإنه يتوقع أن تتغير تكوينات القوة هذه خلال العقدين المقبلين، مما سيؤدي إلى حرب ومنافسة أمنية شديدة، لا سيما مع الصين الصاعدة بقوة. يستنتج ميرشايمر بأن القوى العظمى سوف تخشى بعضها البعض، وسوف تسعى باستمرار للتحقق من

زيادة قوتها على حساب الدول الأخرى، لذلك يقترح على قادة الدول أن يبحثوا عن سياسات أمنية تضعف من قدرات أعدائهم وتزيد من قوتهم النسبية تجاههم، ويرى أن «الابتزاز والحرب» هما الوسيلتان الأساسيتان اللتان تطبقهما الدول من أجل الحصول على القوة. ورغم رغبة الجميع في خلق عالم سلمي، فإنه غير عملي من الناحية الواقعية، كما يعتقد ميرشايمر أيضاً أن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها، وتحرص في الوقت نفسه

يستنتج ميرشايمر بأن القوى العظمى سوف تخشى بعضها البعض، وسوف تسعى باستمرار للتحقق من زيادة قوتها على حساب الدول الأخرى، لذلك يقترح على قادة الدول أن يبحثوا عن سياسات أمنية تضعف من قدرات أعدائهم وتزيد من قوتهم النسبية تجاههم، ويرى أن «الابتزاز والحرب» هما الوسيلتان الأساسيتان اللتان تطبقهما الدول من أجل الحصول على القوة.

ألا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى، والهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والسيطرة في النهاية على النظام (أي الوصول إلى حالة الهيمنة). ويؤكد جون مرشايمر على أن الدول العظمى لا يمكن إجبارها على فعل شيء عبر المنظمات الدولية ولا حتى الأمم المتحدة، فلا يمكن تخيل مثلاً أن الأمم المتحدة تجبر إحدى القوى الكبرى على التصرف بشكل ما أو تحملها على ذلك، لذلك تظل الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، ولا يمكن للفواعل الأخرى أن تجاربهما فيما تتمتع به من إمكانيات سواء في القوة أو النفوذ.

ويرى الواقعيون الهجوميون أن انتهاء الثنائية القطبية سيؤدي إلى التنافس والصراع بين الدول الأوربية؛ حيث إن القوى الكبرى في أوروبا كانت في تحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، لكن انهيار الاتحاد السوفيتي سيعيد حالة الصراع بين مكونات ذلك التحالف، أي أن الدول الأوروبية ستدخل في حروب من أجل ضبط ميزان القوى بينها، وتعتبر فترة السلم الأوروبي بأنها حالة مؤقتة، بسبب راعي السلم المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل كضابط للتوازنات في أوروبا، وبمجرد انسحاب الولايات المتحدة ستعود الدول الأوروبية إلى إعادة عملية توازنات القوى فيما بينها.

ويقترح الواقعيون الهجوميون، وعلى رأسهم جون مرشايمر، على قادة الدول البحث عن سياسيات أمنية تُضعف من قدرات الطرف الآخر، وتزيد من قوتها النسبية تجاهه.

رابعاً: مفهوم القوة وفق نظرية الواقعية الدفاعية

يمثل تيار الواقعية الدفاعية كل من روبرت جيرفيس (R. Jervis) وجورج كويستر (G. Quester) وستيفن فان إفرا (S.V. Evra) وجاك سنايدر (J. Snyder) وستيفن والت (S. Walt)، ويُعتبر كينيث والتز هوراند هذا الاتجاه. ويُطلق على الواقعية الدفاعية أيضاً مصطلح الواقعية التفاضلية والواقعية التعاونية.

1. نظرة الواقعيين الدفاعيين للقوة:

على عكس أنصار الواقعية الهجومية، فإن أنصار الواقعية الدفاعية -وعلى رأسهم كينيث والتز- يؤكدون على أنه لا ينبغي للدول أن تسعى إلى تعظيم حصتها من القوة العالمية؛ حيث إن هذا الأمر سيؤدي إلى تشكيل تحالفات مناوئة بغية تحقيق توازن دولي، وهو الأمر الذي يمكن مع تطوره أن ينتهي بتدمير تلك الدولة الساعية لتعظيم قوتها، وهو الأمر الذي حدث مع فرنسا النابليونية وألمانيا الإمبراطورية والنازية في كل من الحرب العالمية الأولى والثانية، لذلك تحذر الواقعية الدفاعية من اكتساب القوة أكثر من اللازم حتى لا يختل التوازن، أي أن بحث الدول عن القوة يقف عند سقف توازن القوى، فالقوة كما يراها الواقعيون الدفاعيون مجرد وسيلة لتحقيق الهدف المتمثل بحماية الأمن والحفاظ على البقاء.

ويفسر تشارلز جلاسرهاذا الأمر من خلال عدة تفسيرات؛ حيث يعتقد أن محاولة جعل الخصوم غير أمنين من الممكن أحياناً أن تؤدي إلى هزيمة الذات؛ حيث يمكن للخصوم القيام بسياسات أمنية مثل إطلاق عملية عسكرية تقلل من القدرات العسكرية للدولة التي تحاول تنميتها، يمكن أن تؤدي التعزيزات العسكرية والتحالفات إلى تغيير معتقدات الخصم حول دوافع الدولة، وبالتالي يقنع الخصم بأن الدولة بطبيعتها أكثر خطورة مما كان يُعتقد سابقاً، وقد يستنتج الخصم أن الدولة لديها دوافع «جشعة»، أي الرغبة في التوسع لأسباب أخرى غير الأمن. كما أن مجرد تراكم الأسلحة يُعد إهداراً لموارد الدولة المحدودة، لأن الآخرين قد يكونون قادرين على تلبية أو تجاوز مستوى التسليح. لكل تلك التفسيرات؛ فإنه يرى أن الدولة التي تبدأ حشدًا عسكرياً لزيادة أمنها قد تؤدي عن غير قصد إلى سلسلة من الأحداث تجعلها أقل أماناً.

كما يرى الواقعيون الدفاعيون أن القوة التي يجب أن تسعى الدول لحيازتها هي قوة دفاعية في المقام الأول؛ حيث يؤكدون أن الطرف المدافع يتمتع بمزايا قوية أمام المهاجم، وأن تكريس هذه القوة الدفاعية يعطيه وضعاً أفضل في ردع المهاجمين من الإقدام على الهجوم.

ولهذا تفترض الواقعية الدفاعية بأن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ، كما تفترض أن الأمن ليس كما يدعي الهجوميون عملة نادرة، بل يمكن توفره في النظام الدولي.

2. نظرة الواقعيين الدفاعيين للغزو والتوسع:

يؤكد أنصار الواقعية الدفاعية أن أسباب الصراعات هو انتهاج الدول لسياسات توسعية، لذا يرون أنه على الدول أن تتجنب تلك السياسات حتى تستطيع المحافظة على الحد الأدنى من الأمن، ويرى جاك سنايدر أن النظام الدولي يفرض على الدول أن يكون لها مصالح خارجية محدودة، وأن تحتفظ بقوة عسكرية صغيرة، فبينما تتوسع بعض الدول من أجل تحقيق الأمن، فإن باقي الوحدات داخل النظام الدولي تُحدث توازنات لمقابلة ذلك التوسع وغالبًا ما تكون الجغرافيا والتكنولوجيا في صالح المدافعين. ولذلك يدعي فريد زكريا أن الواقعية الدفاعية لا يمكنها تفسير الكثير من السياسات العالمية، لأن أتباعها يؤكدون أن الدول «المرضية» فقط هي التي تشارك في السلوك التوسعي؛ حيث إن الواقعية الدفاعية تفترض أن «الأمن متوفر بكثرة» في النظام الدولي، وأن معظم الدول تتفهم ذلك، وأن الدول يمكنها بسهولة الحصول على الأمن من خلال اتباع سياسات خارجية معتدلة. كما يدعي كل من روبرت جيرفس وجاك سنايدر، أن قادة الدول بدأوا يدركون أن تكاليف الحرب أصبحت أكبر بكثير من منافعها، كما أن استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع أصبح استراتيجية أمنية مرفوضة من قبل الكثير من قادة الدول في هذا العصر، نظرًا لتوسع الاعتماد المتبادل المعقد بين الدول.

3. نظرة الواقعيين الدفاعيين لتوازن القوى:

ترى الواقعية الدفاعية أن بنية النظام الدولي تُشكل دافعًا للحفاظ على التوازن القائم، ولا تُشكل دافعًا للحصول على المزيد من القوة. كما يؤكد الواقعيون الدفاعيون أن توازن القوة هو الضمان الذي يمنع الحروب بين الدول؛ حيث إن الدول تسعى إلى امتلاك قوة تدافع بها عن نفسها وتصد الدول المعتدية، والوصول إلى حالة التوازن يجعل الدول تميل إلى الحفاظ على حالة الوضع الراهن. لذا يؤكد أغلب علماء الواقعية الدفاعية أنه إذا أرادت الدول الحفاظ على موقعها داخل النظام الدولي، فإن السياسة المثالية هي الحفاظ على توازن القوى.

4. نظرة الواقعيين الدفاعيين لمحفزات النظام الدولي:

يؤكد الواقعيون الدفاعيون، وعلى رأسهم كينيث ولتر، أن النظام الدولي لا يدفع الدول أو لا يوفر المناخ المناسب، ولا يقدم المحفزات التي تؤدي إلى أن تتصرف الدول بشكل هجومي في العلاقات الدولية من أجل الحصول على القوة أو اكتساب المزيد منها، وإنما تتصرف الدول بشكل دفاعي وحذر، لأن خاصية الفوضى تُجبر الدول على الحفاظ على التوازن القائم في النظام وعدم الإخلال به للمحافظة على الوضع القائم، وبما أن الدول ستتكاثر لتعيد التوازن ضد المعتدي فإن النظام الدولي لا يقدم محفزات للتوسع أو الهجوم.

5. نظرة الواقعيين الدفاعيين للصراع بين القوى العظمى :

يؤكد ستيفن فان إفر أن الدول ستنعم بالاستقرار ما دامت القوى الكبرى فيها قد أدركت وتعلمت أن السياسات الأمنية الهجومية المرتكزة على فكرة الحرب والغزو أصبحت مكلفة جداً وغير مرحة، وبالتالي سترتكز الدول إلى «سياسات دفاعية حذرة» لكن غير عدوانية، وهذا سيقبل احتماليات الصراع وزيادة التعاون بين الدول.

كما يؤكد الواقعيون الدفاعيون على أن سعي بعض الدول الكبرى إلى الهيمنة، هو استراتيجية غير حكيمة لتلك الدول من أجل سعيها في الحفاظ على البقاء؛ حيث إن هذا السعي إلى الهيمنة يمكن أن يجلب إلى الدول الأخرى أو إلى نفسها صراعات خطيرة مع نظرائها. وبدلاً من ذلك، يؤكد الواقعيون أصحاب النظرية الدفاعية على أهمية الاستقرار من خلال التوزيع المتوازن للقوة بين الدول؛ بحيث تضمن أي منها أنها لن تخاطر بمهاجمة الأخرى.

يفضل أنصار الواقعية الدفاعية من ستيفن وولت وجاك سنايدر «الاستراتيجيات التعاونية»، ومنها تكوين الدول علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها؛ حيث إنه من الممكن تخفيف المعضلة الأمنية عبر المزيد من التعاون بين الدول. فالواقعية الدفاعية تعتقد أن الدول ليست عدوانية بطبيعتها، وأن التعاون الحقيقي -رغم أنه صعب في كثير من الأحيان- ممكن أن يحدث بشكل ملموس أكثر من خلال تقليل عدم اليقين بشأن نوايا بعضها البعض وبناء قدر من الثقة المتبادلة بينها.

المراجع

1. محسن عبد الخالق، «القوة والسياسة الخارجية»، مجلة الدراسات الدبلوماسية (القاهرة: معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد 2، 1985) ص 50.
2. Peter Toledo, "Classic Realism and the Balance of Power Theory", Glendon Journal of International Studies (Toronto:Glendon College, Vol:4, 2005), P52.
3. أحمد محمد وهبان، «النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية: دراسة تقييمية»، المجلة العلمية (أسبوط: كلية التجارة جامعة أسبوط، العدد 57، 2014) ص 8.
4. أنعام عبد الرضا سلطان، «القوة وأثرها في إدارة النظام الدولي»، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية (الأنبار: جامعة الأنبار، المجلد الثاني، العدد الثالث عشر، 2017) ص 22.
5. نبيل بكاكرة، «التنوع والتغير في مضامين القوة: نحو فهم جديد للعلاقات الدولية»، دفا تر السياسة والقانون (الجزائر: جامعة الجزائر، العدد 19، يونيو 2018)، ص 166 - 167.
6. حامد بن عبد العزيز، «أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط 1954: 1990»، رسالة ماجستير (الخرطوم: جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، 2006) ص 21 - 23.
7. فريد ميليش، «القوة وأهميتها في العلاقات الدولية»، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، (اللاذقية: جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 6، 2014) ص 72.
8. Aigerim Raimzhanova, "Power in IR: Hard, Soft and Smart", Paper published by Institute for Cultural Diplomacy (Bucharest: Institute for Cultural Diplomacy in the University of Bucharest, Vol4, 2015) P.4.
9. د. علي زياد عبد الله فتحي، القوة الأمريكية في النظام الدولي: تداعياتها وأفاقها المستقبلية (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015) ص 16 - 18.
10. فريد ميليش، مرجع سبق ذكره، ص 71.
11. المرجع السابق، ص 73 - 74.
12. شيما عويس أبو عيد، «القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصيلية»، مجلة المعهد المصري (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، المجلد 4، العدد 13، يناير 2019) ص 66 - 67.
13. مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان، «مفهوم القوة في علم العلاقات الدولية وعلم السياسة»، (وقت الزيارة: 2019/9/22)، على الرابط: <http://rachelcenter.ps/news.php?action=view?id=14857>.
14. المصدر نفسه.
15. شيما عويس أبو عيد، مرجع سبق ذكره، ص 77.
16. محمد قاسم هادي، «مكانة القوة الذكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي»، مجلة العلوم السياسية (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 54، 2018) ص 370 - 371.
17. د. علي عودة العفاني، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، (بغداد، دار الرواد، 2010) ص 144 - 146 -.
- * ظهر تقسيم الواقعية إلى واقعية هجومية وواقعية دفاعية لأول مرة في عمل جاك سنايدر عام 1991
Myths of Empires: Domestic Politics and International Ambition
18. Arthur A. Stein, "Realism/Neorealism", In Neil J. Smelser and Paul B. Baltes (Editors), International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences (New York: Pergamon Press, vol. 19, 2001) P12812.
19. جلال خشيب، «الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد»، تقرير صادر من المعهد المصري للدراسات (تركيا: المعهد المصري للدراسات، مارس 2019)، ص 2-3.
20. ميثاق مناحي دشر، «النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)»، مجلة أهل البيت، (كربلاء: جامعة أهل البيت، العدد 20)، ص 406 - 407.
21. د. منعم خميس مخلف، «الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية: الافتراضات والتصنيفات والأسس (رؤية تحليلية)»، مجلة دراسات دولية، (بغداد: جامعة بغداد، العدد 59، 2014)، ص 218 - 219.
22. المصدر نفسه.
23. جون مرشايير، مصطفى محمد قاسم (مترجم)، سياسات القوى العظمى، (الرياض، جامعة الملك سعود، 2012)، ص 39.
24. أركان إبراهيم عدوان، العلاقات السورية التركية: المحددات والقضايا (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ص 38.
25. بهوي عبير، «النظرية الواقعية البنوية في الدراسات الأمنية: دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003»، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة الجزائر- كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013-2014)، ص 39.
26. Chris Brown, "Realism: rational or reasonable??", International Affairs (London: Royal Institute of International Affairs -Chatham House, Vol: 88, Issue: 4, July 2012) P.860.
27. محمد الطاهر عديلة، «أسس النظرية العلمية الواقعية للعلاقات الدولية: من الطبيعة البشرية إلى الفوضى الدولية»، مجلة الدراسات والبحوث القانونية (الجزائر: جامعة المسيلة، المجلد 6، العدد 2، يونيو 2021)، ص 180 - 181.
28. أركان إبراهيم عدوان، مرجع سبق ذكره، ص 39 - 40.
29. محمد حمشي، المقاربات الواقعية لتفسير وحل النزاعات، جامعة باتنة - قسم العلوم السياسية، (وقت الزيارة: 2020/1/3)، على الرابط: <https://www.academia.edu/32064710>.
30. حكيمي توفيق، «الحوار النيو واقعي النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني»، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008/2007)، ص 16.

31. المرجع السابق، ص 20.
32. ميثاق مناحي دشر، مرجع سبق ذكره، ص 418.
33. Ghazala Yasmin Jalil, "China's Rise: Offensive or Defensive Realism", Strategic Studies (Islamabad: Institute of Strategic Studies Islamabad, Vol. 39, No. 1, spring 2019) P44-45.
34. جون مرشايمر، مصطفى محمد قاسم (مترجم)، مرجع سبق ذكره، ص 43.
35. حكيمي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 21.
36. ميثاق مناحي دشر، مرجع سبق ذكره، ص 418.
37. Davideorsi , J. R. Avgustin& Max Nurnus, Realism in Practice (Bristol: E-International Relations PUBLISHING, 2018) P29.
38. جون مرشايمر، مصطفى محمد قاسم (مترجم)، مرجع سبق ذكره، ص 36.
39. أحمد محمد وهبان، «النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجانثو إلى مرشايمر: دراسة تقييمية»، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، المجلد 1، العدد 2، 2016)، ص 36.
40. أحمد محمد وهبان، «الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورجانثو إلى مرشايمر: دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود»، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، العدد 1، 2016)، ص 1221، ص 1224.
41. Jeffrey W. Taliaferro, "Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited" International Security (Massachusetts: Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University, Vol. 25, No. 3, Winter 2000) p.152-153.
42. حكيمي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 21، 22.
43. Ghazala Yasmin Jalil ,op.cit, P46.
44. مازن جيور، «الواقعية الهجومية في تفسير المتغيرات الدولية»، مداد - مركز دمشق للأبحاث والدراسات (وقت الزيارة: 2020/1/20)، على الرابط: <http://www.dcrs.sy>.
45. محمد الطاهر عديلة، «تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية - دراسة في المنطلقات والأسس»، رسالة دكتوراة (الجزائر: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 78-79.
46. المرجع السابق، ص 247.
47. ميثاق مناحي دشر، مرجع سبق ذكره، ص 419.
48. المرجع السابق، ص 414.
49. أحمد محمد وهبان: النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية...، مرجع سبق ذكره، ص 35 - 37.
50. Jeffrey W. Taliaferro, op.cit., P136.
51. ميثاق مناحي دشر، مرجع سبق ذكره، ص 416-417.
52. رقية غربي، «السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة»، رسالة ماجستير (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص 36.
53. Jeffrey W. Taliaferro, op.cit., p.152.
54. إيناس شيباني، «في تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل»، رسالة ماجستير (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019)، ص 103.
55. عبد العزيز الخليلي، مرجع سبق ذكره، ص 35.
56. هبة محمد عباس العكيلي، «تأثير النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية - دراسة حالة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية 2011-2021»، رسالة ماجستير (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم - قسم العلوم السياسية، 2021)، ص 30.
57. Liu Feng and Zhang Ruizhuan, "The Typologies of Realism", Chinese Journal of International Politics (Oxford: Oxford University Press, Vol. 1, 2006) P.125.
58. إيناس شيباني، مرجع سبق ذكره، ص 105.
59. محمد الطاهر عديلة، مرجع سبق ذكره، ص 231 - 232.
60. ميثاق مناحي دشر: النظرية الواقعية: دراسة في الأصول...، مرجع سبق ذكره، ص 415-416.
61. المرجع السابق، ص 417.
62. Shiping Tang, A Theory of Security Strategy for Our Time: Devensive Realism (Newyork, Balgrave Macmillan , 2010) P129.

الاستراتيجية الهندية تجاه الصين المحددات والركائز والتحديات

دراسات

د. منى هاني محمد

مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

تعد إدارة التفاعلات الصينية الهندية من أهم التحديات التي تواجه الاستراتيجية الهندية. ومثلما يتساءل الصينيون حول ما إذا كان صعود الهند يخدم المصالح الصينية أم يمثل خطرًا وتهديدًا عليها، يتساءل كذلك صانعو السياسة الهندية حول ما إذا كانت الصين تنوي استخدام قوتها للتعاون مع الهند أم التنافس معها والعمل على احتوائها. لذلك كانت الصين دائمًا على قمة أولويات أجندة السياسة الخارجية الهندية، وكانت هذه أولى ملاحظات رئيس وزراء الهند - ناريندرا مودي - عندما هنأه رئيس وزراء الصين - كه تشيانج - بفوزه في الانتخابات الوطنية عام 2014. وكان هذا الاعتراف إحدى العلامات المبكرة التي تركت انطباعًا بأن ناريندرا مودي سوف يضع الصين في قائمة أولويات الاستراتيجية الهندية. ووضع الصين في الاستراتيجية الهندية باعتبارها أولوية، يُعد امتدادًا لنظرة قادة الهند السابقين للصين، فتلك النظرة التي يريد ناريندرا مودي أن يحدو حدوها، ويسعى إلى أن تكون نظرة أشمل وأعمق تجاه الصين. وإن تصريح ناريندرا مودي حول الصين والتفاعلات الصينية الهندية يفسر طلب مودي الخفي بأن الصين من جانبها ينبغي أيضًا أن تضع الهند على قمة أولوياتها في السياسة الخارجية، وأن تنظر إلى الهند باعتبارها نظيرًا بدلًا من النظر إليها كشريك فحسب. فعلى سبيل المثال، في تعليقه على التفاعلات

الصينية الهندية - قبل زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج إلى الهند - استخدم مصطلحات مثل (Inch) التي يعني بها (الصين والهند) تجاه (Miles) والتي يعني بها «Millennium of exceptional synergy» أي «ألفية التضافر والتآزر الاستثنائي».

وفي تفسيره لهذا الخطاب البلاغي المنمق، نجد أن ناريندرا مودي يشير إلى أن الصين والهند لديهما إمكانية التكاتف معًا لتحقيق التقدم والازدهار للبلدين وآسيا والجنس البشري. وبغض النظر عما تبدو عليه هذه البلاغة، فإن حديث ناريندرا مودي ربما يفسر الفروق الدقيقة والروايات التي يراها مودي تجاه الصين. ويحدد ناريندرا مودي المسار التقدمي للصين والهند بمصطلحات قائمة على التكافؤ، ويصور العلاقة بين البلدين في سياق آسيا وما وراءها⁽¹⁾. وبناءً على هذا، تجادل هذه الدراسة بأن الهدف الأساسي للاستراتيجية الهندية تجاه الصين يتمثل في تحقيق التكافؤ مع الصين بقدر اهتمامها بتحقيق المشاركة والارتباط معها.

وعليه، تدور هذه الدراسة حول سؤال رئيسي يتمثل في: كيف تَشكَّلت الاستراتيجية الهندية تجاه الصين في إطار استراتيجية الهند الكبرى؟ وحاولت هذه الدراسة الإجابة على هذا السؤال من خلال توضيح التوجه العام للاستراتيجية الهندية الكبرى، ثم من خلال تحديد الركائز الأساسية لاستراتيجية الهند تجاه الصين، وبعد ذلك من خلال الإشارة إلى أبرز التحديات التي تواجه هذه الاستراتيجية. وتنبع أهمية الدراسة من اهتمامها بإحدى أهم القوى الصاعدة، والمتمثلة في الهند التي تصور نفسها كلاعب رئيسي في النظام الدولي وبالأخص النظام الإقليمي، بسبب ماضيها الغني والملمم والنمو الأخير. وتستدعي طبيعة موضوع هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي، والمنهج التحليلي لتسليط الضوء على المسائل المتعلقة بالاستراتيجية الهندية الكبرى، وإبراز ركائز استراتيجية الهند تجاه الصين، وأبرز تحدياتها.

أولاً: التوجه العام للاستراتيجية الهندية الكبرى

لفهم الاستراتيجية التي تتبعها الهند تجاه الصين، والسياسة التي تتبناها للتعامل معها، لا بد من الإشارة في البداية إلى طبيعة الاستراتيجية الكبرى للهند لاستنباط الأساس الذي ترتكز عليه هذه السياسة. منذ تشكيل التحالف الديمقراطي الوطني (NDA) في مايو عام 2014، بدأت التخمينات فيما يتعلق بمسار السياسة الخارجية الهندية واستراتيجيتها الكبرى. والأغلبية العظمى لحزب جناح اليمين «Bhartiya Janta Party (BJP)»، والتي تخضع لقيادة ملتزمة أيديولوجياً لناريندرا مودي، دعموا فكرة أنه سوف يكون هناك اتجاه جديد للاستراتيجية الهندية. وثمة ثلاثة أمور تميز الاستراتيجية الكبرى للحكومة الهندية الحالية، وهي:

1. الموقف المتشدد حول الأمن الوطني.
 2. تسريع عملية المرحلة الثانية للإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة.
 3. الدفاع عن قضية النزعة القومية الثقافية. ويتوقف الأمن الوطني للهند على ثلاثة جوانب، هي:
 - أ. الاستقرار في المناطق الحدودية، وقدرة الهند على كبح جماح الإرهاب القادم من باكستان وأفغانستان،
 - ب. تستلزم الإصلاحات الاقتصادية استثمارات وتكنولوجيا من الجهات الفاعلة القوية مثل الولايات المتحدة واليابان والصين والاتحاد الأوروبي،
 - ت. تتمركز النزعة القومية الثقافية حول الذات، كما أنها تتمركز حول الإثنية.
- وتعد هذه الفترة، منذ تشكيل حكومة التحالف الديمقراطي الوطني، فترة مكثفة للغاية من حيث انخراط الهند مع العالم الخارجي؛ إذ قابل رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بالفعل وتفاعل مع رؤساء جميع الدول التي تسعى الهند إلى الانسجام معها، مثل الصين والولايات المتحدة وروسيا واليابان ودول الجوار. وبدايةً بالاجتماع مع قاعدة دول الجوار - في حفل تنصيب رئيس الوزراء ناريندرا مودي في مايو عام 2014 - نجد أن ناريندرا مودي تفاعل مع قادة دول البريكس (البرازيل وروسيا والصين وجنوب أفريقيا)، والأمم المتحدة، ومجموعة العشرين واتحاد الآسيان، واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وزار ناريندرا مودي بوتان والبرازيل ونيبال واليابان والولايات المتحدة وميانمار وأستراليا وفيجي، واستضاف رئيس وزراء أستراليا (توني أبوت)، والرئيس الصيني (شي جين بينج)، ورئيس وزراء فيتنام (نجوين تان دونج)، فقد قضى ناريندرا مودي أكثر من شهر خارج الهند بعد توليه السلطة مباشرة، الأمر الذي كان موضع نكات هزلية من جانب قادة المعارضة نظرًا لسفرياته المتكررة⁽²⁾.
- وإن التفحص عن قرب لهذه المشاركات المكثفة يمدنا برؤى مفيدة حول أولويات ومناورات الهند تحت قيادة الحكومة الجديدة. فنرى: أولاً، أن الهند تحت قيادة حكم ناريندرا مودي تعطي أولوية لدول الجوار في جنوب شرق آسيا، وبالأخص تلك الدول التي لا تنخرط الهند معها في صراعات أمنية. ثانيًا، تحركت النزعة الإقليمية للهند فيما وراء جنوب آسيا، وتسعى إلى تعاون وثيق مع دول جنوب شرق آسيا. وسياسة «النظر إلى الشرق» (Look East) التي كانت تنتهجها الحكومات الهندية السابقة، أصبحت سياسة «العمل مع الشرق» (Act East) تحت حكم ناريندرا مودي. ثالثًا، بينما كانت حكومة ناريندرا مودي موجهة نحو شرق آسيا للتفاعل معه، نجدها قد غضت الطرف عن غرب آسيا ولم تتفاعل معه بنفس الطريقة التي تفاعلت بها مع شرق آسيا، فالهند لم تكن لديها سياسة واضحة فيما يخص فلسطين أو إيران أو غيرها. ويبدو هذا الأمر كارثيًا لأن غرب آسيا هو مصدر النفط والغاز وتحويلات العملة الصعبة إلى الهند. رابعًا، في إطار التنافس نحو تحقيق التوازن الجغرافي بين الولايات المتحدة والصين، فإن الهند تسعى إلى التعاون الاستراتيجي بشكل أكبر مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا، وتظل روسيا ضرورية وحاسمة لمصالح

الهند نظراً لأن التحالف الروسي - الصيني لديه الإمكانية لتغيير توازن القوى في هذه المنطقة .
خامساً، في ظل سعي الهند إلى التحول نحو مركز لتصنيع، فإن استثمارات الصين واليابان تُعد استثمارات مغرية في هذا الشأن، فاليابان تعهدت حينها بـ 35 مليار دولار إلى الهند. وتظل الولايات المتحدة طرفاً اقتصادياً هاماً، لكن تدرك الهند حقيقة أن الاستثمارات الصينية واليابانية في الهند من الممكن أن تغنيها عن الاستثمارات الأمريكية أو الأوروبية. وأخيراً، لا تحبذ الهند عالم القطب الواحد الذي تسيطر عليه وتديره الولايات المتحدة، ولا تحبذ أيضاً عالم ثنائي القطبية الذي تسيطر فيه الولايات المتحدة والصين على النظام المالي أو العسكري. فالهند تفضل عالمًا متعدد الأقطاب، بل الأكثر من ذلك أنها تطمح إلى لعب دور أكبر في النظام الدولي. وثمة تصور بأن السكان والاقتصاد والقيم الديمقراطية في الهند لم تلقَ صداها بنسب متساوية في المؤسسات الدولية كمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. ومن ثمَّ، فإن الحكومة الهندية تحت حكم ناريندرا مودي سوف تحرك سياستها الخارجية واستراتيجيتها الكبرى تجاه تحقيق هذه الأهداف⁽³⁾.

وتعتقد الحكومة الحالية تحت حكم ناريندرا مودي أن المصالح الوطنية للهند تم إخضاعها إلى قيم النزعة الدولية الليبرالية عن طريق الحكومات السابقة التي حكمت حوالي ستين عامًا. وهذه الحكومات لم تكن حازمة بشكل كافٍ في التعامل مع باكستان والصين اللتين استولتا - من وجهة نظر الهند - على الأراضي الهندية. لذا، فالهند ترغب في تصحيح ذلك عن طريق السعي نحو تحقيق سياسة قوية وفعالة للشراكات الاستراتيجية وتحديث الجيش. وداخلياً سوف تساعد النزعة القومية الثقافية في حشد الشعب صوب تحقيق هذه الأهداف الواقعية⁽⁴⁾.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن ناريندرا مودي استطاع أن يحافظ على مبادئ سياسته الخارجية القائمة على توازن السلام والقوة، وذلك عن طريق تحسين الدبلوماسية وبناء القدرات العسكرية الهندية. فوفقاً لمجلة الدبلوماسية «The Diplomat» ما صرح وزير الخارجية الهندي جايشانكار قائلًا: «يمكن القول إن مودي في هذا الصدد رسخ لسياسة خارجية وقائية مقارنةً بسابقه». وقد صرح ناريندرا مودي في مناسبات عديدة إنه يريد أن تكون الهند أكثر استباقية، مما يعني تقديم إسهام أكثر للعالم. وأولى هذه الإسهامات نجدها في حديث مودي في المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2018، عندما صرح قائلاً بأنه وحكومته يسعون للعب دور عالمي أكبر للهند. وعلى عكس السياسة الخارجية القائمة على رد الفعل، فإن ناريندرا مودي انتهج سياسة خارجية استباقية ظهرت في دور الهند الفعال في الشئون الخارجية من خلال تعزيز الدبلوماسية بشكل كبير في مراحلها الثنائية والمتعددة، وكذلك لعب دور أكبر في حل المشكلات العالمية.

ومن حيث الدبلوماسية، وضعت الهند دول الجوار في المقام الأول، وعلى قائمة أولويات سياساتها الخارجية، وذلك وفقاً لما جاء في وثيقة وزير الشئون الخارجية الهندي. وكانت هذه السياسة واضحة

منذ اليوم الأول لتولي ناريندرا مودي رئاسة الوزراء؛ إذ إنه تقابل مع قادة دول اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وتعهدت الهند في هذا الاجتماع بصياغة وتشكيل شراكة في المنطقة، علاوةً على تصريح الهند بأنها سوف تقوم بدور أكثر استباقية ونشاطًا باعتبارها طرفًا إقليميًا وعالميًا⁽⁵⁾.

أما الأولوية الدبلوماسية الثانية التي انتهجتها الهند، فهي التوجه نحو دول آسيا والمحيط الهادئ من خلال سياسة «العمل مع الشرق» بدلًا من «النظر إلى الشرق» كما أوضحنا. وهذا الانتهاج الجديد للسياسة الخارجية الهندية تم الإعلان عنه في قمة الهند - الآسيان في ميانمار. ففي خطابه أثناء هذه القمة، أرسل ناريندرا مودي رسالة واضحة مفادها أن «العمل مع الشرق» (Act East) لم يكن فحسب مجرد تغيير مسار التعاون، لكنه كان التزامًا أكبر من جانب الهند بلعب دور استراتيجي أكثر فاعلية واستمرارية، وهو الأمر الذي تجسد في تعزيز الدبلوماسية في شرق وجنوب شرق آسيا.

وقد اتضحت سياسة «العمل مع الشرق» (Act East) في العام الأول لناريندرا مودي من توليه منصب رئيس الوزراء؛ إذ ظهر انخراطه الشديد وتفاعلاته عالية المستوى مع الصين واليابان ودول الآسيان وأستراليا. وسياسة «العمل مع الشرق» لم ينتهجها ناريندرا مودي في عامه الأول فقط، بل استمرت بعد ذلك من خلال انخراطه مع هذه الدول وغيرها في السنوات التي تلت ذلك. فقد نشرت مجلة (Hindustan Times) أن سياسة «العمل مع الشرق» وضعت معيارًا جديدًا للدبلوماسية الهندية، مما جعلها تتميز بسياسة خارجية فعالة⁽⁶⁾.

ولم يُولِ ناريندرا مودي اهتمامًا فحسب في التعاون والدبلوماسية، وإنما اهتم أيضًا ببناء القوة العسكرية للهند. فأثناء إدارته أظهرت الهند التزامها وتعهدا ببناء جيشها من خلال رصد ميزانية أكبر للجيش؛ إذ في عام 2017، قفزت الهند إلى المركز الخامس عالميًا في الإنفاق العسكري، فقد أنفقت 52.5 مليار دولار على الجيش، وذلك وفقًا لتقرير الميزانية الصادر في عام 2018. وأدى ذلك إلى احتلال الهند المركز الثالث عالميًا في عام 2018 من حيث ضخامة الجيش وميزانيته الهائلة. ومن الواضح أن الهند تسير قدمًا في تحسين ودعم قوتها العسكرية. ووفقًا لتقرير إنجاز قطاع التصنيع في مجال الدفاع، فإنه من خلال انتهاج سياسة «صنع في الهند» في قطاع الدفاع، فقد حققت الهند طفرة هائلة في هذا القطاع عن طريق فتح مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 100% في قطاع الدفاع، وتعزيز الصادرات، وتقديم حوافز مالية، وزيادة الاستثمار في قطاع البحث والتنمية في مجال الدفاع.

كما أن المجمع الصناعي في مجال الدفاع هو أحد اهتمامات الهند، ففي عام 2018 في برنامج (Defexpo)، صرح ناريندرا مودي قائلًا بأنه «على الرغم من أن الهند بلد مسالم، فإن الحكومة لا تستطيع أن تنكر مسؤوليتها تجاه حماية مواطنيها، لذا تسعى الهند إلى تجهيز القوات المسلحة الهندية، وإعدادها وتسليحها بأحدث الأسلحة، عن طريق إنشاء المجمع الصناعي الدفاعي المستقل استراتيجيًا». وتحت إدارة ناريندرا

مودي شاركت الهند أيضًا في الدبلوماسية الدفاعية، فقد صرح (جريجوري وينجر) - الأستاذ في جامعة سينسيناتي بالولايات المتحدة - قائلاً بأن «الدبلوماسية الدفاعية هي محاولة للانخراط مع الدول الأخرى من خلال التعاون العسكري لتحقيق غرض استراتيجي وجيوسياسي. وفي غضون عامين فقط، فإن الحكومة الهندية تحت حكم مودي وقعت مذكرات تفاهم للتعاون الدفاعي مع أكثر من 20 دولة، وذلك وفقاً للوثيقة الرسمية لوزارة الدفاع الهندية»⁽⁷⁾.

وعندما يتعلق الأمر بالأمن والسلامة الإقليمية، فإن الهند لا تتردد في إظهار قوتها وتأكيداتها في استخدام قوتها العسكرية. فقد شهد العالم نشر الهند لقوتها العسكرية عندما زادت قضايا الإرهاب والأمن على الحدود الهندية - الباكستانية. وفي أعقاب الهجوم الإرهابي على قاعدة عسكرية هندية في (أوري) (Uri) في 18 سبتمبر عام 2016، بدأت الهند سلسلة من الهجمات على كشمير التي تحتلها باكستان، في أقل من أسبوعين. وقد صرح قائد الجيش الهندي للعمليات العسكرية (رانبير سينج) بأن الأنشطة الإرهابية المتزايدة في جامو وكشمير تُعد مصدر قلق بالغ، كما أن ناريندرا مودي أشار في هذا السياق إلى أن الضربة العسكرية التي قامت بها الهند هي دليل واضح على قدرات الهند العسكرية⁽⁸⁾.

وفي الختام، يمكن القول إن الهند في سعيها نحو تحقيق التوازن، انتهجت سياسة خارجية واستراتيجية تحت حكم ناريندرا مودي، أدت بها إلى الوصول إلى مآلات ونتائج مختلطة. فثمة أمور كان لها موضع تقدير واحترام للهند في عهد ناريندرا مودي، مثل وضع الاقتصاد على قمة أجندة أولوياته، وموقفه من منظمة التجارة العالمية، وموقفه من دول البريكس، والمفاوضات الثنائية مع دول الجوار واليابان والصين والولايات المتحدة. وكان على صلة جيدة بالشتات الهندي في الأماكن التي قام بزيارتها. ولكن إلغاءه المفاجئ في بعض الأحيان للمباحثات مع باكستان جعله موضع انتقاد، كما أنه لم يطور سياسة متماسكة في علاقاته مع دول غرب آسيا، كما أن عمل توازن مع الصين سوف يكون أكثر صرامة وشدة مع الروابط الأمريكية الهندية الآخذة في التنامي⁽⁹⁾.

ثانياً: محددات استراتيجية الهند تجاه الصين

إن سياسة الهند تجاه الصين واستراتيجيتها تقوم على أساس وضع الهند في حالة تكافؤ مع الصين. وإن هذه السياسة قد تكون مماثلة للنظرة البراجماتية للحكومات الهندية السابقة تجاه الصين. وناريندرا مودي - مثله مثل رئيس وزراء الهند السابق مانموهان سينج - يتصور ويسعى إلى تحقيق النظرة البراجماتية تجاه الصين؛ إذ ينظر إلى الصين باعتبارها من دول الجوار للهند، وبأنها شريك اقتصادي ومنافس. لذا، فإن سياسة ناريندرا مودي تجاه الصين هي نموذج للنظرة البراجماتية التي دعمتها الهند في سياستها الخارجية تجاه الصين في الأعوام الأخيرة. وما يميز استراتيجية الهند في عهد ناريندرا مودي تجاه

الصين، هو تأييده وحديثه عن تكافؤ القوة بين الهند والصين في السياقات الثنائية والإقليمية، وهو الأمر الذي لم يلقَ تأييدًا ودعمًا من جانب قادة الهند السابقين أو من جانب السياسة الصينية تجاه الهند⁽¹⁰⁾. ومن الجديد بالذكر، أنه عندما تولى ناريندرا مودي رئاسة الوزراء، قام بزيارة الصين أربع مرات. وفي أثناء جولته الانتخابية في الانتخابات الوطنية العامة، جادل ناريندرا مودي حول أن حديثه عن الصين لفت الانتباه العام. وقد صور ناريندرا مودي الصعود الصيني بأنه صعود ينكر المصلحة الوطنية للهند، وبعض من تعليقاته الجريئة حول الصين لم تكن فحسب للتعبير عن المخاوف بشأن القضايا المعقدة، ولكن أيضًا للتأكيد على أن صعود الصين فرض قلقًا بالغًا على الاستراتيجية الكلية للهند، وقد أشار على وجه الخصوص إلى ظاهرتين: الأولى، الصعود المتنامي للصين، والثانية، القلق المتزايد حول النزاع الحدودي طويل الأمد.

وفي عام 2013، وأثناء محاضرة في تشيناي، حدد ناريندرا مودي بشكل مؤكد كيف أن الهند سمحت للصين بالسيطرة على الهند عبر المنديات والسياسات الدولية. وفي مايو عام 2013، كشف ناريندرا مودي عن فكرة أن الهند يتحتم عليها أن يكون لديها منهج تكتيكي تجاه الصين. وفي حديثه مع غرفة التجار الهنديين وجميع مجالس التجارة الهندية في مومباي، صرح ناريندرا مودي قائلًا بأنه «ينبغي على الهند أن تركز قوتها على العالم الخارجي مثلما تصور الصين شنغهاي بأنها قوتها إلى العالم، وأشار إلى أن الهند يتحتم عليها أن تلحق بالصين في هذا الاتجاه».

وفي فبراير عام 2014، أثناء حملته الانتخابية في أروناجلبرديش (إحدى ولايات الهند)، أكد ناريندرا مودي قائلًا بأن «العالم لا يرحب بعقلية التوسع في عصرنا هذا، والصين أيضًا سوف يتحتم عليها أن تترك وراءها الفكر التوسعي». وفي حقيقة الأمر، قد تم تقديم هذا الاعتراف من جانب ناريندرا مودي على خلفية المطلب الإقليمي المتزايد للصين بضم ولاية أروناجلبرديش. وعند تقييم هذه التصريحات، فإننا نجد أنها تشير إلى الفكر القومي لناريندرا مودي⁽¹¹⁾.

وبخلاف حملة ناريندرا مودي الانتخابية، فإن رؤيته للصين عندما أصبح رئيس الوزراء كانت رؤية براجماتية ومعتدلة. فالزعماء في المجتمعات الديمقراطية يعبرون عن آرائهم الهامة والحرجة حول خصومهم السياسيين لكسب ميزة سياسية، ولكن تتغير مواقفهم بعد تولي السلطة. وباعتبار ناريندرا مودي رئيس الوزراء، فإنه يتحتم عليه أن يدير علاقته وتفاعلاته مع الصين. ولقد كانت كل من «الإدارة» و«الارتباط» محور حديث ناريندرا مودي في خطابه كرئيس وزراء حول الصين. وخطابه في الصين على منصات مختلفة تشرح هذا بوضوح. وثمة ثلاث مسائل تُعد محور استراتيجية الهند في عهد ناريندرا مودي وتوجهاته تجاه الصين، وهي:

1. تحديد نطاق وفرص التفاعلات الهندية الصينية .
 2. دفع الشراكة بين البلدين إلى الأمام، وهي الشراكة التي تهدف إلى توجه تنموي .
 3. الدعوة إلى تكافؤ الصين والهند بموجب فرضية القرن الآسيوي .
 وخطابات ناريندرا مودي في المنتدى التجاري الصيني - الهندي في شنغهاي وجامعة تشينغها في بكين، فضلاً عن خطابه الإعلامي في بكين، تفسر هذا الاعتدال والنظرة البراجماتية لناريندرا مودي؛ إذ بالنظر إلى بعض الأمثلة سنجد أنه صرح قائلًا بأن «علاقتنا كانت معقدة في العقود الأخيرة. ونحن التزمنا بالتحرك صوب اتجاه جديد بين الدولتين الآسيويتين الكبريان، ودعونا الشركات الصينية إلى أن تصبح جزءاً من جدول أعمال (صنع في الهند)». وقد صرح أيضاً ببلاعة فائقة في خطابه في شنغهاي قائلًا: «نحن بحاجة إلى الارتباط معكم، وإن نطاق وإمكانية واتساع وطول البنية التحتية المرتبطة بالمشاريع التنموية تُعد ضخمة جداً في الهند». ومن ثمّ، تشير تلك الحسابات والتقديرية إلى نظرة تقدمية يسعى الرئيس ناريندرا مودي إلى التمسك بها تجاه الصين؛ إذ إنه يسعى دائماً إلى ممارسة ضغط متواصل على الصين من أجل الارتباط بها وعمل شراكة معها⁽¹²⁾.

وبالرغم من ذلك، يوجد تحليل أكثر دقة لهذه النظرية البراجماتية لناريندرا مودي تجاه الصين، يشير إلى أنه يريد أن يصف العلاقات والتفاعلات الهندية الصينية على أساس أنها أكثر من منصة شراكة مشتركة؛ إذ إن كليهما يمتلكان القدرات التي تؤهلها إلى أن يصبحا متكافئين في القوة. وهذه الرؤية اتضحت في تأييد ناريندرا مودي المتكرر لصناعة القرن الآسيوي، باعتبار أن الصين والهند ينبغي عليهما أن يتطلعا إلى لعب دور بناء. ولكن بغض النظر عن الحذر الذي يبديه في التعبير عن هذه الآراء، فنظرته ورؤيته تُعد رؤية قومية كاملة.

كما أن طرح سياق آسيوي والتحدث عن دور الصين والهند في صناعة قرن آسيوي، كان السمة المميزة في حديث ناريندرا مودي عن تفاعلاته وعلاقته مع الصين. وفي خطابه في جامعة تشينغها في بكين، عبر ناريندرا مودي عن رؤيته بأن ظهور آسيا من جديد يُعتبر أمراً هاماً ورئيسياً للعالم متعدد الأقطاب الذي تؤيده كل من الصين والهند. وثمة تأكيد على أن آسيا سوف تنعم بالاستقرار والسلام إذا تعاونت الهند والصين معاً. وفي إقراره بأن التحول الاقتصادي للصين كان إلهاً رئيسياً لتقدم آسيا، قام ناريندرا مودي بالتعبير عن هذه الرؤية في محاضرة في سنغافورة قائلًا: «ينبغي على الهند والصين أن يستكملا ويساعدا بعضهما البعض على التقدم». وهذا الاعتراف والإقرار بالصين من جانب ناريندرا مودي تمت ملاحظته باستمرار في حديثه عن القرن الآسيوي. وفي احتفال بالشعب الصيني وتحياتهم بمناسبة اليوم الوطني للصين في الأول من أكتوبر عام 2015، قام ناريندرا مودي بإلقاء كلمة تشير إلى أن نمو الهند والصين ما هو إلا فرصة عظيمة تساعد على تحقيق حلم القرن الآسيوي⁽¹³⁾.

وإن الدليل والشاهد على هذا السياق الآسيوي في الصعود الصيني - الهندي الحالي يتمثل في البيان المشترك لكلا البلدين أثناء زيارة ناريندرا مودي إلى الصين في عام 2015؛ إذ أقر البيان المشترك بأن كلاً من ناريندرا مودي وشي جين بينج اتفقا على أن العلاقات والتفاعلات الثنائية الصينية الهندية على استعداد أن تلعب دورًا محددًا في القرن الحادي والعشرين في آسيا، بل في العالم أجمع. ولكن لا بد من ملاحظة أن ناريندرا مودي ليس هو رئيس الوزراء الوحيد للهند الذي شجع على لعب دور أكبر للهند والصين في سياق القرن الآسيوي، فبعض النظر عن جواهر لال نهرو، فإن زعماء مثل أتال بيهاري فاجباي ومانموهان سينج دعوا أيضًا إلى سياق آسيوي تحتل فيه الهند والصين مكانة كبيرة بوصفهما قوتين آسيويتين كبيرتين. ولكن ما يميز ناريندرا مودي عن أسلافه، هو مغزى ونية تأييد الشراكة والمسئولية المشتركة في وقت تتفوق فيه الصين على الهند في القوة الوطنية الشاملة. فضلًا عن أن حديث ناريندرا مودي لخلق مرحلة أكبر للصين والهند من أجل التعاون الآسيوي، يشير إلى أن الهند تريد أن تكون متكافئة مع الصين من حيث القوة في آسيا وما وراءها. وأساس هذه النية هو منهجه القومي تجاه الصين. وبغض النظر عن الاعتدال والحكمة السياسية والحكمة التي يمكن ملاحظتها في تأييد ناريندرا مودي للصين، فإن ما يهم في حديثه عن الصين هو الإشارة إلى أن الصين ينبغي عليها أن ترد المعروف للهند في عمل توازن آسيوي. وهذا التأكيد على القوى المتكافئة يشير إلى أن الارتباط والشراكة بين البلدين ينبغي أن ينمو في خضم هذا التوازن⁽¹⁴⁾. وبناءً على ما سبق، سيتم من خلال النقاط التالية توضيح الركائز الأساسية لاستراتيجية الهند تجاه الصين، وأبرز التحديات التي تواجه هذه الاستراتيجية.

ثالثًا الركائز الأساسية للاستراتيجية الهندية تجاه الصين

ثمة مجموعة من الركائز التي تحرك استراتيجية الهند تجاه الصين، تتمثل أبرز هذه الركائز في المشاركة الاقتصادية مع الصين والارتباط معها. فإن الرغبة في الارتباط مع الصين تُعد بشكل واضح مبررًا للارتباط الاقتصادي الهندي - الصيني الذي يتكشف على مدار الأعوام. والهند من جانبها ترى أن هذا الارتباط الاقتصادي بدأ أثناء فترة أتال بيهاري فاجباي (1998-2004)، واستمر في فترة مانموهان سينج. وقد كان الارتباط الاقتصادي بين البلدين هو الجانب المستقر في تفاعلاتهما وعلاقتهما الثنائية برغم النزاع الحدودي طويل الأمد، والتوترات التي كانت تحدث على فترات، والناشئة عن هذا النزاع. ومع ذلك، فإن ما هو مدهش ومثير للإعجاب في منهج ناريندرا مودي في مشروع الارتباط الاقتصادي مع الصين، يتمثل في أنه يخلق فرصة متساوية للهند ومجتمعها الاقتصادي. ولكن الخلل الذي يوجد في التجارة الثنائية بين الهند والصين، وكيف أن المجتمع التجاري الهندي وجد أنه من الصعب أن يكتسب مدخلًا لسوق أكبر في الصين، كل هذا مثل قضية مُحتمنة في الشراكة الاقتصادية الثنائية. وقد كان ناريندرا مودي صريحًا في إثارة هذه المسائل مع نظيره الصيني.

وفي أثناء زيارته للصين عام 2015، عرّف ناريندرا مودي الصين بأنها مركز اقتصادي رئيسي، ودعم بحماس إقامة شراكة اقتصادية بين الصين والهند. ولكن نوع الشراكة الاقتصادية التي اقترحها ناريندرا مودي كانت من نوع خاص، فسياسة الارتباط التي تبناها ناريندرا مودي لم تكن مقصورة على التجارة الثنائية والاقتصاد، بل امتدت إلى أساس منطقي يجعل الارتباطات الاقتصادية بين الهند والصين عالمية. وهذا يستدعي بدوره المسار التنموي إلى مقدمة المشهد بجانب الشراكة الاقتصادية المستدامة، والتي ستضع المؤسسات المحلية في كلا البلدين في مركز القيادة. وإن الوصف الهام لهذا الارتباط يتمثل في تأسيس ارتباط قطاعي؛ إذ تلعب فيه مؤسسات الدولة دوراً أقوى. وإن جوهر هذا الارتباط هو المجالات التي ستتم فيها الاتصالات القطاعية الخاصة في مجالات مثل المناطق الصناعية، والتعاون في الطرق السريعة، والائتمان والتأجير، وتنمية البنية التحتية، وتنمية المهارات، وغيرها. وهذه الارتباطات القطاعية سوف يتم استكمالها من خلال الارتباط على مستوى مدينة شقيقة مباشرة أو مقاطعة شقيقة.

ومن الملاحظ، وفقاً لحملته «صنع في الهند»، أن ناريندرا مودي قدم دعوة مفتوحة للشركات الصينية للاستثمار والتعاون، وخلق ظروف مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المستدام، وتنمية المهارات وإنشاء بنية تحتية، وخلق نموذج تنموي قائم على التصدير؛ إذ يُقدّر الاستثمار الصيني في الهند بحوالي 20 مليار دولار في خمسة أعوام، وتقدير آخر بـ 22 مليار دولار تم الإعلان عنه أثناء زيارة الرئيس شي جين بينج إلى الهند في عام 2014، وزيارة ناريندرا مودي إلى الصين بعد ذلك. ويُعد هذا مظهرًا آخر يوضح انفتاح سياسات ناريندرا مودي القائمة على الارتباط والشراكة تجاه الصين. والسمة اللافتة للنظر في جميع هذه المحاولات تتمثل في الارتباط مع الصين في سلسلة من المجالات الواسعة؛ إذ إن الهند تستطيع من خلال هذا الارتباط أن تجد ميزة توازنية كشريك اقتصادي⁽¹⁵⁾.

وبالإضافة إلى هذا، فإن أسلوب ناريندرا مودي فيما يتعلق بالشراكة الاقتصادية لا يتمثل فحسب في تعزيز الشراكة التنموية، ولكن في تعزيز هذه الشراكة التنموية داخل نطاق سلسلة من الشراكة المستدامة التي ستكون شاملة وواسعة النطاق. وهذا يجعل منهج ناريندرا مودي تجاه الصين فيما يتعلق بالشراكة الاقتصادية منهجاً من نوع خاص، لأن بناء الشراكة التنموية يُعد صياغة صينية بالأساس. فالصين تحت قيادة شي جين بينج ولي كه تشيانج كانت تسعى بحكمة وتدبر نحو سياستها الخارجية القائمة على الشراكة التنموية في استراتيجيتها السياسية الخارجية الجديدة. وقد ساعدها في هذا نجاحها وتفوقها الاقتصادي. وعليه، فإن دعم الأفكار والاتجاهات الأخلاقية بشكل جاد للشراكة التنموية - حسب تصور ناريندرا مودي - يساعد على بناء ارتباط وشراكة هندية - صينية بشكل مستدام؛ وأشمل، وهو الأمر الذي سوف يساعد مجتمع التجارة الهندي أن يكافئ مجتمع التجارة الصيني.

وفي حقيقة الأمر، إن الطلب على جعل الشراكة الصينية - الهندية متكافئة له عدة أسباب. فالخلل الناتج في التجارة والصادرات الهندية إلى الصين هو أحد هذه الأسباب، حتى لو ظهرت الصين وكأنها شريك تجاري كبير للهند في السلع والبضائع، فإن الخلل في الميزان التجاري يتسع لصالح الصين، ويُعد هذا أمرًا مقلقًا للهند نظرًا لأن المكون الرئيسي لصادرات الهند إلى الصين يتمثل في المواد الخام. وعلى الجانب الآخر، تُعد الصادرات الصينية إلى الهند بضائع مصنعة بالأساس، والتي تُعد بضائع رخيصة، ومصممة لأسواق الدول النامية مثل الهند. وقد سعت الهند بشكل منتظم إلى إقناع الصين بفتح أسواقها المحلية في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والأدوية والمنتجات الهندسية. وأثارت الهند أيضًا هذه القضايا

في آليات الحوار الرسمي، لكن بدون نجاح. وتسعى دائمًا سياسة الهند تجاه الصين إلى تناول هذا الأمر، فهي تريد تحقيق التكافؤ بين قادة التجارة الهندية ونظرائهم الصينيين⁽¹⁶⁾. والقضية الثانية في الشراكة الاقتصادية بين الصين والهند تتمثل في غياب الثقة في فتح قطاعات أعمال في أي بلد منهما، ويرجعون هذا إلى المخاوف الأمنية. فقطاع

إن دعم الأفكار والاتجاهات الأخلاقية بشكل جاد للشراكة التنموية - حسب تصور ناريندرا مودي - يساعد على بناء ارتباط وشراكة هندية - صينية بشكل مستدام وأشمل، وهو الأمر الذي سوف يساعد مجتمع التجارة الهندي أن يكافئ مجتمع التجارة الصيني.

الاتصال عن بُعد الصيني هو أحد هذه المجالات التي تثير المخاوف في الهند؛ إذ يوجد خوف مستمر ودائم في الهند من أن معدات قطاع الاتصالات الصيني ممكن توظيفها كأدوات تجسس، وقد وضعت الحكومات الهندية السابقة هذه المخاوف في الاعتبار. وهذا التصور الهندي يرجع إلى أن الصين تُعد بلدًا غير شفاف وغامضًا في أمور عديدة. إلا أن ناريندرا مودي تناول هذه القضية بشكل مختلف؛ إذ وافقت حكومته على قيام شركة الاتصالات الصينية هاواي بوضع قاعدة للتصنيع والتجارة والأساس اللوجستي في الهند، بل إن ناريندار مودي قدم دعوة مفتوحة للشركات الصينية، وأشار إلى أن الهند تتنوق إلى تطوير القطاعات التي أحرزت فيها الصين تقدمًا رائعًا، فالهند بحاجة إلى الشراكة الصينية في هذه القطاعات. وفي واقع الأمر، إن منح تسهيلات الفيزا الإلكترونية للصينيين يُعد مؤشرًا آخر لانفتاح ناريندرا مودي على الصين ورغبته في عمل شراكة معها.

كما أن السماح للصين بأن تصبح جزءًا من حملة حكومة ناريندرا مودي المعروفة بـ «صنع في الهند» يُعد العامل الثالث في السعي إلى الشراكة الاقتصادية بين الصين والهند. وعندما دعى ناريندار مودي الشركات الصينية إلى الهند، عبّر عن رأيه بالإشارة إلى أن إمكانية التعاون تكمن في التصنيع وعمليات التشغيل والبنية التحتية. وهذا يؤكد من جديد منهج ناريندرا مودي الذي يُقر بأن الشراكة مع الصين

ليست فحسب لتقوية الشراكة الاقتصادية معها، ولكن أيضاً لجعل هذه الشراكة ذات توجه شعبي، بمعنى خلق وظائف وفرص عمل للشعب الهندي. وقد يبدو أن ناريندرا مودي مخطئ هنا نظراً لأن حملة «صنع في الهند» تفتقد الرؤية الواضحة في كيفية مساهمة الشركات الصينية في هذه الحملة إذا ما وضعنا في الاعتبار عنصر غياب الثقة الأمنية بين البلدين. وبغض النظر عن ذلك، فإن هذه الدعوة توضح النظرة المنفتحة التي يحملها ناريندرا مودي تجاه الصين⁽¹⁷⁾.

وبناءً على ما سبق، يمكن ملاحظة أن منهج الشراكة بين البلدين يتم دفعه إلى الأمام. وأن تحديد قطاعات التعاون الجديدة وتقوية الشراكة يُعد مساراً جديداً بين البلدين، فثمة مجالات جديدة للتعاون والشراكة بين البلدين. وهذه المجالات هي فتح مسار للحجاج الهنديين إلى (كايلاش مانساروخار باترا)، ودعم التعاون في مجال الطرق السريعة، وعمل خطط خمسية بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والتعاون في الأمور الجمركية، والتعاون في مجال الفضاء، وتأسيس مناطق صناعية. وبالفعل، تبدو شراكة ناريندرا مودي مع الصين مثيرة للإعجاب. ويُرجح الكثير من المحللين أن أحد العوامل الرئيسية وراء كل هذا هو جانب الشخصية لناريندرا مودي التي تدفعه للمشاركة مع الصين.

ومن الجدير بالذكر في هذا الإطار، أن فطنة القادة السياسيين مهمة في الخطاب بين البلدين؛ إذ إنهم يشكلون التقدم السياسي في مجتمعاتهم. فبعد عام 1947، كان المحرك للمسار السياسي للصين والهند هو الشخصية القوية للزعماء مثل (ماوتسيتونج) و(جواهر لال نهرو)؛ إذ إن إبرام معاهدة بانتشيل كان ذروة التفاعل الشخصي القوي بين رئيسي الوزراء (تشوان لاي) و(نهرو). كما أن حقبة (هوجينتاو) و(مانموهان سينج) شهدت شراكة تعاونية واستراتيجية بارعة بين البلدين من أجل إحلال السلام وتحقيق الرخاء على مدار العقد الماضي، لأن كليهما توليا السلطة في ظروف مماثلة. وثمة موجة جديدة من الاتصالات بين البلدين ظهرت مع شراكة ناريندرا مودي مع الصين، وبالأخص مع الرئيس شي جين بينج. ويبدو أن ثمة جوانب مماثلة في شخصية كل من ناريندرا مودي وشي جين بينج، بمعنى وجود انسجام بينهما. وقد اتضح هذا الانسجام في استقبال ناريندرا مودي للرئيس شي جين بينج في مقره في ولاية غوجارات، وكذلك عند وصول ناريندرا مودي إلى الصين في مقر الرئيس الصيني في مدينة شيان. فهذا يوضح بشكل كبير حافز ناريندرا مودي الذي سعى إلى تحقيقه، والمتمثل في تحقيق التكافؤ مع الصين والقيادة الصينية، والسعي إلى إحراز تقدم في هذا الصدد⁽¹⁸⁾.

وبالتالي، من أبرز الركائز الأساسية كذلك التي تقوم عليها استراتيجية الهند تجاه الصين، تحقيق التكافؤ والتوازن معها. فبالنظر إلى الشراكة الهندية مع الصين، سنجد أنها قائمة على مبدأ التكافؤ. فهذا هو المفتاح لتوقعات ونظرة ناريندرا مودي إلى الصين. فهذه الفكرة قد تزيد من مكانة الهند في أن تصبح شريكاً نظيرياً بدلاً من شريك تابع للصين. ولكن التحدي الحقيقي يتمثل في كيفية الدفاع عن التعهدات الأمنية

الرئيسية المرتبطة بالصين، وأن تثير هذه المسائل الحساسة على المستوى الثنائي، وأن تحقق توازن الأمن الوطني للهند بدون اللجوء إلى استراتيجية احتواء الصين. وباختصار، يمكن القول إن صعود الصين في الجوار الجغرافي للهند، وتأكيدا على وجود نزاع حدودي بينها وبين الهند، يجبر ناريندرا مودي على انتهاج سياسة التوازن بدون احتواء أو معاداة الصين⁽¹⁹⁾.

رابعاً: التحديات التي تواجه الاستراتيجية الهندية تجاه الصين

كان التحدي الأبرز للقيادات الهندية، ومنهم ناريندرا مودي، هو إقامة استراتيجية مستقرة وبارعة مع الصين؛ إذ توجد أمور معقدة في العلاقات الهندية الصينية، تتمثل أبرزها في النزاع الحدودي، والصعود الصيني في الجوار، والدلاي لاما والتبت، والسياسات البحرية المتصاعدة بين البلدين. وهذه الأمور أجبرت ناريندرا مودي على أن يظل قومياً في رؤيته السياسية تجاه الصين. وهذه النظرة القومية هي بالفعل جانب حيوي في خطاب الهند تجاه الصين، مثلما تميز الصين الروح القومية في خطابها تجاه الهند. ولكن ما هو هام في المسار التقدمي لناريندرا مودي تجاه الصين، ليس فحسب رفض الهند الاعتراف بسلطة الصين على هذه الأمور، ولكن تذكير الصين بقدرة الهند على استرجاع وإثارة هذه المسائل الشائكة في أي وقت. وإن تأكيد ناريندرا مودي بشأن هذه القضايا الحساسة قد أشار إليه في مذكرة أرسلها إلى القيادة الصينية، مفادها أن الصين بحاجة إلى إعادة التفكير حول هذه القضايا، وأن تتبنى رؤية استراتيجية طويلة الأمد لرسم علاقة البلدين المستقبلية. وإذا تناولنا بشكل واضح بيان ناريندرا مودي بشأن النزاع الحدودي، فإننا نستطيع القول بأنه بيان معتدل لكنه جريء، فقد عبر فيه عن وجهة نظره مشيراً إلى أن الحل الذي يبتغيه البلدان ينبغي أن يكون أكثر من مجرد تسوية للمسألة الحدودية، وأنه ينبغي على البلدين فعل هذا بأسلوب يدفع علاقتهما وتفاعلاتهما نحو الأفضل، ولا يتسبب في حدوث أي اضطرابات جديدة. وعلى الرغم من أن بعض النقاد يصورون هذا البيان بأنه إشكالية، فإن البعض الآخر يرى على نحو متشكك أن ناريندرا مودي من المحتمل أنه يزعم أن النزاع الحدودي ليس هو الموضوع الشائك الوحيد.

وبالإضافة إلى ذلك، فهناك أمر آخر جديد تمت ملاحظته في هذا الصدد، عندما طلب ناريندرا مودي من الصين توضيح خط السيطرة الفعلية (LAC) - وهو خط الترسيم الفاصل بين الأراضي التي تسيطر عليها الهند، وتلك التي تسيطر عليها الصين -، فقد أشار ناريندرا مودي في خطابه في جامعة تسينغوا إلى أنه ثمة ظلال من الشك تخيم دائماً على المناطق الحساسة في المنطقة الحدودية، لأن كلا الجانبين لا يعرفان أين يوجد خط السيطرة الفعلية في هذه المناطق، وهذا يفسر لماذا قامت الهند باقتراح استئناف عملية توضيح الخط. وقد أوضح ناريندرا مودي أيضاً أن توضيح خط السيطرة الفعلية يُعد خطوة هامة نحو إحراز تقدم في تبادل الخرائط بين الجانبين حول المحاذاة الكاملة لهذا الخط. وترى الهند أن هذا الخط

محدد ومعروف، بينما الصين لديها رؤية مختلفة. وبالنسبة للصين، فإن توضيح هذا الخط يُعد أمراً هاماً، ولكن ثمة قضايا عديدة بحاجة إلى مناقشتها قبل أن يبدأ الجانبان في التفاوض حول هذا الخط؛ إذ ترى الصين أن توضيح هذا الخط يُعد قضية أمن قومي وسيادة وسلامة إقليمية. لذلك قد يفضل ناريندرا مودي في إقناع الصين بتوضيح هذا الخط، ولكن لا يمكن إنكار أنه قد تطرق إلى الجانب الأكثر أهمية في النزاع الحدودي، ووضع موقف الهند في مقدمة تفاوضه السياسي مع الصين⁽²⁰⁾.

وفي حقيقة الأمر، قد لا يكون منهج ناريندرا مودي حول النزاع الحدودي مختلفاً كلية عن منهج القيادات الهندية السابقة. فعلى مدار الأعوام وجهت الهند نقاشها الحدودي داخل نطاق منهج مؤسسي لمباحثات الممثلين المختصين، والعمل على إيجاد آلية للتشاور والتعاون، وتكوين جماعة عمل مشتركة، وعقد اجتماعات لجماعة الخبراء. ولكن يظل البلدان مستمرين في منهجهما القائم على أن السلامة الإقليمية هي أمر غير قابل للتفاوض، وأن التصور الذي عبرت عنه الحكومة الهندية للنزاع الحدودي يتمثل في أن الجانبين لديهما رؤى مختلفة حول تصور خط السيطرة الفعلية.

وانعكست الاستمرارية في منهج ناريندرا مودي على استمرارية التفاوض الحدودي؛ إذ إن توضيح هذا الخط، والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة الحدودية، وطلب حل مبكر للنزاع، تُعد إحدى المتطلبات الأساسية في خطاب الهند بشأن التفاوض الحدودي. ومع ذلك، نستطيع ملاحظة أن ثمة اختلافاً في منهج ناريندرا مودي الخاص بالروح القومية القوية. وخير مثال على هذا هو تأكيد ناريندرا مودي على المواجهة الحدودية أثناء زيارة الرئيس شي جين بينج إلى الهند، وذلك عندما دخل عدد كبير من جنود جيش التحرير الشعبي إلى منطقة (لاداخ) (ولاية هندية في إقليم جامور كشمير على هضبة التبت القريبة من الصين). فقد أكد ناريندرا مودي على شي جين بينج بطريقة حازمة بأن يطلب من قواته أن تنسحب، وأكد على أن حوادث صغيرة مثل هذه من الممكن أن تؤثر على العلاقات الكبيرة بين البلدين⁽²¹⁾.

وإن حادثة التبت وعلاقة ناريندرا مودي مع الدالاي لاما (القائد الديني الأعلى للبوذيين التبتيين، وهو راهب بوذي يمثل القيادتين الروحية والديوية)، هما جوانب أخرى توضح الروح القومية لناريندرا مودي. وإن دعوة لوبسأنج سانجاي (رئيس وزراء حكومة التبت في المنفى) لحضور حفل تنصيب ناريندرا مودي كرئيس وزراء، تؤكد جدية ناريندرا مودي تجاه مجتمع التبت، ومن المحتمل أنه يريد إعادة إحياء قضية التبت من جديد في سياسة الهند تجاه الصين. وقد أثار هذا الأمر هواجس بين الصينيين. وإن الهدف الحقيقي لناريندرا مودي وحزب بهاراتيا جانانا تمثل في أن ناريندرا مودي ربما أراد أن يبعث رسالة إلى القيادة الصينية بأن الهند تضع في حساباتها رئيس وزراء حكومة التبت في المنفى عندما يأتي الحديث عن التنشيط القومي والوطني للهند.

وثمة تسلسل مماثل تمت ملاحظته في الأيام الأولى للحكومة الحالية، عندما أُعيد إلى السطح من جديد سياسة الصين أحادية الجانب في الشؤون الصينية - الهندية. فوزيرة الهند السابقة للشؤون الخارجية

- سوشماسواراج - صرحت بأنه لكي توافق الهند على سياسة الصين أحادية الجانب، فإن الصين من جانبها ينبغي أن تعيد التأكيد على سياسة الهند أحادية الجانب أيضًا، وأن الصين ينبغي أن تقدر حساسية الهند تجاه «أروناتشال براديش» عندما يثيرون قضايا مثل التبت وتايوان. ولم يكن هذا فحسب دعوة إلى فتح أمور قديمة تتعلق بنقاش السيادة بين البلدين، لكنه أيضًا لفت نظر الصينيين وإظهار كفاءة الحكومة الهندية الجديدة في عرض وإثارة القضايا الحساسة إذا هي أرادت ذلك⁽²²⁾.

وبالرغم من ذلك، لم يتطرق ناريندرا مودي في الحديث عن منهجه إلى قضية التبت منذ أيامه الأولى في رئاسة الوزراء. فلم يتناول هذه القضية بنفس الجدية والنشاط الذي تناول به قضية رئيس وزراء حكومة التبت في المنفى أو سياسة الصين أحادية الجانب. كما أنه لا يوجد انسجام شخصي ظهر بين الدالاي لاما وناريندرا مودي التي تجعل الصين قلقة. فعلى النقيض من ذلك، تبدو العلاقة بينهما فاترة؛ إذ قبل زيارة ناريندرا مودي إلى الصين تم إلغاء الاجتماع الذي كان مقرراً في الثاني من مايو عام 2015 بين الدالاي لاما ورئيس حزب بهاراتيا جانانا «أميت شاه». كما أن التعليق المفاجئ لدالاي لاما حول نقاش «عدم التسامح والتعصب في الهند» على خلفية هزيمة حزب بهاراتيا جانانا في بيهار عام 2015، يبدو أنه يشير إلى أن أغلبية الهندوس يؤمنون بالانسجام الديني، ويبدو أيضًا أنه ساهم في فتور العلاقات. وبصفة عامة سوف يكون ناريندرا مودي حذرًا في أي تعامل مع حكومة رئيس وزراء التبت في المنفى أو في أي تعامل مع الدالاي لاما في خضم الشراكة المتنامية للهند مع الصين. فضلًا عن أن سياسة الصين أحادية الجانب تعقدت كثيرًا بحيث إن الصين بدأت تضع في حساباتها هذه السياسة في علاقتها وتفاعلاتها مع الهند⁽²³⁾.

وبناءً على هذا الأساس، فإن منهج ناريندرا مودي بشأن النزاع الحدودي وقضايا التبت ينم عن براجماتية مستندة إلى حكمته القائلة بأن استراتيجية الهند تجاه الصين ينبغي أن تكون استراتيجية حكيمة وليست سلبية. فعلى سبيل المثال، من الممكن ملامسة وملاحظة هذا في تعاملات ناريندرا مودي مع الصين على المستوى الإقليمي؛ إذ إنه يصف سياسة البراجماتية بتكافؤ القوة. وهذه البراجماتية تُستقطع من عدم التطابق الموجود في القوى الوطنية الشاملة بين الهند والصين. فقد تبين وظهر أن الصين أقوى من الهند عسكريًا واقتصاديًا، كما أن الصين تتفوق على الهند في تواصلها الإقليمي والعالمي، وهذا بدوره له تداعيات استراتيجية على الهند لأنها لا تستطيع أن تعتمد بشكل كامل على التعامل مع الصين داخل نطاق مجموعة من التوازن الداخلي الثنائي. ويشكل التعامل مع الصين على نطاق خارجي السمة المميزة لسياسة ناريندرا مودي تجاه الصين. وهذا لا يستند إلى استراتيجية الاحتواء، لكنه يستند فحسب إلى الرؤية البراجماتية لاحتلال الهند مكانة متميزة إقليميًا وعالميًا؛ إذ إن الهند من الممكن أن تكون شريكًا نظيرًا للصين وليست مجرد شريك فحسب. وإن مؤشر هذا السرد يتمثل في حذر الهند من أن لا تقع في الفخ الأمريكي المتمثل في استراتيجية احتواء الصين، وكذلك أن لا تصل إلى مرحلة تتأثر فيها مكانة الهند بنوع جديد لمفهوم القوى الكبرى بين الصين والولايات المتحدة.

ومن أجل تحقيق التوازن مع الصين، قامت حكومة ناريندرا مودي بتطوير علاقاتها مع اليابان ودور الجوار الآسيوي والدول النائية في آسيا وخارجها. وهذا يفسر سياسة خارجية مستقلة للهند تجاه الصين. حتى لو أن علاقة الهند مع الولايات المتحدة واليابان والدول الأخرى تم تدعيمها وتقويتها، فإن الهند لن تقلل من علاقاتها وتفاعلاتها مع الصين⁽²⁴⁾.

وتعد الشراكة الاقتصادية الثنائية هي إحدى دعائم تقوية العلاقات والتفاعلات الصينية الهندية. وإن الاستجابة الإيجابية للهند للارتباط مع الصين على المستويين الإقليمي والعالمي، برغم تضارب المصالح حول الأمور والمسائل الاستراتيجية، هي سمة محددة لسياسة ناريندرا مودي تجاه الصين. فقد وضع ناريندرا مودي هذه الشراكة في سياق أن الدولتين لديهما مصالح مشتركة على المستوى الإقليمي، والمحرك لهذه الشراكة هو الميراث المتأصل في استراتيجية الهند تجاه الصين، الذي يقوم بالأساس على البرجماتية والعقلية المتفتحة والتوقعات الواقعية. ومع ذلك، فإن الشراكة الملموسة للهند مع الصين لم تتطور بشكل كامل بعد.

كما أن المحرك أو الباعث للارتباط على المستوى الإقليمي مقيد حالياً بالحوار الثنائي. كما أن المسائل حول أفغانستان، ومواجهة الإرهاب، والاتصال الإقليمي، والتعاون في الشؤون البحرية، وأمن آسيا والمحيط الهادئ، والتكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي وفي المنتديات متعددة الأطراف، كلها أمور مطروحة للنقاش بين الجانبين، وتدل على ظهور مسار إيجابي للعلاقات بينهما. ولكن هذا الارتباط الإقليمي يعكس ويفسر خطاب الشراكة المحدود القائم حالياً. فكلاهما يرى أن الارتباط والشراكة بينهما ليست على نطاق كامل. وبرغم ذلك، فإن المنهج المنفتح لناريندرا مودي تجاه الأنخراط ودعم مبادرات الصين على المستوى الإقليمي هو سمة مميزة لناريندرا مودي في سياساته تجاه الصين. وإن الهند تحت حكمه كانت من أوائل الدول التي دعمت المبادرة الصينية بشأن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وانضمت إليه كعضو مؤسس⁽²⁵⁾.

وعلى الرغم من ذلك أيضاً، ثمة أمور في المقابل لا يزال فيها ناريندرا مودي متعصباً، ولا يزال يتمسك ويدعم بشدة المصلحة الوطنية للهند، ولا يزال كذلك غير داعم للصين في قضايا معينة، فعلى سبيل المثال، مبادرة الصين المعروفة بـ «حزام واحد وطريق واحد» لم تلقَ مساندة سياسية من جانب حكومة ناريندرا مودي⁽²⁶⁾.

خاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى أن استراتيجية الهند تجاه الصين قائمة على خطاب تقدمي، وأن أولوية النظر إلى الصين باعتبارها شريكاً اقتصادياً تتماشى مع الشراكة التنموية التي يسعى كلا البلدين إلى تبنيتها تحت حكم ناريندرا مودي وشي جين بينج، وأن جوهر هذه الشراكة يتمثل في أولاً: تحفيز الاتصالات التجارية والاقتصادية إلى أعلى مستوى، ثانياً: تشجيع مؤسسات الدولة الاقتصادية المحلية على التقارب والتواصل مع بعضها البعض، ثالثاً: صياغة شبكة من التفاهم في المنتديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية لجعل الشراكة مستدامة وشاملة، وأن ناريندرا مودي باعتباره قائداً متفانلاً وعنيداً في نفس الوقت، يتوقع أن تكون الهند بلداً نظيراً للصين. ومن الجدير بالذكر، أن معظم مناهج الهند تحت حكم ناريندرا مودي تجاه الصين سوف تكون مشروطة بالكيفية التي تستجيب بها الصين للهند، والكيفية التي سيتخيل ويتصور بها قيادة ناريندرا مودي في المستقبل. كما أن سياسة الصين في الجوار، فضلاً عن مبادرة «حزام واحد وطريق واحد»، والموقف العدواني المستمر لجيش التحرير الشعبي عبر الحدود، كلها أمور ستدفع ناريندرا مودي وسياسته تجاه الصين إلى الاستمرار في اختبار حنكته السياسية مع الصين ومدى استجابتها. ولذلك، توصي الدراسة بأهمية وجود قنوات دائمة للتواصل المستمر بين الجانبين لمناقشة القضايا المختلفة، ونوايا البلدين في المناطق الرئيسية -جنوب آسيا وشمال المحيط الهندي وشرق آسيا وغرب المحيط الهادئ- كجزء هام من عملية بناء الثقة، بالإضافة إلى استيعاب واحترام كل طرف للمصالح الحيوية للطرف الآخر.

المراجع

1. Jagannath panda, "Narendra Modi's China Policy: Between Pragmatism And Power Parity": (Journal of Asian Public Policy, Vol. 9, No.2, 2016) P. 185, <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/17516234.2016.1165334>
2. Rajan Kumar, "India's Foreign Policy Under Modi Government": (SiyasalBilimlerDerisi, Vol.2, No.1, 2014) pp. 102-103, https://www.researchgate.net/publication/312163296_India_s_Foreign_Policy_under_Modi_Government
3. Ian Hall, "India's Grand Strategy: History, Theory, Cases": (Journal of the Indian Ocean, Vol.10, No.2, 2014) p. 248, <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/19480881.2014.950831>
4. Rajan Kumar, Ibid, p. 103.
5. Peter Sean Lie and Anak Agung Banyu Perwita, "The Modi Factor: The Role Of Narendra Modi's Idiosyncratic Factors In India's Foreign Policy Responses Towards China Pakistan Economic Corridor": (Andalas Journal of International Studies, Vol. 8, No.2, 2019) pp. 123-124, <http://ajis.fisip.unand.ac.id/index.php/ajis/article/view/167>
6. Suzelle M. Thomas, "India's Grand Strategy: Ambitions and Capacity": (Master's Thesis, Naval Postgraduate School, California, 2019) p. 73, <https://calhoun.nps.edu/handle/10945/62755>
7. Peter Sean Lie and Anak Agung Banyu perwita, Ibid, pp. 124-125.
8. Ibid, p. 126.
9. Kaushik Roy, "Focusing on India's Look East Policy: India - China Relationship from 1947 To 2020": (International Area Studies Review, Vol. 24, No.2, 2021) p. 79, <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/22338659211018324>
10. Manjeet S. Pardesi, "Modi's China policy: Change or Continuity?", in Sinderpal Singh (Editor), "Modi and The World: (Re) Constructing Indian Foreign Policy": (London, world scientific publishing company, 2017) pp. 23-24.
11. Charles Grant, "India's Response To China's Rise": (Center For European Reform, London, 2014) p. 5, https://www.cer.eu/sites/default/files/publications/attachments/pdf/2011/pb_india_china_grant_aug10-206.pdf
12. Mehraj Uddin Gojree, "Foreign Policy Of India Towards China: Principles And Perspectives": (International Research Journal Of Social Sciences, Vol. 3, No.9, 2014) p. 50, <http://www.isca.me/IJSS/Archive/v3/i9/8.ISCA-IRJSS-2014-138.pdf>
13. Ananth Krishnan, "India's China Challenge: A Journey Through China's Rise and What it means for India": (Noida, HarperCollins, 2020) p. 351.
14. Jagannath Panda, Ibid, p. 188.
15. "India – China Trade Relationship: The Trade Giants Of Past, Present And Future": (PHY) Research Bureau, PHD Chamber Of Commerce And Industry, Feb. 2018) pp. 16-17, https://www.phdcci.in/wp-content/uploads/2018/11/India-China-Trade-Relationship_The-Trade-Giants-of-Past-Present-and-Future.pdf
16. Rapti Ray and Buddhadeb Ghosh, "India's Position Towards China And Future Economic Relationship", June 2018, https://www.researchgate.net/publication/325569282_INDIA'S_POSITION_TOWARDS_CHINA_AND_FUTURE_ECONOMIC_RELATIONSHIP
17. Jagannath Panda, Ibid, pp. 191-192.
18. B.R. Deepak, "India's Political Leaders and Nationalist China: Quest for A Sino – Indian Alliance": (China Report, Vol. 50. No.3, 2014) p. 215, <https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0009445514534121>
19. Harsh V. Pant and Yogesh Joshi, "The US Pivot and Indian Foreign Policy: Asia's Evolving Balance of Power": (Basingstoke, Palgrave Macmillian, 2016) p. 60.
20. Albina Muratbekova, "The Sino – Indian Border Issue As A Factor For The Development Of Bilateral Relations": (Asian Journal Of Comparative Politics, Vol.3, No.1, 2018) p.3, <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/2057891117690453>
21. Jagannath Panda, Ibid, p. 193

22. Berenice Guyot – Rechar, “Shadow States: India, China and The Himalayas (1910-1962)”: (New Delhi, Cambridge University Press, 2017) p. 324.
23. HooTiang Boon, “The Hedging Prong In India’s Evolving China Strategy”: (Journal of Contemporary China, Vol. 25, No. 101, 2016) p. 792, <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10670564.2016.1160527> (Accessed: 3/6/2020).
24. Deepa M. Ollapally, “China and India: Economic Ties and Strategic Rivalry”: (Orbis, Vol. 58, No.3, 2014) p. 303, <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0030438714000271>
25. Fuzhuo Wu, “India’s Pragmatic Foreign Policy Toward China’s BriAndAiib: Struggling For Relative And Absolute Gains”: (Journal of Contemporary China, Vol. 29, No. 124, 2020) p. 354, <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10670564.2019.1645486>
26. Thorsten Wojczewski, “China’s Rise As A Strategic Challenge And Opportunity: India’s China Discourse And Strategy”: (India Review, Vol. 15, No.1, 2016) p. 22, <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14736489.2015.1092748>

تأثير التطور التكنولوجي على توازن القوى على الساحة الدولية

دراسات

أسامة منير

طالب برنامج الماجستير بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

تُعد الريادة التكنولوجية أحد أهم ملامح التنافس بين القوى الكبرى الفاعلة على الصعيد الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث شهدت فترة الحرب الباردة العديد من مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، قطبا النظام الدولي في ذلك الوقت، في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، على غرار سباق التسلح النووي وعسكرة الفضاء وغيرهما من مظاهر التنافس بين القطبين على الريادة على الصعيد الدولي، وساهمت التغيرات المطردة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وامتداد تأثيرها إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إعادة حالة التنافس بين القوى الفاعلة على الصعيد الدولي من جهة وتغير طبيعة التنافس وظهور العديد من القوى الفاعلة ذات التأثير المتنامي في هذا المجال، ومن أبرزها دولة الصين، من جهة أخرى.

أولاً: التطور التكنولوجي وإعادة تشكيل النظام العالمي

تناولت الدراسة الصادرة عن وحدة الأبحاث الخاصة بالبرلمان الأوروبي عن تأثير التكنولوجيا الحديثة (Disruption by technology Impacts on politics, economics and society)⁽¹⁾، التغييرات التي طرأت على سياسات الدول الداخلية وخاصة في المجالات الاقتصادية وتقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها من جهة، والسياسات الخارجية والتفاعلات بين الدول على الصعيد الإقليمي والدولي من جهة أخرى، على أثر دخول المتغير التكنولوجي كأحد العوامل الرئيسية في قياس القوى الشاملة للدول، وأظهرت الدراسة أن التطبيقات التكنولوجية الحديثة تُعد بمثابة حلقة الوصل التي تربط كافة التغييرات التي تطرأ على الصعيد الداخلي والتي تنعكس بدورها على الصعيد الإقليمي والدولي، على سبيل المثال: تُعد وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة إحدى الأدوات التي تستخدم في بناء الوعي المجتمعي حيال القضايا السياسية والاقتصادية والتأثير على القيم والثوابت المجتمعية، وظهر ذلك الدور بوضوح في فرض التغييرات السياسية في المنطقة العربية من خلال ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي، والتي ترتب عليها تغير الخريطة الإقليمية وفرض حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالمنطقة، وعلى الصعيد الأوروبي أظهر تفاعل مستخدمي تلك التطبيقات مع القضايا السياسية والظواهر الاجتماعية التباين الحاد في وجهات النظر بين أفراد المجتمعات الأوروبية، الأمر الذي يشير إلى إمكانية استغلال تلك التطبيقات بمعرفة جماعات اليمين المتطرف والحركات الانفصالية لتفكيك الاتحاد الأوروبي.

وأشارت الدراسة إلى التغيير في البيئة الاقتصادية العالمية على ضوء الدور الذي تلعبه التطبيقات التكنولوجية الحديثة في دعم النمو الاقتصادي بمختلف دول العالم، وظهور أنشطة اقتصادية قائمة على التفاعلات الرقمية (E-economy)؛ حيث ساهمت المنصات الرقمية في فتح أسواق افتراضية تتيح زيادة التبادل التجاري وحركة السلع بين دول العالم، من خلال سلاسل الإمدادات الإدارية الافتراضية، بالإضافة إلى أسواق مالية رقمية تتمثل في البنوك الرقمية (E-Banking) التي تُستخدم لتحويل الأموال باستخدام التقنيات الرقمية مثل (OFX, TransferWise)، وظهور أنواع مختلفة من العملات الافتراضية التي يتم التعامل بها مثل البيتكوين (BIT) وإيثريوم (ETH) وغيرهما من العملات التي يتم التعامل بها ولها قيمة شرائية في الأسواق العادية والأسواق الافتراضية، بل ويتم التعامل عليها في البورصات العالمية، مما أدى إلى إيجاد ساحة دولية افتراضية للصراع بين القوى الاقتصادية للسيطرة على تلك المنصات الرقمية والاستفادة من ترويج السلع بين دول العالم.

واستعرضت الدراسة الآثار السلبية المترتبة على تزايد الاعتماد على التطبيقات التكنولوجية الحديثة في مختلف المجالات، والنتائج المدمرة التي تنعكس على المجتمع الدولي على أثر استخدام تلك التطبيقات

بصورة تهدد الأمن والسلم على الصعيد الدولي، من خلال: الهجمات السيبرانية على المنصات الرقمية المرتبطة بمختلف المجالات، والتي تُعد إحدى أبرز صور التهديدات في الفضاء السيبراني؛ حيث أسفر العديد من تلك الهجمات عن تعطيل الأنظمة الخاصة بالبنية التحتية الحرجة والأنظمة الخاصة بالقطاع المصرفي، فضلاً عن تعطيل بعض سلاسل التوريد والمنصات الرقمية المستخدمة في التجارة الرقمية، واستخدام منصات تطبيقات التواصل الاجتماعي بمختلف صورها لزعزعة الاستقرار على الصعيد الداخلي وتقويض العملية الديمقراطية وزيادة الانقسامات في المجتمع بالترويج للمعلومات المضللة ونشر الأكاذيب والمحتوى العاطفي الداعي إلى الاستقطاب المجتمعي ونشر ثقافة الكراهية ورفض الآخر، مما يسهم في اضطراب الهوية الاجتماعية وتغيير المعايير والقيم المجتمعية.

ظهرت تغيرات عديدة في البيئة الاقتصادية العالمية مثل الدور الذي تلعبه التطبيقات التكنولوجية الحديثة في دعم النمو الاقتصادي بمختلف دول العالم، وظهور أنشطة اقتصادية قائمة على التفاعلات الرقمية (E-economy)؛ حيث ساهمت المنصات الرقمية في فتح أسواق افتراضية تتيح زيادة التبادل التجاري وحركة السلع بين دول العالم.

خلصت الدراسة إلى أهمية تطوير استجابة النظام الدولي للتغيرات الناجمة عن تأثير التطورات التكنولوجية الحديثة على البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي أدت إلى تغيير ميزان القوة على الساحة الدولية وإيجاد ساحة جديدة من الصراع والتنافس بين مختلف الفاعلين على الساحة الدولية، لا سيما بين الدول الكبرى التي تمتلك القدرات التكنولوجية والاقتصادية التي تمكنها من

لعب دور محوري بالفضاء السيبراني، مما يظهر معه أهمية تبني المنظمات الإقليمية والدولية نهجاً أكثر مرونة لوضع السياسات والقوانين الدولية التي تتواءم مع الطبيعة المتغيرة للبيئة الرقمية الحديثة، ويدعم الاستقرار على الصعيد الإقليمي والدولي.

وقدم التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان تشكيل عالم متعدد المفاهيم (Shaping a Multi Conceptual World) تحليلاً عن تأثير التكنولوجيا الحديثة في إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية والسياسية في العالم، والأولويات المستقبلية للدول فيما يتعلق بعوامل التنافسية على الصعيد الإقليمي والدولي⁽²⁾، واستعرض التقرير التأثير المتنامي للتكنولوجيا الحديثة من خلال المحاور الآتية:

1. تغير المشهد السياسي على الصعيد الدولي (The Expansion of Geopolitics)

حيث أشار التقرير إلى أن التطورات التكنولوجية الحديثة وانعكاساتها على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، أدت إلى إعادة النظر في التفاعلات السياسية بين دول العالم، وتغيير

المشهد السياسي المستقر على الصعيد الدولي منذ نهاية الحرب الباردة قبل ثلاثة عقود من الزمن؛ حيث ساهمت الطبيعة اللاحدودية المتغيرة للفضاء السيبراني وتعدد الفاعلين على الساحة السيبرانية من الدول وغير الدول في تحول القوة وتشيتها وظهور مراكز جديدة للقوى ترتكز على الإمكانيات التكنولوجية، والتي تتداخل بشكل كبير مع باقي الإمكانيات التي تشكل قدرة الدولة ووضعها على الصعيد الإقليمي والدولي، مما أدى إلى ظهور تحالفات جديدة ومتنافسين جدد وتعدد مجالات التنافس؛ حيث أوجدت التطبيقات التكنولوجية الحديثة بيئة متغيرة يصعب التنبؤ بالعواقب السياسية أو المخاطر الأمنية التي قد تنتج عنها على الصعيد الإقليمي والدولي، نظراً لحجم وسرعة الأحداث المدفوعة بالتكنولوجيا الحديثة، مما ترتب عليه إعادة رسم السياسات الخارجية للدول من خلال المقاربات السياسية القائمة على المصالح والأهداف القومية لها، والتي تتباين ما بين التعاون لمجابهة التحديات التي تفرضها التغيرات السريعة للتكنولوجيا الحديثة وتبني وضعية التنافس في محاولة للحصول على ميزة استراتيجية على المسرح السياسي العالمي أو اتخاذ نهج مزيج من الاثنين.

وصاحب الوتيرة المتسارعة للتطور التكنولوجي تغيير في المفاهيم السياسية والأمنية، وزعزعة الثوابت القائمة على سيادة الدولة داخل حدودها الوطنية، والنظم السياسية المستقرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث أفرزت الثورة الصناعية الرابعة بتطبيقاتها التكنولوجية بيئة سياسية في الواقع الافتراضي تختلف في معايير التعامل معها عن مثيلتها في الواقع المادي، وأصبحت الريادة التكنولوجية أحد أبرز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها القوى الدولية الكبرى، وصاحب ذلك تغيير في المشهد الأمني على الصعيد الدولي؛ حيث أصبح يُنظر إلى التقنيات الرقمية على أنها أحد أهم التهديدات التي تواجه الأمن القومي للدول، وظهر العديد من النظريات القائمة على خطورة الاعتماد بشكل كبير على التطبيقات التكنولوجية الحديثة.

2. الإخلال بالنظام الدولي (Disrupting the International Order)

أضفت التغيرات التي فرضتها التطورات المطردة في التطبيقات التكنولوجية الحديثة بعداً جديداً في معادلة ميزان القوة على الصعيد الدولي، لما لها من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية تؤثر في تشكيل سياسات وتوجهات الدول حيال مختلف القضايا الدولية؛ حيث أسفر التنافس التكنولوجي بين القوى الدولية الكبرى على امتلاك وتطوير التقنيات الرقمية الحديثة، عن إنتاج برمجيات وأدوات شديدة التطور والتعقيد ساهمت في إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية على الصعيد الدولي، مثل الحوسبة الفائقة السرعة (Quantum computing)، التكنولوجيا الحيوية (Biotechnology)، والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، وغيرها من التقنيات الرقمية المرتبطة بمعايير قياس القدرات الشاملة للدول، مما عزز من تنافس القوى الدولية الكبرى على تحقيق الهيمنة

التكنولوجية بمختلف مناطق العالم، من خلال استراتيجيات تهدف إلى توفير الدعم التكنولوجي والمادي اللازم لتطوير البنية الرقمية الحرجة بتلك المناطق وربطها بالتكنولوجيا الخاصة بها، وتوفير أدوات الاقتصاد الرقمي ذات التأثير المباشر على التوجهات السياسية والاجتماعية على الصعيد الداخلي للدول.

وصاحب ظهور التقنيات الرقمية المتطورة، توفر الأدوات والبرمجيات الحديثة المخصصة للاستخدام في الأنشطة الضارة بالشبكات الرقمية ومختلف مكونات البنية التحتية الرقمية الحرجة للدول والأجهزة المتصلة بها من كافة القطاعات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والقطاع المصرفي، وأدى التطور الدائم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إمكانية توظيف تلك الأدوات في تنفيذ هجمات سيبرانية محدودة، تشمل عمليات اختراق تهدف إلى الحصول على معلومات تؤثر على الأمن القومي للدول المستهدفة، أو تنفيذ هجمات سيبرانية مدمرة تستهدف البنية التحتية الحرجة والقطاعات الحيوية بها، وساهم التكامل بين امتلاك القدرات العسكرية والتكنولوجية الحديثة في إعادة تعريف مبدأ توازن القوى؛ حيث يمكن للتقنيات الحديثة مثل الإدارة عن بعد لأسراب الطائرات بدون طيار وصواريخ الضربة الدقيقة وعمليات التأثير المدعومة بالذكاء الاصطناعي، أن تصبح عامل حسم في النزاعات الإقليمية والدولية.

وعلى رغم أنه من غير المرجح أن تغير التقنيات التكنولوجية الحديثة بشكل جذري التوازن العسكري على المدى القريب، فإنها تساعد على خلق توترات جيوسياسية تسهم في بداية ظهور نظام متعدد الأطراف غير محدد الملامح، يركز على امتلاك وتطوير التطبيقات التكنولوجية الحديثة، وتراجع المفاهيم السياسية القائمة على النظام العالمي أحادي القطب، في ظل تعدد الفاعلين في الواقع الافتراضي من الدول وغير الدول، الأمر الذي يهدد بحالة من عدم الاستقرار على الصعيد السياسي الدولي.

تضمن التقرير الاستراتيجي الصادر عن جامعة الدفاع الوطني الأمريكية بعنوان «حقبة جديدة من التنافس بين القوى الدولية الكبرى» (Into a New Era of Great Power Competition)، رصدًا للمظاهر الدالة على عودة التنافس الاستراتيجي بين القوى الفاعلة الكبرى على الصعيد الدولي لتشكيل النظام السياسي العالمي في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي فرضتها التطورات التكنولوجية في العصر الحالي؛ حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من الدول الغربية إلى الحفاظ على النظام السياسي العالمي في صورته الحالية، بينما تسعى روسيا الاتحادية والصين إلى إعادة تشكيل النظام السياسي العالمي بمفهومه القائم على تعدد الأقطاب.⁽³⁾

وقدم التقرير رؤية تحليلية للدور الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في التنافس بين تلك القوى لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل منها، من خلال استعراض التغيرات التي فرضتها التطبيقات التكنولوجية

الحديثة في كافة المجالات، وتغير المفهوم التقليدي لتوازن القوى في المجال العملياتي العسكري؛ حيث أسهم التغيير الديناميكي للتطبيقات التكنولوجية بما في ذلك: الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية، وتكنولوجيا الروبوت، والطباعة ثلاثية الأبعاد، فضلاً عن تكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، وتخزين الطاقة والمركبات ذاتية القيادة، من بين تطبيقات أخرى سواء كانت تكنولوجية أو مفاهيمية؛ في ظهور نوعية جديدة من الأسلحة تُعرف بالأسلحة السيبرانية، وظهور أشكال متطورة من العمليات العسكرية في الفضاء السيبراني مثل الحرب السيبرانية (Cyber War)، والهجمات السيبرانية (Cyber Attacks)، والحرب الهجينة (hybrid war) التي تتم في الواقع المادي والافتراضي في ذات الوقت، فضلاً عن تطوير الأسلحة التقليدية المستخدمة في العمليات العسكرية في الواقع المادي لتصبح أكثر دقة وأشد تأثيراً، مما ساهم في زيادة منافسة القوى الكبرى على امتلاك وتطوير القدرات التقنية السيبرانية من برمجيات وأجهزة وعناصر مدربة على إدارة العمليات القائمة على التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الفضاء السيبراني، وبناء قوة تكنولوجية أكثر فتكاً، وتوسيع التحالفات والشراكات لتعزيز التفوق العسكري وممارسة الأنشطة الاستخباراتية لحماية الأمن القومي والعمل على ردع القوى الدولية المنافسة.

وأظهر التقرير الأهمية الاستراتيجية للتفوق في الصناعات الخاصة بمكونات الفضاء السيبراني وإنتاج البرمجيات والتطبيقات الرقمية التي تدعم العمليات التشغيلية للبيانات بمختلف مراحلها، بدءاً من تحويل المعلومات إلى بيانات ومعالجتها ونقلها وتخزينها، مما يتطلب تخصيص ميزانيات كبيرة لعملية البحث والابتكار (research and innovation) وفتح مجالات الشراكة مع شركات القطاع الخاص المتخصصة في ذلك المجال، نظراً لارتباطها بعملية التحول الرقمي في كافة المجالات الحيوية المتعلقة بتطوير نظم الحكم والقدرة على تقديم الخدمات للمواطنين، فضلاً عن الدور الذي تلعبه أنشطة الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية بمعدلات النمو الاقتصادي بمختلف دول العالم، من خلال المنصات الرقمية وتطبيقات تحويل الأموال وغيرها من التطبيقات الرقمية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية، مما يساهم في دعم مكانة الدولة المنتجة لتلك التطبيقات التكنولوجية على الصعيد الدولي.

وأشار التقرير إلى أن الصين هي الدولة القادرة على إزاحة الولايات المتحدة الأمريكية من على قمة الهرم الدولي، وإحداث تغيير حقيقي في النظام السياسي العالمي؛ حيث تمتلك الرؤية والأهداف الاستراتيجية للتحول إلى قوة عظمى مهيمنة على الصعيد الدولي، وأظهرت دراسة العوامل المقارنة بين عناصر القوى الشاملة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى تنامي القدرات الاقتصادية الصينية في ظل التفوق الصيني في إنتاج التطبيقات التكنولوجية الحديثة، الذي ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بها، مما ساهم في زيادة مؤشرات القدرات السياسية، خاصة السياسة الخارجية وتأثيرها المصاحب لذلك بمختلف دول العالم، بينما تصب باقي مؤشرات قياس القدرات الشاملة في صالح الولايات المتحدة الأمريكية حتى

الآن، مما يعني أن يشهد المجتمع الدولي حالة من التنافس الثنائي بين هاتين القوتين لفترة طويلة من الزمن. وحذر التقرير من تداعيات مساعي الصين لإعادة تشكيل النظام الدولي، من خلال العمل على تطوير قدراتها العسكرية والتكنولوجية وتوسيع استثماراتها الخارجية، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في ظل الاتجاه العالمي إلى زيادة الاعتماد على التطبيقات التكنولوجية الحديثة في شتى المجالات، بصورة تسهم في زيادة عوامل الارتباط بين الصين ومستخدمى التكنولوجيا الصينية على مستوى الدولة والقطاع الخاص، وتزيد من قوة التأثير الاستراتيجي للدولة الصينية بمختلف مناطق العالم، في ظل عدم نجاح السياسات الاحتوائية والتجسيمية للإدارة الأمريكية في التعامل مع القدرات التنافسية الصينية بمختلف المجالات وأبرزها المجال التكنولوجي، وهو ما يستوجب إعادة صياغة منهجية السياسات الأمريكية بصورة تتواءم مع زيادة مجالات التنافس بين القوى الدولية الكبرى، واتساع نطاقها ليشمل الفضاء السبراني وما يرتبط به من التطبيقات التكنولوجية الحديثة بصورة انعكست على الواقع المادي.

وسلط التقرير الضوء على أهمية عدم إغفال الجانب الروسي في الاستراتيجية الأمريكية للتعامل مع مهددات الأمن القومي الأمريكي باعتبار أن روسيا هي المنافس الاستراتيجي التقليدي لها، وأهمية النظر نحو التعامل مع التداعيات الناجمة عن التقارب الروسي — الصيني وتساعد التنافس الجيو-سياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية بمختلف مناطق العالم في إطار السعي لإعادة تشكيل النظام السياسي الدولي بما يتوافق مع المصالح الاستراتيجية لكل منهما والاعتماد على المتغير التكنولوجي في تحقيق ذلك.

ووفقاً لـ «جايناير»، أحد المختصين بقضايا القانون الدولي، في مقالها التحليلي عن دور التكنولوجيا الحديثة في التوجهات السياسية الروسية وألية توظيفها في تفاعلاتها في محيطها الإقليمي والدولي (The Fashions of Russian Conflict: The Growing Eminence of Cyber Warfare)، تختلف الرؤية من المنظور الروسي عن تطويع القدرات التكنولوجية الحديثة عن التوجه الصيني؛ فبينما سعت الصين إلى استغلال تسارع وتيرة التطور التكنولوجي والتداخل الشديد بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد والأمن الدوليين لربط مصالحها السياسية والاقتصادية مع دول العالم، اتجهت روسيا إلى تطويع إمكانياتها التكنولوجية المتطورة في المجال العسكري واستخدام القوة السبرانية في تفاعلاتها الدولية وفقاً للظروف الدولية المحيطة.⁽⁴⁾

سعت روسيا إلى تطوير قدرتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحقيق أهداف سياستها الخارجية وتعزيز مكانتها كإحدى القوى الفاعلة على الساحة الدولية. وطبقاً للاستراتيجية الروسية للفضاء السبراني، تُعد التقنيات الرقمية التي توفرها التكنولوجيا الحديثة إحدى الركائز التي تشكل القوة الناعمة اللازمة لحماية المصالح الوطنية للدولة، من خلال بناء التحالفات والتأثير في عملية صنع القرار لجذب الداعمين للتوجهات السياسية الروسية باستغلال كافة التطبيقات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة، من مواقع الإعلام الرقمي والتواصل الاجتماعي وغيرها من التطبيقات الرامية إلى

التأثير على التوجهات السياسية وبناء الرأي العام الجمعي. وعلى الصعيد العملي العسكري، عملت روسيا على امتلاك أسلحة سيبرانية متطورة لزيادة القدرات القتالية باعتبارها قوة هجومية مضاعفة (Force Multiplier) إذا ما تم استخدامها ضمن منظومة الأسلحة المتقدمة أثناء العمليات العسكرية، مثل استخدام الأسلحة السيبرانية في العمليات العسكرية ضد جورجيا عام (2008)، والتي تمثلت في تنفيذ هجمات سيبرانية تتدرج شدتها ما بين هجمات تعطيل مؤقت لعدة ساعات إلى هجمات تدميرية لإتلاف مراكز معالجة البيانات والخوادم الرئيسية.

وأشار العديد من التقارير الدولية إلى اضطلاع روسيا بتطوير إنتاج البرمجيات الخبيثة التي تستخدم لمهاجمة مختلف الأنظمة والشبكات الرقمية، وتهديد الأمن القومي للدول. وربطت التقارير الصادرة عن مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) والوكالة الفيدرالية للأمن السيبراني وحماية البنية التحتية (CISA)، بين الهجوم السيبراني الذي تعرضت له إحدى كبرى شركات تكنولوجيا المعلومات الأمريكية (Windsolar) والتجسس على بعض المؤسسات الفيدرالية، بما في ذلك وكالة الأمن الداخلي (DHS) ووزارة الخزانة (treasury department)، بمجموعة من القرصنة الروس، ووصفت الهجوم بأنه تهديد خطير للأمن القومي الأمريكي. (5)

ثانياً: التنافس التكنولوجي بين القوى الكبرى

تبنت الصين العديد من السياسات الرامية إلى توطين التكنولوجيا الحديثة بها، من خلال تقييد الاستثمار الأجنبي في العديد من القطاعات الحيوية، ومن أبرزها قطاع التكنولوجيا والابتكار، وإلزام المستثمرين الأجانب بعقد شراكات مع شركاء محليين كشرط رئيسي للاستثمار في تلك القطاعات، وسعت إلى السيطرة على أسواق المواد الخام اللازمة للصناعات الإلكترونية، وخاصة أشباه الموصلات والرقائق متناهية الصغر (microchips)، المكون الرئيسي للدوائر المتكاملة، والتي تُعد أساساً للصناعات التكنولوجية الحديثة بمختلف صورها ولا سيما صناعة الأسلحة فائقة الدقة، مما يُمكن الصين من التحكم في الصناعات العسكرية المتقدمة مستقبلاً.

وتضمنت دراسة إيفان داناين رئيس قسم العلوم والابتكار بمعهد بريماكوف للاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية (IMEMO)، بعنوان الحرب التكنولوجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية (6) (U.S., China, technological war)، رصدًا تحليليًا لطبيعة الصراع التكنولوجي بين الدولتين، واصفًا إياه بالحرب التكنولوجية، نظرًا للأدوات المستخدمة في إدارة الصراع على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية، وامتداد أثارها على الساحة الدولية في إطار التحالفات التقليدية والتحالفات الجديدة التي فرضتها التغيرات الحالية على الساحة الدولية.

بدأ ظهور الخلاف بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى العلن من خلال تقديم كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان شكوى مشتركة لمنظمة التجارة العالمية عام (2012)، تتضرر من القيود التي تفرضها الصين على صادراتها من المعادن الأرضية النادرة، وهي مجموعة تتكون من (17) معدناً من المعادن التي تدخل في المكونات الدقيقة التي تمثل الركيزة الأساسية للصناعات التكنولوجية الحديثة، أو ما يُطلق عليه صناعات المستقبل، لإجبار الشركات على نقل مصانعها إليها نظراً لحاجتها لتلك المواد؛ حيث تنتج الصين حوالى (80%) من الإنتاج العالمي لتلك المعادن.

تصاعدت حدة الخلافات بين الدولتين إلى أن وصلت إلى مرحلة الحرب التجارية، بعدما فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسوماً جمركية على مجموعة من الصادرات الصينية في غضون شهر مارس من عام (2018)، وهو ما ردت عليه الصين بإجراءات مماثلة حيال الصادرات الأمريكية. واستمر تصعيد حدة الصراع بين الدولتين من خلال فرض المزيد من الرسوم الجمركية الجديدة، آخرها فرض شريحة جديدة من الرسوم الجمركية في غضون شهر مايو (2019).

وأرجعت الدراسة زيادة حدة التنافس التكنولوجي خلال السنوات الأخيرة بين الصين والولايات المتحدة، إلى تنامي القدرات التكنولوجية الصينية في القطاعات التي ترتبط بزيادة النفوذ الاقتصادي والأمني والعسكري على المستوى الدولي؛ حيث أدى النمو السريع للشركات الصينية، ودعم الدولة للتقنيات الرقمية الحديثة، وظهور التفوق التكنولوجي الصيني في مجال التكنولوجيا الفائقة خلال الموجة الجديدة من الرقمنة، مدفوعاً بالتطبيقات الرقمية الحديثة؛ إلى إعادة تشكيل بنية سلاسل القيمة العالمية في قطاع التكنولوجيا، وزيادة الضغط التنافسي على الولايات المتحدة الأمريكية من الصين، ومزاحمتها على الريادة الاقتصادية، وما قد يستتبع ذلك من تأثير على الساحة الدولية، وهو الأمر الذي يُعد تهديداً قوياً للمصالح والأهداف الاستراتيجية الأمريكية.

وساهم تبني الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة احتوائية تتضمن العديد من الإجراءات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، للحد من التأثير الجيوسياسي لتلك المتغيرات على الساحة الدولية، ومحاولة إبطاء التغلغل الصيني في مختلف مناطق العالم؛ في ظهور ملامح الحرب التكنولوجية بين الدولتين، وتمدد ساحة المواجهة بينهما لتشمل مختلف مناطق العالم؛ حيث سعت كل منهما إلى ممارسة كافة أشكال الضغوط وتوظيف كافة الأدوات التي تمتلكها للتأثير على مواقف الدولة الأخرى، وجذب المزيد من المؤيدين لمواقفها السياسية والاقتصادية.

وطبقاً للدراسة الصادرة عن مركز بيليفر للعلوم والعلاقات الدولية، عن الصراع التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تحت اسم (Great Tech Rivalry: China vs U.S) (7)، يمكن رصد وملاحظة الآثار السلبية للتقنيات الرقمية على التفاعلات السياسية الدولية، من خلال الدور الذي تلعبه

من المنظور التقليدي للجغرافيا السياسية، والذي يتمثل في: إضفاء الطابع الأمني على المجال الرقمي، أو بمعنى أكثر شمولاً التهديدات الأمنية التي قد تترتب على التقنيات الرقمية الحديثة المصاحبة للثورة التكنولوجية الرابعة على الصعيد الدولي، والمنافسة المتزايدة على الريادة التكنولوجية، والتي ترتبط بشكل كبير بامتلاك القدرات التكنولوجية والسيطرة على الأسواق الرقمية كأحد مظاهر القوة الشاملة للدول، مما أدى إلى زيادة أهميتها في الصراع الجيوسياسي على نطاق أوسع في العلاقات الدولية المعاصرة، كما هو الحال بين الولايات المتحدة والصين.

تفوقت الصين على الولايات المتحدة في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، طبقاً للمؤشرات الرئيسية في سباق الذكاء الاصطناعي، والتي تشمل التقييم الأكاديمي القائم على المنشورات البحثية وبراءات الاختراع والنتائج في المسابقات الدولية، والتقييم العملي القائم على قياس مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، والقيمة السوقية للشركات في الأسواق المالية العالمية..

وتُعد الريادة التكنولوجية على المستوى الدولي، الساحة الرئيسية للمنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما عبرت عنه تصريحات مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) والرئيس الصيني، باعتبار المنافسة على الهيمنة التقنية والابتكار التكنولوجي هي الساحة الرئيسية للمنافسة من المنظور الاستراتيجي وأحد المحددات الرئيسية للتعاون أو الصراع بين دول العالم. تضمنت الدراسة رصدًا للتنافس التكنولوجي بين الصين والولايات المتحدة

الأمريكية خلال الفترة الأخيرة، والذي أدى إلى تشابك وتعقد طبيعة العلاقات بين هاتين القوتين، وتحول التنافس التكنولوجي إلى صورة من صور الصراع ذات أبعاد سياسية واقتصادية وقانونية وأمنية، مما تسبب في توتر العلاقات الصينية - الأمريكية في كثير من الأحيان، وأصبح التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين نموذجًا للعلاقات الدولية في ظل التغيرات التي يفرضها التطور التكنولوجي على الساحة الدولية، وإعادة تشكيل خريطة العلاقات الجيوسياسية على أساس المتغير التكنولوجي، والتي قد يترتب عليها بصورة كبيرة ملامح الفترة المقبلة من مسارات العلاقات الدولية، وتمثلت أبرز مجالات التنافس بين الدولتين في الآتي:

■ تفوقت الصين على الولايات المتحدة في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، طبقاً للمؤشرات الرئيسية في سباق الذكاء الاصطناعي، والتي تشمل التقييم الأكاديمي القائم على المنشورات البحثية وبراءات الاختراع والنتائج في المسابقات الدولية، والتقييم العملي القائم على قياس مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، والقيمة السوقية للشركات في الأسواق

المالية العالمية .

- شهدت علوم التحليل الكمي للبيانات (QIS) تقدمًا ملحوظًا من الجانب الصيني، بصورة أصبحت تمثل تهديدًا مباشرًا للريادة الأمريكية في هذا المجال المرتبط بالتقنيات العسكرية شديدة التطور من جهة، والركيزة الأساسية لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة أخرى، وتشمل الحوسبة الكمية، والاتصالات الكمية، والاستشعار الكمي، والتي تنطوي على تغيير نوعي في كافة المجالات المرتبطة بالتشفير وفك الشفرة، وسرعة التواصل ونقل المعلومات، ودقة القياسات، بما فيها القدرة على التغلب على إجراءات التخفي للمعدات العسكرية على غرار الطائرات الشبح، وإيقاف أعمال التشويش على الرادارات.
 - تُعد الصين أكبر منتج لمعدات توليد الطاقة المتجددة المرتبطة بالتقنيات الرقمية المتطورة، مما ساهم في تحول إنتاج الصين من أقل من إجمالي (1%) من الألواح الشمسية في عام (2000)، إلى إنتاج (70%) من الألواح الشمسية المستخدمة على مستوى العالم بنهاية عام (2020)، وبالمقارنة انخفضت حصة أمريكا من الأسواق العالمية في نفس الفترة من (30%) إلى أقل من (1%)، وتسيطر الشركات الصينية على (40%) من السوق العالمية لإنتاج توربينات الرياح في مقابل إجمالي (12%) للشركات الأمريكية. وتظهر تلك المقارنات أن التطبيقات التكنولوجية الحديثة ساهمت في أن أصبح إجمالي الإنتاج الصيني من المعدات اللازمة لتوليد الطاقة المتجددة، يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف قدرة الولايات المتحدة في معدات توليد واستغلال الطاقة الشمسية، وضعف قدرتها في إنتاج معدات توليد واستغلال طاقة الرياح.
 - تحظى الشركات الصينية العاملة في مجال الاتصالات وإعداد البنية التحتية التكنولوجية، بالنصيب الأكبر من السوق التكنولوجية العالمية. وطبقًا للدراسات المتخصصة في دراسة الأسواق المالية، تُعد شركة هاواوي الصينية إحدى الشركات المهيمنة في مجال تكنولوجيا الاتصالات؛ حيث تسيطر وحدها على نسبة (28%) من السوق العالمية للاتصالات، في الوقت الذي شهد تراجع نسبة الحصة السوقية للشركات الأمريكية العاملة في ذات المجال، لكل من شركة لوسنت وشركة موتورولا، من (25%) في عام (2000) إلى خروجهما بصورة كاملة من الأسواق العالمية، وهو ما يدعم التفوق الصيني بالمجالات المرتبطة بتطبيقات تكنولوجيا الجيل الخامس، بما في ذلك أنظمة المصانع الذكية وحلول المدن الذكية والتطبيقات الطبية وغيرها.
- ساهمت حدة التنافس على الريادة التكنولوجية بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في ظهور العديد من المؤشرات الدالة على إعادة إحياء الحرب الباردة والاستقطاب السياسي على الساحة الدولية؛ حيث سعت كل من الدولتين إلى توظيف أدوات سياستها الخارجية المختلفة للضغط على الدول

ذات الصلات الوثيقة بها لتبني مواقف متوائمة معها، وظهر ذلك جلياً من خلال إصدار الإدارة الأمريكية منذ شهر مايو عام (2019) العديد من القرارات التي تهدف إلى منع شركة هاواي الصينية من العمل في مجال تقنية الاتصالات الخاصة بالجيل الخامس (5G)، بالتزامن مع إطلاق حملة اتهامات للشركة بالتجسس الإلكتروني والتحذير من التهديدات الأمنية الناتجة عن التعامل معها، وفي أغسطس من عام (2020) أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة تحالف الشبكة النظيفة (CN) للحد من هيمنة الصين العالمية على مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال تكنولوجيا اتصالات الجيل الخامس (5G) عالية السعة، وتغلغلها إلى أسواق جديدة بمختلف مناطق العالم، والحد من تشبع اقتصادات الدول الغربية وغيرها من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وبنيتهم التحتية بالتقنيات الصينية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.⁽⁸⁾

في غضون شهر سبتمبر من عام (2020)، أطلقت الحكومة الصينية مبادرة أمن البيانات العالمية (The Global Initiative on Data Security) استجابة للطرح الأمريكي القائم على الترويج للأثار السلبية الناجمة عن استخدام التقنيات الرقمية الصينية، خاصة المرتبطة بتكنولوجيا الجيل الخامس (5G)، على الأمن القومي للدول، من خلال مبادرة الشبكة النظيفة. تهدف المبادرة الصينية لتعزيز التعددية في مجال الحوكمة الرقمية العالمية، والمسئولية المشتركة والتعاون الدولي في الاستجابة للمخاطر الأمنية، والتنمية المستدامة للاقتصاد الرقمي، من خلال صياغة مجموعة من القواعد العالمية تلي مصالح جميع الأطراف المعنية وتدعم النمو الاقتصادي الدولي.⁽⁹⁾

ودعت المبادرة إلى عدم تسييس قضايا أمن البيانات، وإدخال عوامل غير ذات صلة مثل الأيديولوجية وطبيعة النظم السياسية، واعتماد المعايير المزدوجة، والبعد عن الممارسات الحصرية والمحاولات الفردية لجذب دوائر صغيرة وفرض إرادتها على الآخرين، واستخدام الأمن القومي كذريعة لاستبعاد الشركات من الدول الأخرى، واستخدام مكانة الدولة على الساحة الدولية لحصر الشركات الرائدة في البلدان الأخرى على مستوى العالم؛ حيث إن الممارسات الحمائية ومحاوله فرض الهيمنة الرقمية باسم أمن البيانات، لن يؤدي إلا إلى الحد من التعاون الدولي في مجال أمن البيانات، ويقوض الجهود الدولية الرامية إلى تعظيم الاستفادة من الثورة الرقمية.

وأبرزت دراسة المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، الممارسات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية حيال المنافسة التكنولوجية مع الصين، والتدخلات الناجمة عن ذلك في علاقتها مع حلفائها؛ حيث تبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية تجمع بين الضغط الدبلوماسي المباشر وحملة توعية بالتهديدات الأمنية وعرض حزمة من الحوافز الاقتصادية، من خلال سياقات ثنائية ومتعددة الأطراف، للحد من انتشار التقنيات التكنولوجية التي توفرها الشركات الصينية، وخاصة تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات، بمختلف الدول

ذات الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وتُعد مبادرة تحالف الشبكة النظيفة (CN) إحدى صورتلك السياقات، والتي تهدف إلى إيجاد تجمع دولي مناهض للهيمنة التكنولوجية للصين.⁽¹⁰⁾ وعلى الرغم من شدة النهج السياسي الأمريكي تجاه الصين، والذي قد يصل إلى التهديد للالتزام بنهجها، حتى مع حلفائها؛ فإنه يمثل عبئاً على الدول التي تتبناه على استحياء، ولعل النموذج الألماني ورفض الحكومة الألمانية الانصياع الكلي للضغوط الأمريكية لحماية استثماراتها ومصالحها الاقتصادية مع الصين، فضلاً عن المواقف التي تبنتها إسبانيا وبريطانيا حيال شركة هواوي الصينية؛ إنما يعكس المحدودية النسبية لتأثير السياسات الأمريكية الرامية إلى فرض أجندتها على حلفائها. ورغم أن الدول النامية أكثر عرضة للتجاوب مع الضغوط الأمريكية، فإن التحركات السياسية الأمريكية المناوئة للسياسات الإنمائية الصينية لا تقدم طرحاً جاذباً لإنجاح أهدافها على المدى المتوسط أو القصير؛ فهي لا تقدم البديل للدول التي تمارس عليها الضغوط، مما يترتب عليه ضعف الاستجابة لها.

صاحبت سياسات الاحتواء التي تنتهجها الإدارة الأمريكية للحد من تسارع انتشار التكنولوجية الصينية، تقديم الدعم السياسي والمادي لفتح الأسواق العالمية أمام الشركات الأمريكية التي تمتلك إمكانيات تقنية وتكنولوجية عالية وذات ثقل في الأسواق العالمية، مثل شركة (جوجل) و(أمازون)، وزيادة الاستثمارات الموجهة لدعم الشركات الأوربية الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل (نوكيا) و(إريكسون)، لمنافسة الشركات الصينية العاملة في هذا المجال بدول الاتحاد الأوربي، والعمل على تقديمها كبديل للتكنولوجيا الصينية في باقي أنحاء العالم.

أشارت الدراسة إلى بلوغ الصين مرحلة من التقدم التكنولوجي، والذي يصعب تحجيمه من خلال السياسات الأمريكية الراهنة القائمة على مجموعة من العوامل التحفيزية التي لا تتعدى أن تكون مجموعة من بروتوكولات واتفاقيات للتعاون دون آليات حقيقية لتنفيذها، في ظل المتغيرات على الصعيد الدولي، فضلاً عن تبني الحكومة الصينية استراتيجية تتسم بالتناغم القوي بين محددات السياسة الخارجية والأهداف الاقتصادية الداخلية وسياسات سلسلة التطبيق، لا سيما مع الدول النامية، عبر حشد الموارد المالية والتكنولوجية على أساس المكسب المشترك وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول، مما يجعلها أكثر ملاءمة لها مقارنة بالسياسة الأمريكية، والتي تحمل في طياتها مشروعية سياسية عالية التكلفة بالنسبة لتلك الدول. وخلصت الدراسة إلى إمكانية أن تثمر السياسات الأمريكية في إبطاء الهيمنة الصينية على مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المدى القريب، في حين يصعب على الولايات المتحدة وحلفائها تقييد أو احتواء القدرات التقنية الصينية على المدى البعيد؛ حيث انتهجت الصين سياسية تهدف إلى ربط المصالح الاقتصادية للدول التي تستهدف التواجد بها مع المصالح السياسية والاقتصادية لها، بصورة يصعب معها فك هذا الارتباط بسهولة.

المراجع

1. Parliamentary Research Service , in-depth analysis , September 2020)
2. World Economic Forum, Shaping a Multiconceptual World (Geneva: World Economic Forum,2020)
3. (Washington, D.C.,National Defense University Press, October 2021)
4. International Review (Massachusetts: Harvard International Relations Council, vol. 42, no. 2,2021) Pp 45-50
5. Agency (CISA), the Office of the Director of National Intelligence (ODNI), and the National Security Agency 2
6. Foundation, vol 19, No 4 Dec 2021) Pp 78-96
- 7.
8. U.S.” Paper, (Massachusetts :Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, December, 2021).
- 9.
10. safeguards-americas-assets/index.html , acceded at , 23/4/2022
11. ceus//eng/zgyw/t1812951.htm , acceded at , 23/4/2022
12. China”,Geopolitics of Technology Program, (Paris: french institute of international relations, February 2022)

الإرهاب في الجنوب الأفريقي

الاستجابة متعددة المستويات لمهددات الأمن الإقليمي

دراسات

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

منذ انتهاء حقبة الحكم العنصري في جنوب أفريقيا مطلع تسعينيات القرن العشرين، اعتُبر الإقليم أكثر أقاليم القارة استقراراً من الناحية الأمنية؛ حيث لم يتأثر بموجة الصراعات الداخلية والإرهاب التي ضربت غالبية دول القارة في تلك الفترة. إلا أنه بداية من عام 2017 دخل الطرف الشمالي الشرقي لإقليم الجنوب الأفريقي في موجة من الإرهاب، بعد تصاعد الظاهرة في إقليم كابودلجادوشمال موزمبيق. ومنذ نشأته، أثبت الإرهاب في الجنوب الأفريقي قدرة كبيرة على التحول إلى ظاهرة إقليمية عابرة للحدود وقادرة على نقل تأثيراتها السلبية على مستوى عالمي من خلال الإضرار بالأمن البحري وبإمدادات الطاقة العالمية. وأمام هذا التحدي المتنامي، استدعت ظاهرة الإرهاب في الجنوب الأفريقي استجابة إقليمية من مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (سادك)، وكذلك من رواندا، فضلاً عن الدعم الدولي الذي قدمته أطراف عديدة من القوى الكبرى والوسطى المدركة لأهمية استعادة الاستقرار في الجنوب الأفريقي.

أولاً: نشأة وتطور ظاهرة الإرهاب في موزمبيق

يمكن تقسيم ظاهرة الإرهاب في موزمبيق إلى مرحلتين، غلب على الأولى الطابع المحلي، بينما عكست الثانية قدرة الظاهرة على التمدد الإقليمي:

1. المرحلة الأولى: النشأة والتمدد في شمال موزمبيق

■ النشأة المبكرة

نشأت ظاهرة الإرهاب في الجنوب الأفريقي، من خلال تمدد التنظيمات الأقدم في دول شرق القارة الأفريقية باتجاه الجنوب، على امتداد الساحل الشرقي للقارة المطل على المحيط الهندي. ففي عام 2000 تأسس تنظيم حمل اسم «أنصار السنة والجماعة» في مقاطعات شمال موزمبيق ذات الأغلبية السكانية المسلمة، متأثراً بالطرح الذي قدمه رجل الدين الكيني المعروف على نطاق واسع عبود روجو Aboud Rogo، والذي كان له دور بارز في نشر التطرف في مختلف المجتمعات الناطقة بالسواحلية في شرق أفريقيا، فضلاً عن كونه أحد المشاركين في المراحل الإعدادية للتفجيرات التي قام بها تنظيم القاعدة عام 1998، واستهدفت السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام. وبعد مقتله خلال عملية أمنية في تنزانيا في عام 2012، فر العديد من أنصار روجو إلى شمال موزمبيق في عام 2015 ليلتحقوا بتنظيم أهل السنة والجماعة.

■ الطفرة العملياتية

على المستوى العملي، ظل نشاط التنظيم محدوداً لنحو عامين كاملين، قبل أن يتمكن من توسيع قاعدة منتسبيه لما يقرب من الألف مقاتل، ما مكن التنظيم في أغسطس من عام 2017 من إطلاق موجة من العنف واسع النطاق استهدف في البداية مركزاً للشرطة في بلدة ناميتلي في إقليم كابو دلجادو شمال موزمبيق. وقد تكررت الهجمات المشابهة بين أكتوبر من عام 2017 وأكتوبر من عام 2018 بوتيرة متسارعة، بلغت حصيلتها قرابة الأربعين هجوماً في مناطق متفرقة من إقليم كابو دلجادو، استهدفت أهدافاً حكومية ومدنية متعددة. وقد بلغ معدل الهجمات ذروة جديدة في عام 2019 الذي شهد سقوط نحو 700 قتيل من المدنيين والعناصر الأمنية.

وفي منتصف عام 2019، دخلت الظاهرة الإرهابية في الجنوب الأفريقي في طور جديد بالغ الخطورة، ارتبطت خلاله بالتنظيمات الإرهابية دولية النشاط، بعد أن أعلن تنظيم داعش عبر وسائله الإعلامية عن مسؤوليته عن هجوم وقع في شمال موزمبيق في الثاني من يونيو، وذلك بالتوازي مع إعلان التنظيم عن نشأة ما يُعرف باسم «ولاية وسط أفريقيا»، والتي تضم مناطق شرق الكونغو الديموقراطية وتنزانيا وشمال موزمبيق.

■ التجذر المجتمعي وبناء تحالف مع الجريمة المنظمة

من بين أبرز السمات المميزة لظاهرة الإرهاب في طورها القائم حالياً في القارة الأفريقية، العلاقة الوثيقة التي أصبحت تربط بين التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، والتي تقوم على تبادل مطرد للمنافع بين الجانبين. وفي ظل تركيز نشاط الحركات المتمردة والإرهابية في شمال البلاد وتراجع حضور الدولة في هذه المنطقة، تحول ساحل إقليم كابو دلجادو إلى مركز رئيسي لنشاط تنظيمات الجريمة المنظمة المنخرطة في عمليات تهريب المخدرات والبشر والأسلحة على المستوى الدولي. ومع تحول ساحل كابو دلجادو لنقطة مركزية في خط تجارة الأفيون من أفغانستان إلى أوروبا، قامت الأمم المتحدة بفتح مكتب لهيئتها المعنية بمكافحة المخدرات في العاصمة مابوتو عام 2019. وكما هو الحال

في جميع دول العالم التي يضربها الإرهاب، سرعان ما نشأ تحالف تكتيكي مبني على مقايضة المصالح بين تنظيمات الجريمة المنظمة وفرع داعش في موزمبيق، الذي انخرط بدوره في تأمين وتيسير عبور شحنات المخدرات كأحد مصادر دخله المستحدثة.

ومما يعزز من تأثير التقارب بين الإرهاب

تصاعد المطالبات الرسمية من موزمبيق بتلقي الدعم الدولي والعسكري والمالي لمواجهة الإرهاب في شمال البلاد، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية إيفاد فريق من المتخصصين من ضباط القوات الخاصة للعمل على تدريب قوات مكافحة الإرهاب في موزمبيق.

والجريمة المنظمة، الارتفاع العام في معدلات الجريمة في موزمبيق في السنوات الأخيرة، خاصة في المدن الرئيسية مثل العاصمة مابوتو ومدن تي بيرا وماتولا؛ حيث تكررت عمليات الاختطاف مقابل فدية والسراقات وأعمال الشغب. وقد تسببت هذه الأوضاع في تنظيم رجال الأعمال احتجاجات في مدينة بيرا في أكتوبر 2020 نتيجة فشل الدولة في التصدي لمظاهر الجريمة. كما تنفسي الجرائم المماثلة بمعدلات مرتفعة بالقرب من الحدود مع جنوب أفريقيا المجاورة، كما تتكرر حوادث سرقة السيارات بالقرب من المعبر الحدودي مع إسواتيني.

2. المرحلة الثانية: التحول لمهدد إقليمي ودولي

■ التمدد على الشريط الساحلي وتهديد الموانئ وحقول الغاز

على الرغم من أن النشاط الإرهابي في موزمبيق لم يتمكن من فرض سيطرة مستدامة على نطاق جغرافي ممتد في شمال البلاد، فإنه تمكن من إرسال أكثر خطورة من خلال تمكنه من السيطرة على عدد من المرافق المهمة المتصلة بالشبكات العالمية لإمدادات الطاقة والتجارة الدولية. فقد تمكن التنظيم من السيطرة لمدة شهر كامل على ميناء موسيمبودا برايا الميناء الأهم في الإقليم في مارس من عام 2020، قبل أن ينخرطوا في استخدام الزوارق البحرية للإغارة على بعض الجزر الصغيرة المقابلة لساحل إقليم كابو

دلجادو. كما تسببت العمليات المتكررة للتنظيمات الإرهابية التي استهدفت العاملين في حقول التنقيب عن الغاز، في خلق أزمة بين حكومة موزمبيق والشركات الأجنبية التي تعمل في مجال الغاز، وذلك بعد أن تعرضت قافلة تابعة لشركة أناداركو لهجوم في فبراير من عام 2019، بجانب قيام شركة توتال بإجلاء بعض العاملين بمواقعها نتيجة تعرضهم لهجوم من جانب العناصر الإرهابية.

وفي أبريل من عام 2021، أعلنت المجموعة النفطية الفرنسية «توتال» تعليق عقود أبرمتها مع شركتين وطنيتين للبناء على الأقل مرتبطين بمشروعها لموقع الغاز الذي تبلغ كلفته أكثر من مليار يورو، بعد هجوم للتنظيمات الإرهابية على مواقعها في شمال موزمبيق، كما قامت الشركة الفرنسية بإجلاء جميع موظفيها بعد أن هاجمت مجموعات مسلحة مدينة بالما الساحلية في نهاية مارس، وذلك على بعد بضعة كيلومترات عن مشروع الغاز الضخم الذي تديره الشركة الفرنسية في شبه جزيرة أفونجي.

■ اختراق الحدود الجنوبية لتنزانيا

خلال وقت وجيز تحول الإرهاب في موزمبيق إلى خطر إقليمي، فخلال فترة سيطرة فرع تنظيم داعش في موزمبيق على مدينة موسيمبودا برايا التي امتدت حتى فبراير 2021، كشف التنظيم عن قدرة كبيرة على تدويل نشاطه بصورة مباشرة وغير مباشرة. فقد استخدم التنظيم المدينة الواقعة تحت سيطرته كقاعدة لشن هجمات في تنزانيا المجاورة، والتي وقع أبرزها في أكتوبر 2020، والتي حملت أهدافاً مركبة كتقييد قدرات الجيش التنزاني في دعم عمليات مكافحة الإرهاب في موزمبيق، والتأثير على مسار الانتخابات الرئاسية في تنزانيا عبر إخراج الرئيس الراحل جون ماجوفولي.

■ تهديد دول الجنوب الأفريقي

تمكن فرع تنظيم داعش الناشط في موزمبيق من تحويل منطقة كابودلجادو إلى نقطة تجمع وتدريب للمقاتلين من دول الجنوب الأفريقي بصورة عامة؛ حيث رصد نشاط عناصر من جنوب أفريقيا وتنزانيا وما لاوي. ولا يقتصر التهديد الإقليمي للإرهاب في موزمبيق على الجانب الأمني فحسب؛ حيث يُعد تنامي ظاهرة الإرهاب أحد المخاطر الأساسية التي تهدد الاقتصاد في الجنوب الأفريقي. ونظراً لتمدد التنظيمات الإرهابية على امتداد الساحل الشمالي الشرقي لموزمبيق، باتت أربع من دول الإقليم تستشعر الكثير من القلق كونها من الدول الداخلية التي تعتمد في تجارتها الواردة من العالم والصادرة إليه على موزمبيق، وتشمل هذه الدول كلاً من ما لاوي وزامبيا وزيمبابوي وإسواتيني. ومما زاد من قلق الدول الأربع العمليات المنهجية لفرع تنظيم داعش في موزمبيق، والتي استهدفت شبكة الطرق الرابطة بين مدن وقرى شمال ووسط موزمبيق، والتي تُعد الشريان الرئيسي لانتقال البضائع من سواحل موزمبيق الشرقية إلى دول الجوار الداخلي. كذلك أدى تمكن فرع داعش في موزمبيق من تعطيل عمليات استخراج وتسييل ونقل الغاز الطبيعي إلى ارتفاع معدلات عدم التيقن بشأن استمرارية إمدادات الطاقة في دول الجنوب الأفريقي.

ثانياً: استجابة حكومة موزمبيق للأزمة.

أمام المخاطر المتنامية لظاهرة الإرهاب، تبنت حكومة موزمبيق استجابة وطنية شاملة ذات أبعاد متعددة لم تقتصر على المواجهة الأمنية:

1. تعزيز الاستقرار السياسي

لم تكن التنظيمات الإرهابية لتجد موئى قدم في شرق الكونغو أو في شمال موزمبيق من دون توافر المناخ الملائم لذلك، نتيجة صراعات مستدامة أدت إلى تكوين وضع أمني بالغ الهشاشة في المنطقتين، وهو الوضع الذي يُعد نتاجاً لحروب أهلية ممتدة يعرفها البلدان منذ عقود. فلموزمبيق تاريخ طويل مع الصراعات الداخلية بعد أن امتدت الحرب الأهلية فيها بين عامي 1977 و1992، بين جبهة تحرير موزمبيق Frente de Libertação de Moçambique المعروفة اختصاراً باسم فريليمو FRELIMO التي تحكم البلاد منذ الاستقلال، وبين المقاومة الوطنية الموزمبيقية Resistência Nacional Moçambicana المعروفة اختصاراً باسم رينامو RENAMO حركة المعارضة الرئيسية. وفي عام 2013 تجددت مظاهر الحرب الأهلية، بعد أن لجأت رينامو لتنفيذ عدد من الهجمات ضد مقرات الشرطة، وعلى الرغم من توصل الجانبين لاتفاق سلام في سبتمبر من عام 2014، جاء الخلاف بشأن نتائج الانتخابات في الشهر التالي، والتي فازت بها فريليمو ومرشحها للرئاسة فيليب نيوسي، لتطلق دورة جديدة من الصراع استمرت حتى مطلع عام 2019 وانتهت باتفاق سلام جديد هس.

بعد حرب أهلية ممتدة جمعت الحزب الحاكم جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو) وأبرز الحركات المعارضة المقاومة الوطنية الموزمبيقية (رينامو)، تمكن الرئيس نيوسي في أغسطس من عام 2019 من توقيع اتفاق بين الجانبين؛ حيث وقع رئيس موزمبيق (فيليب نيوسي) وزعيم رينامو (أوسوفو مومادي) اتفاق سلام يهدف إلى وضع حد لعقود من الصراع بين الحركتين، وذلك في مراسم جرت في محمية جورونجوسا الوطنية في وسط البلاد. وقد استهدف الرئيس نيوسي تحقيق غايتين رئيسيتين متصلتين بمكافحة الإرهاب من التعجيل بتوقيع الاتفاق مع رينامو، أولاهما تخفيف منابع العنف في مناطق شمال البلاد، والتي تُعد معقلاً رئيسياً لرينامو منذ ما قبل الاستقلال، خاصة مع تعدد الشواهد على الوضع السائل في الشمال، الذي يسمح بانتقال المقاتلين من تنظيم مسلح لآخر. أما الغاية الثانية فتتعلق بتعزيز شرعية الرئيس في ولايته الثانية؛ حيث سمح الاتفاق بمشاركة فعالة لرينامو كحزب سياسي في الانتخابات العامة التي عقدت في أكتوبر 2019، والتي أسفرت عن فوز الرئيس نيوسي بولاية رئاسية ثانية تمتد لخمس سنوات، حاصلاً على نسبة 73% من عدد الأصوات ومتغلباً على أوسوفو مومادي مرشح رينامو.

2. تكثيف الانتشار الأمني والعسكري

تمثلت الاستجابة الأولى للحكومة في موزمبيق في التعامل مع ظاهرة العنف في المناطق الشمالية، على اعتبارها مظهرًا من مظاهر الأعمال الإجرامية والانفلات الأمني في واحدة من أفق مناطق البلاد، وأهمها من حيث تركيز حقول الغاز الطبيعي. بهذا بدأت الحكومة في موزمبيق في نشر قواتها الشرطة وقوات مكافحة الشغب بصورة مكثفة في مناطق تفجر العنف، إلا أن التشخيص الأولي للظاهرة لم يتضمن التعامل مع موجة إرهابية مرتبطة بتنظيمات خارجية. لكن بمرور الوقت ثبت للحكومة في مابوتو خطأ تشخيصها للظاهرة التي باتت تتطلب تدخلًا مباشرًا من القوات المسلحة من أجل إحكام السيطرة على المنطقة عبر زيادة المراقبة، وتكثيف الحواجز الأمنية على شبكة الطرق التي تربط قرى المنطقة ببعضها البعض. كذلك بدأت القوات المسلحة في إجراء حملات مكثفة وموسعة للتفتيش عن العناصر المسلحة والبحث عن مستودعات الأسلحة. وبينما نجحت هذه الاستجابة جزئيًا في احتواء موجة التمدد الجغرافي للتنظيم الإرهابي، فقد دفعته للتمدد باتجاه المناطق الساحلية لشن هجمات خاطفة مؤثرة في المواقع الأكثر تأثيرًا، بدلًا من محاولة فرض سيطرة مستدامة على القرى الداخلية.

3. تطوير البنية التشريعية لمكافحة الإرهاب

عانت موزمبيق في جهود مكافحتها للإرهاب من مشكلة تتعلق بعدم ملاءمة النظام القانوني للتعامل مع هذا الوضع المستجد، ففي ظل التوترات القائمة بالفعل في المناطق الشمالية من البلاد، التي تُعد المعقل الرئيسي لأبرز حركات التمرد المسلح (رينامو)، فضلًا عن مشكلات الحرمان من التنمية، كان من الصعب على الحكومة في موزمبيق المبادرة باستحداث أدوات قانونية جديدة للتعامل مع المشكلة تجنبًا للمزيد من تأجيج التوتر. على هذا، تمت مساءلة كافة العناصر التي أُلقي القبض عليها من مقاتلي داعش وفق قانون العقوبات الاعتيادي، الأمر الذي أدى لإطلاق سراح أعداد كبيرة منهم بسبب قصور القانون ونقص الأدلة. وفي عام 2018 أقر البرلمان في موزمبيق القانون الأول في تاريخ البلاد المعني بمكافحة الإرهاب، إلا أنه سرعان ما كشف بدوره عن عدد من أوجه القصور، الأمر الذي تطلب تعديل القانون مجددًا في مايو من عام 2022 وفق تعديلات استهدفت تعزيز فاعلية الأدوات القانونية للدولة، إلا أنها أثارت انتقادات واسعة داخليًا وخارجيًا بسبب اصطدامها بعدد من الحقوق الأساسية للمواطنين.

4. معالجة الاختلالات التنموية الحادة في الشمال

إلى جانب قدرة التنظيمات الإرهابية في أفريقيا على التمدد والانتشار، أبدى العديد من هذه التنظيمات في العقد الماضي قدرة كبيرة على التجذر والتغلغل في التركيب الاجتماعي القائم في العديد من دول القارة الأفريقية، الأمر الذي جعل من مواجهتها مهمة أكثر صعوبة، كما منحها قدرة أكبر على الاستدامة والاستمرار بغض النظر عن مستوى التقدم في عمليات مكافحة الإرهاب. فمن بين جميع الأقاليم في موزمبيق يعد إقليم

كابو دلجادو الأقل في مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية والإنسانية، الأمر الذي دفع العديد من المصادر لتسميته باسم «الإقليم المنسي»؛ حيث لا تتجاوز نسبة الحاصلين على التعليم الجامعي 0.3% من سكان الإقليم، كما تبلغ نسبة الأمية أكثر من 60% من إجمالي السكان. وعلى مستوى آخر، تبلغ نسبة المنازل

في الإقليم التي تتوافر فيها الكهرباء 12% فقط،

يعزى التجدد الدوري لمظاهر الصراع في موزمبيق إلى ضعف القدرات العسكرية للبلاد، فوق تصنيف Global Firepower العالمي تحت القوات المسلحة لموزمبيق المرتبة 116 عالمياً.

كما تُعد شبكة الطرق والمواصلات، وشبكة الاتصالات عبر الهواتف المحمولة في إقليم كابو دلجادو، هما الأسوأ على مستوى موزمبيق ككل. ومن أجل تخفيف منابع الإرهاب، وضعت

حكومة موزمبيق استراتيجية اتصال تهدف إلى كسب تأييد السكان المحليين؛ حيث ناشد الرئيس نيوسي ووزير الدفاع والشؤون الداخلية، المجتمعات المحلية في شمال موزمبيق للتعاون وزيادة الوعي ضد التعاون مع المتطرفين، وصولاً لدعم تشكيل مجموعات للشرطة المجتمعية وقوات دفاع محلية وميليشيات للدفاع الذاتي. وفي إجراء مهم أنشأت الحكومة وكالة التنمية الاقتصادية للأقاليم الشمالية، والتي تم تكليفها بعدد من المهام، أبرزها مكافحة الفقر ومظاهر عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتهميش الاقتصادي والتنمية غير المتكافئة في الأقاليم الشمالية. وقد نالت الوكالة دعماً من البنك الدولي بأكثر من 700 مليون دولار، فضلاً عن توالي الدعم المالي والعيني من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة واليونسيف والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ثالثاً: الاستجابة الإقليمية للأزمة

يعزى التجدد الدوري لمظاهر الصراع في موزمبيق إلى ضعف القدرات العسكرية للبلاد، فوق تصنيف Global Firepower العالمي تحت القوات المسلحة لموزمبيق المرتبة 116 عالمياً. وفي ظل تراجع الإنفاق الدفاعي الذي قُدر في عام 2021 بنحو 140 مليون دولار، لم يتعدَّ حجم الجيش الموزمبقي 11 ألف عنصر عامل من دون قوات احتياط جاهزة، ويقتصر تسليح القوات البرية على ما يقل عن مائة دبابة، كما يقتصر تسليح القوات الجوية على ثماني طائرات مقاتلة ومروحيتين هجوميتين. وعلى الرغم من سواحلها الممتدة على المحيط الهندي، يقتصر تسليح البحرية في موزمبيق على ثمان زوارق صغيرة. وأمام هذا الواقع، باتت حكومة موزمبيق مضطرة لطلب العون من أطراف خارجية تمثلت في رواندا ومنظمة سادك.

1. الدور الرواندي في مكافحة الإرهاب

في إطار ما تتبعه رواندا في السنوات الأخيرة من سياسة خارجية نشطة تستهدف وضع البلاد في قائمة الدول الأفريقية الأكثر حضوراً وتأثيراً على المستوى القاري، أبدت رواندا انفتاحاً إيجابياً على دعم حكومة موزمبيق في

جهود مكافحة الإرهاب، وذلك استثماراً للعلاقات الطيبة التي تجمع البلدين منذ زيارة الرئيس نيوسي للعاصمة كيجالي في يوليو من عام 2018. وفي أبريل من عام 2021 توجه نيوسي في زيارة ثانية إلى رواندا لطلب العون من الرئيس بول كاجامي في مكافحة الإرهاب، الأمر الذي أسفر عن توقيع عاجل لاتفاق ثنائي يسمح بنشر نحو ألف جندي رواندي -بصورة عاجلة قابلة للزيادة- على جبهات القتال المتقدمة في شمال موزمبيق، والذي بدأ تنفيذه بالفعل مطلع يوليو من العام نفسه. وعلى الرغم من مظاهر المعارضة الداخلية والإقليمية للدور الكبير لرواندا في هذا المجال، والذي تم ربطه بمحاولات رواندية لتعزيز مكانتها في مشروعات الغاز الطبيعي المسال في شمال موزمبيق، فإن دور رواندا في مكافحة الإرهاب في الجنوب الأفريقي شهد تطوراً متسارعاً، خاصة بعد زيارة الرئيس كاجامي لمابوتو في سبتمبر من عام 2021، والتي زار خلالها القوات الرواندية المنخرطة ميدانياً، قبل أن يتوجه الرئيس نيوسي بزيارة جديدة لكيجالي في فبراير من عام 2022، في أعقاب توقيع اتفاق عسكري إضافي في يناير من العام نفسه، في مظهر يعكس التطور المتسارع في العلاقات بين البلدين.

وسرعان ما كشفت رواندا عن توجه أكثر فاعلية ورغبة في تقديم المساعدة الحقيقية لموزمبيق، من خلال تبني استراتيجية المواجهة المباشرة لمسلحي تنظيم داعش، مستفيدة من نشر عناصرها العسكرية والشرطية في مناطق انتشار التنظيم الإرهابي. فعلى العكس من قوات بعثة منظمة سادك التي تقودها جنوب أفريقيا، اختارت القوات الرواندية مقرها في مدينة موسيمبودا برايا، والتي سبق أن سقطت تحت سيطرة تنظيم داعش في نهاية عام 2020، والتي تُعد خط المواجهة الأكثر تقدماً، وذلك على الرغم من تردي البنية التحتية في المدينة وصعوبة الوصول إليها واستهدافها بصورة منتظمة من جانب العناصر الإرهابية. ومنذ ذلك الوقت، باتت المجتمعات المحلية تنظر للقوات الرواندية باعتبارها الأكثر كفاءة وشراسة في مواجهة الإرهاب، خاصة بعدما أبدت الكثير من مظاهر الالتزام سواء باختيار مقر قيادتها الدائم في موسيمبودا برايا الواقعة على خط المواجهة الأمامي بعد طرد مقاتلي فرع تنظيم داعش منها، أو في شنّها مطاردات في عمق المناطق الغابية التي تختبئ فيها العناصر الإرهابية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل العمليات الإرهابية خلال عام واحد إلى الحد الأدنى منذ بدء نشاط التنظيم الإرهابي في شمال موزمبيق عام 2017.

2. دور سادك بقيادة جنوب أفريقيا

منذ وقت مبكر لتفجر موجة الإرهاب في موزمبيق، انخرطت جنوب أفريقيا بصورة غير مباشرة في دعم جهود مكافحة الإرهاب من دون إبداء أي التزام عسكري أو سياسي قد يكبدها تكلفة مرتفعة. فقد كانت مجموعة دايك Dyck Advisory Group الشركة العسكرية الخاصة الجنوب أفريقية، أولى الجهات التي قدمت الدعم الميداني للقوات المسلحة في موزمبيق في عمليات مكافحة الإرهاب. لكن بمرور الوقت باتت جنوب أفريقيا مطالبة كقائد إقليمي بتنسيق استجابة إقليمية أكثر تنظيمًا وفاعلية، الأمر الذي دفعها للاستفادة من مكانتها البارزة في منظمة سادك.

استجابة لدعوة حكومة موزمبيق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) للمساعدة في حربها على الإرهاب، قادت جنوب أفريقيا بحكم موقعها القيادي في المنظمة الإقليمية عملية الدعم، والتي تجسدت في إنشاء بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزمبيق (SAMIM)، عبر نشر قوات مشتركة لتقديم الدعم القتالي والتدريبي اللازم للقوات المسلحة في موزمبيق. فقد قادت جنوب أفريقيا الاستجابة الإقليمية من دول الجنوب الأفريقي لمشكلة تفشي الإرهاب في موزمبيق، ونتيجة للموقف المتحفظ الذي تتبناه جنوب أفريقيا تقليدياً، تقدمت الجهود الإقليمية بوتيرة بطيئة.

فبعد عقد قمة استثنائية لدول المنظمة في نوفمبر 2020، شارك فيها سبعة من رؤساء دول الجنوب الأفريقي، لم يتم إقرار أي خطوة إجرائية، واقتصرت القمة على التوجيه بوضع اللمسات الأخيرة على استجابة إقليمية شاملة، وهو ما أجل أي رد فعل حقيقي إلى ما بعد القمة التالية في أبريل 2021، والتي أقرت بدورها نشر بعثة عسكرية من دول المنظمة في شمال موزمبيق، إلا أن التنفيذ الفعلي لهذا القرار تأجل حتى يوليو من العام نفسه. وميدانياً يقود البعثة العسكرية لسادك في موزمبيق الجنرال شولاني مانكاى من جنوب أفريقيا، والتي تُعد الأكثر مشاركة في موزمبيق؛ حيث أرسلت اللواء الثالث والأربعين من جيشها، والذي يُعتبر بمثابة وحدة متخصصة في التدخل السريع. كما كانت بوتسوانا ثاني دولة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي استجابة بإعلانه إرسال نحو ثلاثمائة عنصر عسكري، قبل أن تعلن زيمبابوي إرسال بعثة بذات الحجم، بجانب تعهد أنجولا بإيفاد عشرين مستشاراً عسكرياً.

لكن العديد من المؤشرات كشفت عن ملامح النهج المتحفظ الذي اتبعته جنوب أفريقيا، والتي اختارت أن يقع مركز القوات في مدينة بيمبا الأكثر أمناً بحكم بعدها النسبي عن مواقع تركيز مقاتلي فرع تنظيم داعش في موزمبيق. وقد جاءت الفاعلية المحدودة للقوات التابعة لسادك في موزمبيق بقيادة الجنرال الجنوب أفريقي شولاني مانكاى لتكشف عن استهداف جنوب أفريقيا تحقيق مكاسب رمزية وسياسية من خلال تحقيق الحد الأدنى من الاشتباك الميداني في الأعمال القتالية في شمال موزمبيق. فالملاحظ أن القوات تكنفي بنشر دوريات تفتيشية على الطرق الرئيسية والقيام بأعمال الاستطلاع الجوي من دون اشتباك حقيقي مع مقاتلي داعش الذين يحتمون بالمناطق الغابية الوعرة.

ويرتبط هذا الأداء المتحفظ بالتوجه السياسي العام لجنوب أفريقيا في التعامل مع أزمة تفشي الإرهاب في الجنوب الأفريقي منذ بدايتها، والذي يعكس مخاوف حقيقية لدى السلطات السياسية في جنوب أفريقيا من تكبد أي خسائر بشرية أو مادية ملموسة خلال عمليات دعمها لمكافحة الإرهاب في موزمبيق. وقد دفع هذا التوجه المحافظ للمزيد من التشكيك في دوافع جنوب أفريقيا، والتي تُعد جزءاً من سياق أوسع يتعلق بمنطق جنوب أفريقيا في التعامل مع الإرهاب بشكل عام، والذي يغلب عليه التشدد الخطابي والإعلامي في الوقت الذي تفضل فيه جنوب أفريقيا بناء تفاهات سرية مع التنظيمات الإرهابية

والتنظيمات المسلحة عمومًا في دول الجوار، تضمن من خلالها امتناع هذه التنظيمات عن التمدد داخل حدود جنوب أفريقيا، مقابل السماح لها بالتواجد على تخومها في المناطق الحدودية من دول الجوار.

رابعاً: الاستجابة الدولية للأزمة

لم تقتصر المساعدات المقدمة إلى موزمبيق في مكافحة الإرهاب على تلك التي قدمتها القوى الإقليمية؛ حيث أبدت العديد من القوى الدولية اهتمامها بمكافحة الإرهاب في الجنوب الأفريقي.

1. استجابة القوى الدولية الكبرى

■ الولايات المتحدة

مع تصاعد المطالبات الرسمية من موزمبيق بتلقي الدعم الدولي والعسكري والمالي لمواجهة الإرهاب في شمال البلاد، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية إيفاد فريق من المتخصصين من ضباط القوات الخاصة للعمل على تدريب قوات مكافحة الإرهاب في موزمبيق. وفي الوقت نفسه أعلنت الولايات المتحدة تصنيفها فرع داعش في موزمبيق كتنظيم إرهابي. وعلى الرغم من أن برنامج الدعم الأمريكي كان متواضعًا ومحدود الحجم، فإنه شكل بداية لانخراط أمريكي قابل للتنامي. ولتعويض قصور الدعم العسكري

الأمريكي لموزمبيق، جددت الولايات المتحدة التزامها بتقديم 470 مليون دولار من المساعدات لموزمبيق، أكثر من نصفها يُوجه لقطاع الصحة، وذلك عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمساعدات المباشرة من وزارة الصحة. وتمول الولايات المتحدة 240 مشروعًا إنسانيًا في موزمبيق، إلا أنها حتى عام

تصاعد المطالبات الرسمية من موزمبيق بتلقي الدعم الدولي والعسكري والمالي لمواجهة الإرهاب في شمال البلاد، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية إيفاد فريق من المتخصصين من ضباط القوات الخاصة للعمل على تدريب قوات مكافحة الإرهاب في موزمبيق.

2019 لم تشمل البلاد بأي من برامج المساعدة العسكرية والأمنية التي تقدمها لدول أفريقية أخرى.

■ روسيا

على الرغم من عدم تأكيد أي من الدولتين، فإن مصادر ميدانية متعددة أكدت نشاط مجموعة فاجنر Wagner Group الروسية في موزمبيق في مناطق مكافحة النشاط الإرهابي شمال البلاد؛ حيث أفادت التقارير بإرسال فاجنر 160 مقاتلاً روسياً في سبتمبر 2019، وصلوا موزمبيق على متن طائرة الشحن الروسية أنتونوف أن-124، وأتبعها إرسال طائرة أخرى من الطراز ذاته تحمل معدات عسكرية ومروحية هجومية من طراز Mi-17، وتتبع الطائرتان الوحدة 224 التابعة للقوات الجوية الروسية. وقد تم نشر القوات الروسية في موزمبيق في بلدة موسيمبوادا برايا الساحلية للمشاركة في عمليات عسكرية على طول الحدود

الشمالية مع تنزانيا، والتي تُعد في قلب نشاط التنظيمات الإرهابية. وتأتي هذه التطورات بعد زيارة قام بها الرئيس فيليب نيوسي إلى موسكو في أغسطس من عام 2019 بنحو شهر، والتي كانت أول زيارة يقوم بها رئيس موزمبيقي لروسيا منذ نحو عقدين.

■ الصين

منذ وصول الرئيس فيليب نيوسي للسلطة، تشهد العلاقات بين الصين وموزمبيق تطوراً متسارعاً في المجال الاقتصادي. لكن في ظل الاتجاه المتزايد لعسكرة السياسة الخارجية الصينية في أفريقيا، بدأ التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية بين البلدين يشهد تصاعداً ملحوظاً. وعلى الرغم من أن الصين لم تقدم دعمًا مباشرًا لجهود موزمبيق في مكافحة الإرهاب، فإن شهر يوليو من عام 2019 استقبل الرئيس نيوسي نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصينية تسو تشيليانج، وهي الزيارة التي استهدفت تعزيز التعاون العسكري بين البلدين في ظل ما تواجهه موزمبيق من تحديات أمنية.

2. الاستجابة الأوروبية

■ الاتحاد الأوروبي

انخرط الاتحاد الأوروبي في أزمة الإرهاب في موزمبيق بصورة متدرجة، ففي أكتوبر 2020، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيساعد الحكومة الموزمبيقية على إعادة إرساء الأمن في كابو ديلجادو، من خلال المساعدة أعمال التدريب وتقديم الخدمات اللوجستية والطبية للقوات الوطنية المقاتلة، لكن مع الإعلان بصورة واضحة عن أن إرسال قوات مقاتلة ليس على جدول أعمال الاتحاد.

ومع تصاعد التهديد الإرهابي، وبعد تشكيل البعثة العسكرية التابعة لسادك، أعلن الاتحاد في أبريل من عام 2022 اعتماده دعم البعثة بمبلغ مليوني دولار، كما وافق الاتحاد على تطوير جهوده لدعم جيش موزمبيق من خلال إطلاق بعثة تدريبية مستقرة يمتد تفويضها لعامين، تستهدف بالأساس بناء قدرات مشاة البحرية والقوات الخاصة الموزمبقيين في كاتيمبيو شيمويو، على أن يكون الهدف النهائي هو إنشاء قوة دعم سريع، موزمبيق قادرة على الاستجابة بكفاءة وفعالية للأزمة في كابو ديلجادو. كما وافق المجلس الأوروبي على تقديم 45 مليون يورو من الدعم الإضافي لبعثة الاتحاد الأوروبي، وهو القرار الذي يضاعف الدعم الإجمالي لمرفق السلام الأوروبي في موزمبيق إلى 89 مليون يورو.

■ فرنسا

في مايو 2021 توجه الرئيس الموزمبيقي فيليب نيوسي بزيارة للعاصمة الفرنسية باريس، التقى خلالها نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، شهدت تأكيد الأخير رغبته والتزامه بدعم جهود مكافحة الإرهاب في الأقاليم الشمالية. وبينما لم تُبدِ فرنسا حماساً كبيراً لتقديم دعم مباشر لموزمبيق في احتواء الأوضاع

المضطربة في الشمال، أبدت فرنسا مرونة في الاستجابة الإيجابية للطلب الذي قدمه وزير دفاع موزمبيق جايمينيتو بتطوير التعاون في مجال الأمن البحري؛ حيث نفذت القوات البحرية الفرنسية الموجودة في المحيط الهندي تدريبات مشتركة مع نظيرتها الموزمبيقية.

■ البرتغال

استجابة للدعوة التي أطلقها الرئيس نيوسي لدول العالم لدعمه في مكافحة الإرهاب، وانطلاقاً من العلاقات الممتدة التي تربط البرتغال بموزمبيق كونها المستعمر الأوروبي الذي لم يغادر البلاد إلا في أواسط سبعينيات القرن العشرين، وقعت البرتغال اتفاقاً طويلاً للأمد للتعاون الدفاعي مع موزمبيق، يمتد حتى عام 2026، ويتضمن تدريب وتعليم القوات الخاصة ومشاة البحرية والقوات الخاصة، وجمع المعلومات الاستخباراتية باستخدام الطائرات المسيرة. كما أوفدت البرتغال ستين من عناصر القوات الخاصة لإطلاق برنامجها التأهيلي في موزمبيق في أسرع وقت.

3. انخراط القوى الشرق أوسطية (إيران)

تقليدياً، لا ترتبط إيران بعلاقات وثيقة بموزمبيق، على العكس من الوضع القائم مع جارتها الشمالية تنزانيا والجنوبية جنوب أفريقيا. وبينما غلب على العلاقات بين الطرفين طابع الهدوء، فإن تورط إيران في دعم التنظيمات الإرهابية في كابو دلجادو ساهم في توتر العلاقات بين الجانبين. فقد استغلت إيران شبكات الدعم التي تربطها بالتنظيمات الإرهابية على امتداد الساحل الشرقي لأفريقيا في تعزيز قدرات فرع داعش في موزمبيق. وفي نوفمبر من عام 2020 اتهمت السلطات في موزمبيق، 12 إيرانيًا بدعم منظمة إرهابية، وذلك بعد عام من اعتقالهم في مقاطعة كابو دلجادو. وأشار مكتب المدعي العام في العاصمة مابوتو إلى أن الإيرانيين المعتقلين قد تم اعتقالهم في كابو دلجادو في ديسمبر 2019، بعد أن ضبطت السلطات الموزمبيقية بندق هجومية آلية ومسدسات وذخيرة ومعدات أخرى على متن سفينتهم في خليج بيمبا. وفي المقابل شملت إيران موزمبيق بقرارها حظر دخول الوافدين بحجة التخوف من انتشار فيروس كورونا، والذي شمل الوافدين من 12 دولة حول العالم، في إجراء كان الغرض منه الكشف عن غضب إيراني من إخراج القضية للعلن.

وختاماً، فقد تمكنت ظاهرة الإرهاب في شمال موزمبيق من التحول من مهدد للأمن الداخلي، إلى خطر إقليمي حال، الأمر الذي فرض استجابة عاجلة متعددة المستويات بدأت بانخراط القوات المسلحة الموزمبيقية في معارك شرسة لمكافحة الإرهاب، وامتد ليشمل استجابة إقليمية من دول منظمة سادك بقيادة جنوب أفريقيا، فضلاً عن الدعم الميداني من رواندا، قبل أن تتحول قضية دعم موزمبيق في مكافحة الإرهاب إلى أحد الملفات الأمنية التي تحظى باهتمام دولي. وتأتي هذه الاستجابات المتعددة لتؤكد الأهمية الاستراتيجية الكبرى للإقليم الجنوب الأفريقي، ولضرورة استعادة الاستقرار فيه في وقت وجيز.

المراجع

1. Dorina A. Bekoe, Stephanie M. Burchard, and Sarah A. Daly, *Extremism in Mozambique: Interpreting Group Tactics and the Role of the Government's Response in the Crisis in Cabo Delgado* (Alexandria, Virginia: Institute for Defense Analysis, March, 2020).
2. Emilia Columbo, *Northern Mozambique at a Crossroads: Scenarios for Violence in the Resource-rich Cabo Delgado Province* (Washington D.C.: Center for Strategic & International Studies (CSIS), October 2019).
-SirwanKajjo, and Salem Solomon, *Is IS Gaining Foothold in Mozambique?*, Voice of America, June 8, 2019. <https://www.voanews.com/extremism-watch/gaining-foothold-mozambique>
3. *Drug Trafficking And Illegal Extraction Of Resources: The hidden face of the war in Cabo Delgado*, Política Moçambicana, Year 02, Number 35, July 19, 2020, <https://cddmoz.org/wp-content/uploads/2020/07/The-hidden-face-of-the-war-in-Cabo-Delgado-1.pdf>
4. *Mozambique Country Report, Crisis 24*, Garda World Company, <https://crisis24.garda.com/insights-intelligence/intelligence/country-reports/mozambique>
- Emilia Columbo, *The Secret To The Northern Mozambique Insurgency's Success*, War on The Rocks, October 8, 2020. <https://warontherocks.com/2020/10/the-secret-to-the-northern-mozambique-insurgencys-success/>
5. *وباء العنف يعصف بشمال موزمبيق*، بالعربي The Soufan Center. 28 مايو. <https://bit.ly/3uhdcUB>, 2020.
6. Antonio Cascais, *Gas investors in Mozambique choose appeasement in face of Islamist violence*, DW, July 13, 2020. <https://www.dw.com/en/gas-investors-in-mozambique-choose-appeasement-in-face-of-islamist-violence/a-54156451>
7. «توتال» تسحب موظفيها من مشروع للغاز في موزمبيق بعد هجوم إرهابي، العين الإخبارية، 2 يناير 2021. <https://al-ain.com/article/total-withdraws-its-employees-from-a-gas>
8. Emily Estelle, *The Islamic State Resurges in Mozambique: What happens there could decide the fate of terrorism—or peace—in Africa*, Foreign Policy, June 16, 2021. <https://foreignpolicy.com/2021/06/16/mozambique-islamic-state-terrorism-france-total/>
9. Emily Estelle *Combating the Islamic State's Spread in Africa: Assessment And Recommendations For Mozambique: Tactical Evolution and New Fronts*, American enterprise Institute, 2020.
10. Idem.
11. Stephanie Regalia, *The Resurgence Of Conflict In Mozambique Ghosts From The Past And Brakes To Peaceful Democracy* (Paris: French Institute for International Relations (IFRI), Note n° 14, 2017).
12. Luca Bussotti, "Peace and Democracy in Mozambique: An Endless Transition", *Africa Development* (Dakar, CODESRIA, Vol. XLVI, No. 2, 2021).
13. ÉnioViegas Filipe Chingotuane, Egna Rachel Isaias Sidumo, Cheryl Hendricks, and Anthoni van Nieuwkerk, *Strategic Options for Managing ViolentExtremism in Southern Africa: The Case of Mozambique: The Mozambican government's response* (Maputo: Friedrich-Ebert-Stiftung, Maputo Office, October 2021).
14. *Mozambique Approves Tough Anti-terror Bill*, Voice of America, May 20, 2022. <https://www.voanews.com/a/mozambique-approves-tough-anti-terror-bill-/6582319.html>
15. David M Matsinhe and Estacio Valoi, *The Genesis of Insurgency in Northern Mozambique* (Pretoria: Institute for Security Studies-ISS, Southern Africa Report no. 27, October 2019).
16. ÉnioViegas Filipe Chingotuane, Egna Rachel Isaias Sidumo, Cheryl Hendricks, and Anthoni van Nieuwkerk, Op. cit.
17. *Global firepower, Mozambique*, 2022, <https://bit.ly/3ydOEQ5>
18. Federico Donelli, *Rwanda's New Military Diplomacy* (Paris:IFRI - Institutfrançais des relations internationalis, Note No 31, 2022).
19. Michael Rubin, *South Africa Is a Weak Link in Global Counterterrorism*, the National Interest, February 27, 2022, <https://nationalinterest.org/feature/south-africa-weak-link-global-counterterrorism-200786>

20. Tom Van Rentergem, "Al-Shabab In Mozambique: Taking Stock Of An Insurgency Under Cover", Policy Brief (Brussels: Egmont-Royal Institute for international Relations, No. 281, June 2022). https://www.egmontinstitute.be/content/uploads/2022/06/PB-281-Tom-VR_Al-Shabab-in-Mozambique.pdf?type=pdf
21. Ben Simonson, Mozambique and the Fight against Insurgency, Global risk Insights, February 8, 2021. <https://globalriskinsights.com/2021/02/too-many-mercenaries-in-mozambique/> - Eric Schmitt and Thomas Gibbons-Neff, Russia Exerts Growing Influence in Africa Worrying Many in the West, The New York Times, January 28, 2020. <https://www.nytimes.com/2020/01/28/world/africa/russia-africa-troops.html>
22. ÉnioViegas Filipe Chingotuane, Egna Rachel Isaias Sidumo, Cheryl Hendricks and Anthoni van Nieuwkerk, Op. Cit.
23. Michael Rubin, Op. Cit.
24. Tom Van Rentergem, Op. cit.
25. Declan Walsh and Eric Schmitt, American Soldiers Help Mozambique Battle an Expanding ISIS Affiliate, New York Times, March 15, 2021. <https://www.nytimes.com/2021/03/15/world/africa/mozambique-american-troops-isis-insurgency.html>
26. Borges Nhamirre, Will foreign intervention end, terrorism in Cabo Delgado? (Pretoria: Institute for Security Studies-ISS, 2021).
27. Mozambique, China to strengthen cooperation further, Xinhua net, June 28, 2019. http://eng.chinamil.com.cn/view/2019-06/28/content_9541731.htm
28. ÉnioViegas Filipe Chingotuane, Egna Rachel Isaias Sidumo, Cheryl Hendricks and Anthoni van Nieuwkerk, Op. Cit.
29. Tom Van Rentergem, Op. cit.
30. Idem.
31. Jacopo Barigazzi, Portugal wants EU to help Mozambique military fight jihadists, Politico, March 12, 2021. <https://www.politico.eu/article/portugal-wants-eu-to-train-mozambique-military-in-isis-fight/>
32. Mozambique: Prosecutors charge 12 Iranians for supporting Cabo Delgado rebels, Club of Mozambique, November 11, 2020. <https://clubofmozambique.com/news/mozambique-prosecutors-charge-12-iranians-for-supporting-cabo-delgado-rebels-176864/>

YEAR 1 | ISSUE 1 | OCTOBER 2022

EGYPTIAN JOURNAL OF STRATEGIC STUDIES



A quarterly journal published by the Egyptian Center for Strategic Studies

100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo

+20226905861 | +20226905862 | +20226905863

info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

ISSN-2812-6416